

جامعة المنوفية

كلية الحقوق

دبلوم الدراسات العليا

« إجرام الأنترنت »

INTERNET, CYBER CRIMES

الدكتور

محمد مؤنس محي الدين

إستاذ القانون الجنائي

11

11

11

11

11

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا

إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

[٣٢: البقرة]

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾

[٢٨٦ : البقرة]

تقديمه:

Inoformation sceinces

احتلت علوم المعلومات المرتبة الأولى فى جميع دول العالم المتقدم، واكتسبت الأهمية القصوى فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية وأعتبرت معياراً لقياس مدى تحضر الأمم.

ولقد صاحب هذا الأهتمام تطوراً ملحوظاً فى نظم المعلومات الآلية Computer in formation systems أفرزته التكنولوجيا فائقة السرعة القائمة على الحاسب كوسيلة رئيسية لحفظ ومعالجة وتشغيل البيانات أو "المعلومات" داخل معظم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بل وبين الأفراد فى حياتهم اليومية.

وكان من الطبيعى ان يصحب هذا التطور التكنولوجى المذهل تصاعد السلوك الاجرامى وإتخاذه إيعاداً جديدة لم يعهدها الفقه والقانون من قبل، وبات عليه مواكبة هذه الأنماط الإجرامية الجديدة " الجريمة الحديثة" بالمنع والقمع.

وعلم المعلومات in formation أو "المعلوماتية" in formatics يقصد بها ذلك العلم الذى يهتم بالموضوعات والمعارف المتصلة بأصل "المعلومات" أو البيانات وتجميعها ، وتنظيمها ، وإختزانها، وإستراجها ثم بتفسيرها وإعادة بثها أو تحويلها وإستخدامها. وبالتالي فهى عملية ديناميكية غاية فى التعقيد تتم بدقة متناهية وبسرعات فائقة بهدف إعادة

تدويرها أو توظيفها في مجال محدد سواء كان المجال إداري أو صناعي أو تجاري أو سياسي أو أمني وذلك باستخدام رموز خاصة "كود Code" عند نقل وبث البيانات والمعلومات.

والوسيلة المثلى للتعامل مع هذه المعلومات هي "الحاسب الآلي" أو الكمبيوتر Computer.

والكمبيوتر Computer كلمة إنجليزية الأصل اشتقت من الفعل "Compute" أى "يحسب"، ترادف بالعربية "الحاسب الآلي" أو الحاسوب أو العقل الإلكتروني.

والحاسب الآلي أو "الحاسوب" مجرد آلة حاسبة إلكترونية وليس عقلا إلكترونيا بالمعنى الدارج حيث أنه من سمات العقل القدرة على التفكير والتمثيل والأبداع هذه الملكات لا يمكن للحاسب الآلي القيام بها. (١)

ويتصل الحاسب الآلي كوسيلة مثلى مر وسان علم المعلومات بالعديد من العلوم الأخرى لعل أهمها علوم الحاسب Computer sciences ، وعلوم المكتبات Librarian ship & Documentation وعلوم اللغويات والأحصاء و "السيبرنتكيا" Cybernetics وعلوم

(١) الدكتور/ محمد السيد خشبة: مقدمه في الحاسبات الإلكترونية ، دار الفكر العربي - ١٩٨٤ م - ص ٢١ وما بعدها.

- الدكتور / يحيى مصطفى حلمي: أساسيات نظم المعلومات : مكتبة عين شمس - ١٩٨٧ م - ص ٣٣.

الرياضيات والإدارة وبحوث العمليات، ونظريات الاتصال ، والنظم.
والقانون (١).

إلا أن أخطر مجالات " المعلومات " تتمثل في استثمار التكنولوجيا
المعاصرة لقهر التنوع الثقافي وإعادة تشكيل الرأي العام الفردي
والجماعي فى ظل نظام رفع الحواجز القانونية والثقافية أو ما يسمى "
بالعولمة".

ففى هذه الأونة يستعد العالم بأسرة للمشاركة فى مؤتمر القمة
العالمية لمجتمع المعلومات (Wsis) أو: World Summit on the
information Society تحت إشراف الأمم المتحدة نظراً للدور
المحورى الذى تلعبه تكنولوجيا " المعلومات " والاتصالات فى صياغة
المجتمع الإنسانى الحديث.

فقد أثمر التصاعد العالمى بحقوق الإنسان عن ظهور عديد من
حقوق الجيل الرابع لهذه الحقوق تحت مسمى " حقوق الشعوب " ، وظهور

(١) علاء الدين شحاته: " مبادئ نظم المعلومات " الجرائم المعلوماتية والجرائم الأخرى فى مجال التكنيك
المعلوماتى " رؤية أمنية " بحث مقدم للمؤتمر السلس للجمعية المصرية للقانون الجنائى - القاهرة
٢٥-٢٨/١٠/١٩٩٣م: ص٣.

- "DONALED" (W) & XOBBER (H) & Watson (J) : Computer -
Basd information systems: mac ; 1985; P:20.
- FAQUHAR & WONG: Computer Crime; cas Book: London
1982

تصفيات جديدة لضحايا الحياة و micro crimes مثل جرائم البيئة وجرائم الثقافة، وجرائم التنمية. (١)

وسوف يساعد على تجسيد هذه الحقوق الإنسانية الجديدة كثير من المواثيق والاتفاقيات العالمية خاصة بعد ان تبنتها كثير من المحاكم الدستورية فى الدول المتعدنية وكذلك المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وقد أكدت المحكمة الدستورية العليا فى مصر هذا الاتجاه بحكمها التى قضت فيه.. بأنه لا يجوز للدول الصناعية الكبرى ان ترفض طلبات الدول النامية بنقل التكنولوجيا إليها، أو أن ترفض المساعدات الاقتصادية لها لأن هذا الرفض يعتبر إنكاراً لحق البشرية فى التنمية. (٢)

- (١) عقد المؤتمر الأول فى جنيف بنهاية عام ٢٠٠٣م ويعد المؤتمر "القمة الأم" فى تونس عام ٢٠٠٥م وبذلك ينضم هذا المؤتمر لمؤتمرات القمة العالمية الأخرى مثل "قمة الأرض"، و "قمة التنوع الثقافى"، و "مؤتمر "قمة السكان"، و "مؤتمر "قمة حقوق الاقليات" وغيرها.
- وقد استمرت عملية التحضير "لقمة" مجتمع المعلومات ثمانية عشر شهراً طرحت فيها استراتيجيات محددة لبناء مجتمع المعرفة والمعلومات يتم تنفيذها فيما بين عام ٢٠٠٤م إلى عام ٢٠٠٨م.
 - وتنضم الاستراتيجية "سبعة" محاور أساسية اقتصادية مالية جمركية سياسية تشريعية أمنية عالمية، تعتمد على الميكنة وتقديم الخدمات من خلال شبكة "الإنترنت" التى تتولاها حكومة الكترونية.
 - وتندرج مثل هذه الاستراتيجيات ضمن الخطط الطموحة التى يسعى إليها العالم فى سبيل "حق تنمية الإنسان".

- أنظر فى تحديد الجيل الرابع لحقوق الإنسان "المعبد / يفيرو.."

- ROVERO: Vers de Nouveau droit de L'homme; Rev, de , S, morales et politiques, 1992; PP: 673-686.

(٢) قضاء المحكمة الدستورية العليا: جلسة : ١٩٩٦/٣/٢م القضية رقم (٣٤) لسنة (١٥) قضائية دستورية. - مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا - ج٧ - قاعدة رقم (٣٥) - ص ٥٢٠.

وقد استندت المحكمة فى ذلك إلى الإعلان الدولى الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٢/٤/١٩٨٦م فى شأن التنمية ، وإلى توصيات المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان المنعقد فى فينسيا عام ١٩٩٣ - أنظر: تعليقا على ذلك الدكتور/ أحمد فتحى سرور: الحملة الدستورية للحقوق والحريات - بطبعة ١٩٩٩م - ص ٤١ وبهذا.

ولم يخف على الاستراتيجية العالمية خطورة عملية رفع الحاجز الرابع من حواجز الواقع الطبيعية والجسدية والقانونية اى قيود الجسد وقيود قوانين الطبيعة، وقيود قوانين المجتمع الافتراضية بسبب سوء استخدام بيانات مجتمع المعرفة العالمى فجاءت تحذيراتها فى ضرورة توجيه أقصى اهتمام لمجال بحوث معالجة البيانات وتأمينها، وضرورة المحافظة على الذاتية والهوية الشخصية ولا سيما أمام المعالجات المعلوماتية الحيوية أو ما يعرف بـ Bio-informatic.

ويتوجب هذا الأمر بطبيعة الحال حماية المستهلك العربى، أفراداً ومؤسسات من إجرام " الإنترنت" ، وما يترتب عليه من انتهاك للخصوصية الفردية والتلوث المعلوماتى المتمثل فى المعلومات الزائفة أو المضللة. (١)

(١) تبنت مصر مشروع المبادرة الرقمية العربية - " ADI " الذى طرح فى مدينة " دى" فى أكتوبر ٢٠٠٣م وحضرت من الاحياز المنبهر بالجانب التكنولوجى الغافل لمعظم جوانب التنمية المعلوماتية السياسية والثقافية والاجتماعية والامنية خاصة فى ظل ظهور " الجيل الثانى" للأنترنت أو الويب الدلالي semantic web الذى لم يقتصر على استرجاع المعلومات كما فى الجيل الأول للأنترنت بل سيمكنه من خلال البرمجيات الذكية والروبوتات المعرفية إلى النفاذ الى مضمون الوثائق المعلوماتية وفهمها آليا، والتقيب الدقيق عما يتضمنه ظاهر النصوص، وما بين السطور من مفاهيم ومعان ومعارف لضمان " الاندماج التكنولوجى" الذى سيحدث ما يشبه الزلزال فى مجال التعليم والتربية والثقافة.

ولا يخفى مدى خطورة مثل هذا الاندماج وأثره علينا خاصة فى ظل الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب وتحديداً فى مواجهتها لما يطلق عليه الآن: الإرهاب الأخضر" أى الإسلامى بدلاً عن الخطر الأحمر المصنف المستخدم من قبل". [ورد ذلك فى الكتاب السنوى للجمعية الأمريكية لتقدم العلوم عام ٢٠٠٣م].

أهمية البحث:

بعد أن أسقط الإنترنت الحاجز الرابع من حواجز الواقع المتقدمة استطاع مستخدميه النفاذ إلى ما وراء الحدود من خلال شاشة كمبيوتر صغيرة لا تتعدى السنتيمترات يجوبون عوالم الوهم متحررين من قيود الواقع الافتراضى ، وتجاوزوا أبعاد الزمان والمكان، وأنضم الإنترنت إلى عقاقير الهلوسة ومواد الإدمان للهروب من الواقع.

وفى ظل تصاعد هذا الصراع اللانهائى من المعارك الإلكترونية تصاعد التخوف مما سيعانى منه عالم الغد من إستعمار واستبعاد وإستغلال وتفرقة عنصرية وطبيعية يعانى منها عالم اليوم، ولكن بصور وأشكال وأبعاد جديدة.

وليس هذه التخوفات مجرد أو هام أو أضغاث أحثم، فقد شهدت مصر فى السنوات القليلة الماضية عديد من الحوادث وألقضايا كان مصدرها الإستخدام غير القانونى للإنترنت ، وذاع صيت مجرميها على أساس افتراض عدم المقدرة على ملاحظتهم استخفافا بالنظم والاعراف بإعتبار إن الإنترنت وسيلة أمنة وغير مراقبة لإرتكاب الجرائم ، بل أن البعض أدرج مثل هذه النوعية من الأفعال فى مدارج " الجرائم بلا مجرمين".

وشاع استخدام هذه الوسيلة " الإنترنت" خاصة فى إرتكاب الجرائم المالية والجرائم الجمركية والجرائم الضريبية، كما شاع استخدامه فى جرائم " غسل الأموال" أو تبييض الأموال وغير ذلك من أنماط الجرائم

الحديثة حتى استقر مفهوم اعتبار " الإنترنت " فردوس المجرمين المنظمين
المتهربين والمتلاعبين بالمال يجوبون به أينما شاعوا ويحطون به أينما
حلوا.

وقد أقرز هذا الاستغلال السيئ للتكنولوجيا الحديثة أنماط جديدة
من الجرائم الإلكترونية العابرة للفضاء cyper crimes وخاصة
فى مجال جرائم نوى الشبكات البيضاء White collar crimes
فبتعدت الضحايا، وتصاعدت الأضرار، وزادت المخاطر.
وبتصاعد أنماط الجرائم الإلكترونية واتخاذها أبعاداً جديدة استحدث
مصطلح جرائم الإنترنت Internet crimes لأول مرة فى مؤتمر
بأستراليا عقد عام ١٩٩٨م بقصد الاحاطة بصور وأشكال الجرائم
المرتكبة عبر الشبكة الدولية " الإنترنت " ووضع تعريف لجرائم الإنترنت
، وصنفها تحت مسميات مختلفة (جنسية - مالية - سياسية) - قد تكون
تقليدية ، كما قد تكون مستحدثة مثل جرائم الاستساح الإلكتروني " غير
المشروع ، وجرائم الأقتحام الإلكتروني ، وجرائم الارهاب الإلكتروني
كأحدث أبعاد الجريمة الإرهابية التقليدية والتي تعتبر من مستحدثات
الاسلحة الارهابية " الناعمة".

وتتخذ أهمية البحث بعدا زمنياً آخر عندما تحدد بروتوكولات
الإنترنت وقتاً محدداً كحد اقصى للدول كى تنضم الى شبكة المعلومات
العالمية وإلا تعرضت للعقوبة.

ويستوجب هذا الحد الزمنى قيام الدول بتهيئة نفسها إدارياً وفنياً
وفيه نبي هذا التحديث المرتقب فى الشبكة وفق جداول زمنية حددتها إدارة

الشبكة لكل دولة على حدة تنتهى فى الأول من اكتوبر عام ٢٠٠٤م يبدأ بعده توقيع غرامات مالية تتصاعد حتى تصل إلى (٢٠) ألف يورو مع ديسمبر ٢٠٠٤م.

وقد حددت الجداول الزمنية المخصصة " لمصر " الفترة من ١٤/٥/٢٠٠٣م وحتى ٢١/١٠/٢٠٠٤م لتوفيق أوضاعها القانونية والفنية والإدارية حتى تتمكن من الانضمام الى الشبكة العالمية الجديدة " سوفيت نت - Swfit Net " وإلا تحملت غرامة مالية مقدارها خمسة آلاف يورو بحلول الأول من اكتوبر سنة ٢٠٠٤م على كل وصلة أو إتصال بالسوفيت الجديدة، ترتفع إلى عشرة آلاف ثم إلى (٢٠) ألف يورو بدءاً من أول ديسمبر ٢٠٠٤م وما بعده وتتصاعد التحديات عندما يتم توقف الدعم الفنى للشبكة القديمة "المستخدمة التكنولوجيا - X٢٥ - المستعملة فى مصر حالياً اعتباراً من يناير ٢٠٠٥م وهو ما يؤدي إلى صعوبة مواجهة العديد من المشكلات نتيجة التقاعس عن مواكبة هذا التطور المذهل بالاضافة الى تحمل مصر تكلفه باهظة عند الانضمام للشبكة الجديدة، وحرمانها من كثير من المزايا المستحدثة التى ستقدمها الشبكة العالمية بما يجعلها غير قادرة على التنافس مع المؤسسات العالمية التى انتقلت مبكراً الى الشبكة العالمية.

ولا جدال حول قدرة مصر وكفاءتها فى الانضمام إلى هذا المجتمع العالمى الجديد بما تملكه من خبرات فنية وإدارية ، وبما تملكه من كوادى وعناصر بشرية، ولكن كل نقاط الضعف تتركز حول عدم قدرة وكفاءة البيئة القانونية؟!

مشكلات البحث:

تتعدد مشكلات البحث وتتعدد أمام انفراد ظاهرة إجرام الإنترنت بالجمع بين المزايا والعيوب وبين الفوائد والأخطار وهنا نستخدم الممارك بين فروع العلم والمعرفة المختلفة حيث يسعى كل فرع من فروع العلوم بتفضيل الفوائد والعوائد على غيرها من العيوب والمسابل ويناضل في سبيل التضحية بما يراه "غس" سعيا إلى تحقيق ما يراه "ثمين".

وعندما تتعارض الرؤى وتتصارع الآراء يتحول الاختلاف الجائر إلى خلاف عاصف وتتعدد المشكلات وتتحرف الإستراتيجيات كل في طريق يسعى لفرض سيطرته على الأخرى.

وأمام تعدد مثل هذه المشكلات وانتشارها عبر فروع العلوم الحديثة، وصعوبة إختراق مجريات كل علوم المعرفة المعنية بهذه المشكلات، قد يحجم الكثيرون عن خوض هذا المجال العقيم إلقاء لبعض الهجمات العلمية الدقيقة، وتناديا من الإصابة ببوابل من النيران الصديقة التي تعصف بكل الجهد والمثابرة ، وتحاصرنا خلف حائط منيع يستعصى على الاختراق، ولكننا عندما نؤثر المواجهة على القعود والمواراة، ونجوب النظر حول كل هذه المشكلات وتبعثرها في العلوم المختلفة، نستهدى بالنواميس والاستراتيجيات القائمة في السياسات الجنائية المعاصرة سواء على المستوى الوطنى الداخلى أم على المستوى الدولى.

وهنا نلمح أعتى تحديات السياسة الجنائية المعاصرة فى مواجهتها،
لأبعاد هذه الظاهرة الجديدة عبر محاورها التقليدية الماثلة فى التجريم
والعقاب وإجراءات الملاحقة والأدبائ الجنائى.

فمثل هذه النوعية من الأجرام تعتمد خبراء فى الذكاء يقترفون
أفعالهم بأساليب غاية فى الدقة والنعمومة والخفاء - Soft crim -
ويستعصى ملاحقتهم بقدرتهم على تدمير ومحو آثارهم والاختفاء.

وعندما تستصرخ المؤتمرات العلمية وتوصيات العلماء السياسة
الجنائية وتدعوها إلى التدخل لمواجهة تحديات هذه الظاهرة الجديدة
فتكون الاستجابة بين القيد والرجاء وهى أعتى المشكلات.

أما القيد فيأتى من ضرورات حرص السياسة الجنائية على التمسك
بمبادئ وتطبيقات الشرعية الجنائية على الرغم من ان تكنيك المواجهة
يتطلب كثير من التحديثات والإجراءات.

وأما الرجاء فيكمن فى نجاح السياسات الجنائية الحديثة فى مواكبة
تطورات الحياة ومواجهة التغيرات السريعة بأساليب وتدابير جديدة تكفل
فعالية المواجهة وتبتعد عن أساليب الاستتساخ من أصول او مبادئ تقليدية
لفظتها الترسانات العقابية الحديثة.. وتتعاظم مشكلات السياسة الجنائية
المعاصرة عندما يتحتم عليها الوفاء بتعهداتها أمام الاتجاهات الدولية.

موضوع البحث ومنهجه:

فى ضوء أزمة مواجهة السياسة الجنائية المعاصرة لصدمات التغيرات السريعة فى المجتمع الدولى والمجتمع الوطنى وتحت ضرورات الوفاء بتعهداتها فى حماية الأمن القانونى والأمن المعلوماتى وضرورات الحرص على الهوية الذاتية والمعتقدات الدينية والمبادئ الأصولية للمجتمعات نحاول بمشيئة الله تعالى وعونه استكشاف معالم الظاهرة الجديدة التى سميناها " إجرام الإنترنت".

وذلك من خلال ثلاثة فصول تنقسم الى مباحث متتابعة نخصص الأول منها للتعرف على ماهية "الإنترنت" والتفرقة بينه وبين غيره من الأساليب المتشابهة معه مثل " الإنترنت" والاكسترانت. بقصد التعرف على طبيعة الاخطار والاضرار التى يسببها الاستخدام السئ للإنترنت ، والتعرف على مدى هذه الاخطار على المستوى الفردى وعلى المستوى القومى، والذى وصل إلى حد الأذى "أذى الإنترنت" وسوف نتبع فى هذا البيان الأسلوب العلمى الاستقرائى من خلال الاحصاءات الجنائية والقضائية لبعض الدول محل الضرر وذلك لكى نصل إلى طبيعة إجرام الإنترنت وطبيعة الانتشارى ومدى صحته نسبته الى تصنيفات "الاجرام بلا مجرمين" او المجرمين بلا جرائم مركزين على حقيقة " عنف الإنترنت" وخطرة ومدى صفة العدائية فى فعله أو ما أطلقنا عليه "العنف التكنولوجى".

ويقودنا ذلك إلى الوقوف على حقيقة الأبعاد " الاجتماعية لأجرام الإنترنت".

وفي الفصل الثاني نحاول الاقتراب من البيئة القانونية للإنترنت لبيان عناصرها وطبيعتها حتى يمكن التعرف عليها وإمكان معالجة انفلاتها، وننتقى من هذه البيانات المتنوعة مجال التجارة الإلكترونية ، فننتبج نشوتها فى قانون " الاونسىترال " وأثر ذلك على "البيئات القانونية الوضعية ونحاول التركيز على أهم محاور هذه البيئة الجديدة من وجهة..".نظر القانون الجنائى فنبحث ماهية " المحررات " الإلكترونية لبيان مدى خضوعها وأنصياعها لموجبات الشروط الشكلية الوارد النص عليها فى النصوص العقابية التقليدية ، فنستعرض فى ذلك هذا الشكل الجديد من المحررات الإلكترونية والتدوين الكترونى والتوقيع الرقمية لإمكان تحديد مدى القيمة الإثباتية لتلك البيانات الرقمية واستحقاقها للحماية القانونية خاصة عندما يتم التعامل مع هذه المحررات من خلال التداول، الإلكترونية والتداول الصورى.

وفي الفصل الثالث نستعرض نوعية أخرى من البيئات الإلكترونية كمجموعة من البيانات واجبة الحماية تحس مساساً مباشراً بحقوق الملكية الفكرية وحق المؤلف فنوضح فى مبحث أول قصور الحماية الجنائية للعلامات والبيانات الإلكترونية.

وفي مبحث ثان نستعرض الاستعمالات المشروعة لتلك البيانات الإلكترونية من خلال الإنترنت فى اتصالها بقانون حماية حق المؤلف

فنبداً بتحديد صفة " الإنترنت " كمصنف " لا يملكه أحد بل ينضم إلى فكرة التراث الانساني المشترك.

وينقسم هذا المبحث الى عدة مطالب وضع في الأول منها الإنترنت والبيانات محل الحماية من خلال استعراض الشروط الواجب توافرها في المصنف الإلكتروني لترتيب هذه الحماية، ونتعرض في ذلك لفكرتي أو شرطي الابتكار والتعبير الإلكتروني الحديث لبيان مدى انحسار الحماية عن بعض المصنفات، ونحاول إثارة فكرة التعبير الإلكتروني كبديل للحيازة التقليدية تستوجب الحماية الجنائية، ونستشهد على ذلك بما ورد في الاتفاقيات الدولية وما ورد فيها من تصادم بين مبدأي تقييد حرية التعبير الإلكتروني، ومبدأ إطلاق حرية النشر الإلكتروني.

ومن خلال التعرف على الموقف القانوني الدولي من حماية التعبير الإلكتروني ومدى مساسه بحق المؤلف يمكننا الوصول الى حقيقة التصادم بين مقدمات الاتفاقية الدولية ورغباتها في الحماية وبين النتائج التي توصلت إليها في ذلك الشأن بما احتوته النصوص التجريبية من غموض في مبانيها ومعانيها نتيجة لاستعارتها لمفردات تجريبية من نصوص دولية أخرى وتطويعها لأغراض الحماية الجديدة، فجانبنا الصواب من حيث التكنيك ، والتكنيك التشريعي فتقلصت الحماية الجنائية وتآكلت وسقطت المسؤولية الجنائية برمتها عنها.

وحتى يكون للبحث ثمارة عرجنا في الخاتمة إلى طرح حلول للمشكلة من خلال اتجاهات السياسة الجنائية المعاصرة وتطبيقاتها في

الدول المتقدمة واقترحنا عدة توصيات تميل إلى تفضيل تطبيق التدابير المنعوية الوقائية على هذا الشكل الجديد من الاجرام الإلكترونية باعتبارها اكبر أثراً وأقل جهداً وتكلفة من العقوبات التقليدية ، بشرط إخضاعها لموجبات مبدأ الشرعية الجنائية ، وعلى أساس قبولها لفكرة " القضاء المنعوى " التى أستقرت فى معظم التشريعات الانجلوسكونية المعاصرة ، وعلى أمل ان تكون مثل هذه الحماية القانونية الوطنية نواة لتشريع دولى خاص يفرض الحماية القانونية الدولية.

(والله من وراء السبيل)

الفصل الأول

"إجرام الإنترنت"

الإجرام عبر شبكة المعلومات الدولية Internet

أصبحت شبكة المعلومات الدولية " الإنترنت " أكثر وسائل الاتصال العالمية هيمنة على حياة كثير من الافراد والمؤسسات الحكومية والهيئات الخاصة، وفرضت نفسها بقوة على كل بقاع العالم فى سنين معدودة من حياة الزمان وكأى وسيلة حديثة لها جوانب ايجابية فمن الضروري ان يكون لها ايضا بعض النواحي السلبية ، وهنا أصبح استخدام الإنترنت فى بعض المجالات يظهر المشروعة من اهم مشكلات السياسة الجنائية وأيضاً من أهم مشكلات التكنولوجيا الحديثة.

وقد نشأ عن الاستخدام السيئ للشبكة الدولية للمعلومات " الإنترنت " كثير من الافعال غير المشروعة التى تعتمد على استخدام الحاسب الآلى كأداة أو موضوع للجريمة، وتوالت أبعاد هذه الأفعال غير المشروعة حتى جمعها الفقه تحت مسمى "جرائم الإنترنت" "Internet crimes" (١)

(١) أطلق مصطلح جرائم الإنترنت internet crimes أول مرة أثناء انعقاد مؤتمر دولى فى استراليا فى الفترة من ١٦/١٧/٢/١٩٩٨م حول الجرائم الإلكترونية الحديثة وقد عرفها المؤتمر بأنها جميع الاعمال المرتكبة بواسطة الحاسب الآلى، من خلال شبكة الإنترنت ، ووضع بيان لتلك الافعال يشمل الجرائم الجنسية والممارسات غير الأخلاقية ، وجرائم الاختراقات الإلكترونية، والجرائم المالية، وجرائم القرصنة ونظيرها من مستحدثات الثورة الصناعية الثالثة. أنظر فى ذلك: الموقع الإلكتروني على الشبكة الدولية: <http://WWW.Nua.Ie.comuter> scope ltd

- الدكتور/ عبد الرحمن محمد بحر: معوقات التحقيق فى جرائم الإنترنت رسالة غير منشورة - أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ١٤٢٠هـ
- الدكتور/ محمد عبد الله منشاوى: جرائم الإنترنت من منظور شرعى وقانونى - أكاديمية نايف العربية - ١٤٢٣هـ.

وبهمنا فى مجال البحث استكشاف هذا العملاق المهيمن على حياة الكثير من الافراد والكيانات الهامة والحيوية حتى يمكننا الاحاطة بافعالة الإجرامية.

وعلى ذلك سنبدأ فى المبحث التالى بتحديد مفهوم شبكة الإنترنت إعتياداً على الدراسات العلمية العملية فى هذا الشأن وتتبع مراحل نشوء وإرتقائه لنصل إلى طبيعة الأخطار المترتبة على الاستخدامات غير المشروعة له.

المبحث الأول

"ماهية الإنترنت"

مفهوم شبكة الإنترنت:

تعنى شبكة الإنترنت تقنية جديدة فى مجال الاتصالات ونشر المعلومات الكترونيا واسترجاعها، وتحويلها عبر شبكة خاصة للحاسب الآلى تتميز بالسهولة والسرعة وعن طريق هذه الشبكة الهائلة من الحاسبات الآلية يتم تبادل البيانات والمعلومات بشكل آلى " إلكترونى" تحقيقاً لعدد من الخدمات الحيوية مثل البريد الكترونى " world wide web & user & E.mail".

وتتصدر مهمة الدول والحكومات والمؤسسات والشركات فى تيسير الاتصال وتنظيمه بين اجهزة الحاسبات للجهات التى لديها معلومات ترغب فى تبادلها من خلال الشبكة العالمية.

وعلى ذلك يمكن لكل جهة أن تتحكم من خلال برامج الاتصال فيما لديها من معلومات لعرضها وتبادلها او لحجبها عن التداول خلال الإنترنت.

وتتنوع أشكال وصور المعلومات التى يمكن الحصول عليها عبر الإنترنت فتارة تكون نصوص مكتوبة او نصوص صوتية او رسوم او صور وتمتد فى ابعادها لتصل إلى عقد مؤتمرات مرئية من خلال شبكة الإنترنت.

ولا يحتاج مثل هذا الاتصال المرئي المفتوح والعاير للحدود الي
اجهزه معقدة شديدة التباين ، بل كل ما يحتاجه شاشة صغيرة علي جهاز
كمبيوتر ، ومودم ، وخط تليفون محلي وأشتراك مع احدي الجهات
المنظمة للاتصال للولوج الي أى مكان في العالم.

وبالتالي فالإنترنت علاقة ثلاثية الاطراف بين مستخدم مستفيد
يملك حاسب آلي كمبيوتر وخط تليفون محلي ، ومستقبل ضخم يشمل
سماوات مفتوحة من المعلومات يتم العروج إليها من خلال وسيط هي
شركة تنظم الاتصال (١)

(١) الدكتور / مجدي محمد عطا : الحاسب الشخصي وعلوم الحاسب الآلي كمبيوتر" الطبعة الرابعة
١٩٩٨م العربية لعلوم الحاسب

- الدكتور/ فريد هـ كيت : " للخصوصية في عصر المعلومات " ترجمة محمد محمود شهاب ، مركز
الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٩م ص٢٢ وبعدها
- منشورات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، تقرير عن " مستخدمى الإنترنت في العالم " ،
رئاسة مجلس الوزراء - القاهرة - نوفمبر ٢٠٠٠م
- منشورات الجمعية المصرية للإنترنت : لجنة التجارة الإلكترونية internet Society of Egypt
وقد بدأت نشاطها في أكتوبر ١٩٩٧م وعقدت كثير من الندوات والمؤتمرات ، كما أعدت الورقة
المصرية الخاصة بالمبادرة المصرية ليخول عالم التجارة الإلكترونية .
- مجلة " أنترنت للعالم العربي " العدد التاسع - السنة الثالثة - نوفمبر ٢٠٠٠م - ص٣٢ وبعدها.
- منشورات مؤتمر الأعمال الإلكترونية والتنمية - مركز المعلومات برئاسة مجلس الوزراء (١٢-
١٥) فبراير ٢٠٠١م

المطلب الأول

تعريف الإنترنت

يمكن تعريف " الإنترنت " بوجه عام = تجنباً للتعريف الجامع = بأنه مجموعة من أجهزة الكمبيوتر التي تتحاور مع بعضها البعض من خلال وسائل الاتصال المختلفة.

ويتم هذا الحوار الآلى: "الصامت" عبر كوابل الألياف الضوئية والخطوط التليفونية وحديثاً عبر الأقمار الصناعية وغيرها من وسائل الربط الشبكي.

ومن خلال هذا الحوار " غير الناطق " يمكن الاطلاع على جميع البيانات والمعلومات والمعارف فى كافة المجالات كما يمكن من خلال الشبكة " الإنترنت " تبادل البيانات والأراء مع الآخرين، ونشر المعلومات واستخدام المراسلات عبر كل دول العالم.

كما يمكن ترويج كثير من الدعايات والأفكار، وإجراء عمليات التسويق الإلكتروني، والدعاية الإلكترونية، وحديثاً التجارة الإلكترونية Electronci commerce كغرض اساس من ظهور شبكة الإنترنت.

وسيلة الإنترنت: "الشبكة العنكبوتية: WEB

تتم عملية الحوار الآلى بين أجهزة الكمبيوتر بعضها من خلال عديد من "البرامج" أهمها برنامج: World wide web واختصارها "W.W.W".

وترجمتها الشبكة العنكبوتية العالمية ويقال عنها (WEB) فقط.

والويب : WEB أو الشبكة العنكبوتية العالمية هي جزء من الإنترنت وليست مرادفاً لها ولا تساويها.

وهي بمثابة الوعاء الضخم الحاوي لمجموعة من المستندات والمعلومات التي يمكن الوصول اليها عبر "الإنترنت".

وهذه المستندات أو الصفحات المفتوحة " الويب" تحتوي على تكنولوجيا من نوع خاص تسمى: الارتباطات التشعبية أو : Hyper links.

ويمكن عن طريق هذه الارتباطات المتشعبة الانتقال من مستند إلى آخر بسرعة فائقة ودير مواقع مختلفة، ولو كان الفاصل بين هذه المواقع نصف الكرة الأرضية.

ويستعان على التنقل عبر صفحات الـ "Web" بجهاز أو آلة صغيرة تسمى " الملاحج" : أو "internet Exploren" أو : " Net scape" أو : "Navigator" خلال الارتباطات المتشعبة Hyper links أو : Hyper text.

ويتم التحول من موقع إلى آخر " آليا" ليتم الحصول على كل المعلومات وكل التعاملات أو الحوارات النوعية المنتشرة في المواقع المتعددة : Multimedia.

وكل التعاملات عبر الشبكة " الإنترنت " تتم = بلا إستثناء = بين
خادم - Server و عميل - client.

وتتخصص مهمة العميل في طلب المعلومات وتخصص مهمة الخادم
في الرد على العميل إما بالاستجابة له أو الرد برفض طلبه.

وتتنوع وظائف العملاء من خلال البرامج الخاصة حيث نجد
برنامج خاص بدور العميل للبريد الإلكتروني E-mial مثل out look
Express أو Windows messaging.

وهناك برنامج يقوم برود العميل في نشر الاخبار مثل مستعرض
الويب internet explorer ويرمز له "H.T.T.P" الى غير ذلك من
البرامج التي يحتويها كل كمبيوتر.

قواعد العوالات : Protocols

حرصاً من انفلتات الاستخدام عبر الشبكة الدولية ولأجل تحقيق
ارباح ومصالح تتعد عن الأهداف الامنية استحدث واضعى النظم قواعد
خاصة متعارف عليها تحكم عمل كافة أجهزة الكمبيوتر وتسمى هذه
القواعد المتفق عليها " بروتوكولات protocols.

ولكل " بروتوكول " اسم محدد يرمز إلى نوعه ووظائفه مثل
GOPHER الذى تستخدمه الأمم المتحدة فى علوم منع الجريمة والتعاون
الدولى، ومثل الشبكة العنكبوتية world wide web وغيرها من
الشبكات الخاصة ذات الرموز مثل: "HTTP" اختصار لمصطلح
Hyper text pransfer protocol.

ويستحكم كل بروتوكول فى عملية النقل والتتقل والحوار، وتختلف قدراته عن غيره من حيث مداه وإتساعه، وما يحتويه من معلومات، وسرعته فى التجول بالمستفيد عبر برامج مفتوحة يمكن بها القفز من خادم إلى آخر دون عناء.^(١)

(١) حاولنا تبسيط كثير من المعلومات والمصطلحات الفنية التى تهمنى فى البحث ولمزيد من التفصيل أنظر:

- الدكتور/ رافت رضوان: عالم التجارة الإلكترونية : المنظمة العربية للتنمية الإدارية - القاهرة - ١٩٩٩م - ص ١٤ وبعدها - منشورات نقطة منظمة التجارة الدولية: آثار التجارة الإلكترونية على التنمية المصرية والعربية - القاهرة - ٢٠٠٠م ص ٨.
- Ismail (magda): A white paper on: Electronic commerce in countries in light of Globalization ; Inet 1999; Egyptp: 2.
- Ryan Dennis: "the wireless future" ; the amazing internet pip; http: // www.amazing.com. wirelesse/ 30/11/2000 ; pp: 1-3.
- Charles(R) syber Rules ; strategies for excelling at E-Business , USA; thomas, may 1999, p: 28.

المطلب الثاني

الفرق بين الإنترنت وغيره من الشبكات

"الانترنت - الإكسترانت"

إذا كان الإنترنت كشبكة اتصالات تمثل صفحات أو سماوات مفتوحة تتضمن عديد من الصفحات أو المستندات ، فكل صفحة من الشبكة لها عنوان خاص بها مثل عنوان المنزل يضمن لها الخصوصية والذاتية يطلق عليه universal resource locator أو 'U.R.L.'^(١) وبهذه الخصوصية أو الذاتية يفترق الإنترنت عن غيره من الشبكات..

(١) فطى سبيل المثال يلزم للاتصال بصفحة هيئة الاستعلامات المصرية المنشورة على الـ "web" معرفة عنوانها الذي يرمز له:

'Http://www.sis.gov.Eg.'

وترمز الحروف الأولى : http إلى البروتوكول أو البرنامج المستخدم في نقل الصفحة عبر الشبكة وهي اختصار الكلمة: Hyper text transfer protocol

وترمز الحروف: "www" : إلى برنامج الشبكة العنكبوتية العالمية أو ما عرف : "World wide web"

وتعني الحروف : "Sis" : الناطق الخاص بجهاز خدمة الهيئة على شبكة الويب وهي اختصار للهيئة العامة للاستعلامات.

وتعني الحروف: "gov" : أنها هيئة حكومية في حين تعني كلمة: "com" أنها شركة خاصة. والحرفان "eg" : هي اختصار لكلمة "Egypt" بمعنى أن جهاز خدمة شبكة الويب بهذه الصفحة يوجد في مصر.

وبدون معرفة العنوان الصحيح أو كتابته بدقة أو ترك بعض الحروف ولو نقطة (.) يتعذر الوصول إلى الصفحة.

الفصل الأول

الفرق بين الإنترنت وInternet

والإنترانت، Intranet

يفترق الإنترنت كشبكة مفتوحة عن "الانترانت intranet" كشبكة داخلية خاصة بجهة أو مؤسسة معينة يقتصر الدخول عليها والاتصال بها على العاملين بهذه الجهة أو المؤسسة الخاصة.

وتسمح بعض التكتلات الاقتصادية المتشابهة بالدخول عبر مواقعها بالتبادل مع نظرائها خاصة تلك الفروع المنتشرة لها في الكرة الأرضية تحت ذريعة التكامل الاقتصادي والأرتقاء بمستوى الأداء المختلفة.

وتحكم الانترانت = كشبكة مغلقة داخلية مقصورة على العاملين بها = نفس البروتوكولات والقواعد المستخدمة للإنترنت مع فارق وحيد يكمن في خصوصية البيانات أو المعلومات من حيث طبيعتها ونوعيتها وما تحتويه.

ويعرف بروتوكول "الانترانت" بـ "ip/ Tcp وصيغته الخاصة "HTml" كما له وسيلة أو "web" خاص به.

ونظراً لخصوصية نطاق الانترانت وطبيعة محتواه التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي تثار عدد من مشاكل الاختراق بقصد سرقة بعض المعلومات الاقتصادية أو بقصد "التجسس" الصناعي أو التجاري

أو الاقتصادي^(١) ويتم الربط بين هذه الشبكة وشبكة " الإنترنت " بواسطة حاسب آلى واحد أو أكثر يكون بمثابة المدخل الرئيسى Gateway computer على شبكة الإنترنت.

(١) إزاء تصاعد أعمال التجسس الصناعى والتجارى والاقتصادى عبر الانترنت استحدث مكتب التحقيقات الفيدرالى بالولايات المتحدة الأمريكية برنامج خاص " بهرالم نوى البيانات البيضاء " لحماية السمو السريع يعتبر من القوى البرامج فى المجاهدة ويعتمد على محاور رئيسية وأخرى فرعية لتكامل وبعضها وبعض نحو الفشل الاعمال غير المشروعة دون أى تهديد بالغش أو استخدام القوة ومن أهم المجالات التى ينصب عليها الاهتمام هى مجالات الغش فى إعلان الإفلاس والغش فى المضاربات عن طريق أجهزة الكمبيوتر، وتهريب الأموال، والغش فى التسويق، والتجسس الصناعى ومنذ إنشاء هذا البرنامج فى عام ١٩٩٢ م ، وحتى الآن نجح فى إحباط جرائم بلغت قيمتها ملايين المليارات ، كما نجح فى تحصيل غرامات ومصادرات وحجوزات تعدت ملايين الدولارات بالإضافة إلى نجحته فى استعادة كثير من الأموال وقد أوضحت خبرة مكتب التحقيقات الفيدرالى إلى أن أكثر الطرق فعالية فى المواجهة هى تحديد هوية وإمكانة باتى التجزئة بالتعاون مع بيوت الخبرة الخاصة مثل مؤسسة " نيتندو " وجمعية ناشرى برنامج الكمبيوتر . وقسم التحريات الجنائية وفقاً للهند (١٧) من القنون الأمريكى الخاص بحقوق الطبع والنشر والتأليف . القسم ٥٠٦ ، والمادة (١٨) من القنون نفسه القسم ٢٣١٨-٢٣١٩) وتصل العقوبات الجنائية إلى خمس سنوات سجن أو الغرامة من (٢٥٠) ألف دولار، وتتضاعف العقوبة فى حالة التكرار لتكون عشر سنوات سجن. وفى عام ١٩٩٢ م وقع الرئيس " بوش " لقنون رقم ١٠٢/٥٦١ بتعديل المادة (١٨) من القنون الأمريكى القسم (٢٣١٩) وأضاف جنح جديدة منها استنساخ البرامج أو توزيعها، وتقرض النصوص نوافر النية الإجرامية بمجرد الفعل المادى.

ثم استحدث المكتب برنامج أكثر تطوراً لمكافحة سرقة المعلومات التجارية تحت اسم : CIT أو :

لمكافحة " التجسس الصناعى Commercial information theft" ثم تأسرع هذا البرنامج الخاص إلى برنامج فرعى خاص بالتجسس " لأنه يتضمن عمليات مخبراته وهو لا ينطبق تملأ على الواقع واستبدله بسرقة المعلومات التجارية " باعتبارها أنشطة إجرامية. أما "التجسس الاقتصادى" فيعالج ضمن برنامج مكافحة " التجسس الخارجى " حيث يتضمن ذلك حالات سرقة معلومات سرية أو أسرار تجارية بواسطة أو لحساب حكومة أجنبية . أما أحدث البرامج حالياً فهى الخاصة بمكافحة جرائم الكمبيوتر على المستويين الأمريكى والدولى بعد تعاليم خسائرها وأخطارها وقد توسع القنون كثيراً فى تصنيفها لدرجة أن قانون ولاية " فلوريدا " يعتبر أن سرقة ساعة رقمية تتضمن " ما يكروبروبيسور " قلل دقيق - من جرائم الكمبيوتر. ولا يشترط فى قيام الجريمة أن يكون الكمبيوتر " جزءاً لا يتجزأ من الجريمة " لصعوبة تحديد الجزء الذى لا يتجزأ وبالتالي تعتبر الجريمة جريمة كمبيوتر = بالمفهوم الأوسع = إذا كان الكمبيوتر هدفاً لعمل هجوسى أو إجرامى ، أو إذا استخدم الكمبيوتر كأداة لارتكاب الجريمة، أو إذا استخدم الكمبيوتر استخداماً عارضاً لتنفيذ الجريمة.

راجع مجموعة تقارير مكتب التحقيقات الفيدرالى منذ عام ١٩٩٢ م - ٢٠٠١ م مكتبة مركز بحوث الشرطة - أكاديمية الشرطة خاصة تقرير .. HAROLD Hendrson ; chief federal bureau of investigation; U.S.A; ١٩٩٦.

الفوم الثاني

الإنترنيت .. والإكسترنيت: Extranet

نظراً لقصور الشبكة الدولية " الإنترنت " حالياً فى الاستجابة للعدد الضخم من المستخدمين، ونظراً لعدم استجابة الخطوط الهاتفية العادية لضغوط الاتصال الكثيفة، ومع ازدياد عدم المستخدمين للمواقع الكثيرة التى تخطت بضعة آلاف لتصل الى ما يزيد عن الخمسين مليون موقع حالياً، وحرصاً على عدم إنهيار الشبكة الدولية امام توالى الضغط عليها ظهر مصطلح .. world wide wait بدلاً من world wide web تأكيداً لزيادة كثافة عدد مستخدمى الشبكة عن طاقتها الاستيعابية.

وهكذا ظهر الجيل الثانى للإنترنت أو ما عرف بـ The second generation internet ، ويعتمد هذا الجيل الجديد على استخدام تكنولوجيا الاتصال واسعة النطاق أو Broad Band Access Technologies

التي لا تعتمد على الكوابل والاليف التقليدية بل على أنظمة الاتصال الحديثة اللاسلكية ، والأقمار الصناعية ، والاليف الضوئية، والتي تتفوق على الجيل الأول بقدرتها على نقل المعلومات والبيانات المصورة أو المرسومة وليس فقط المكتوبة^١ Texts

(١) وصل عدد مستخدمى الإنترنت فى العالم إلى (٣٤٩) مليون مستخدم عام ٢٠٠٠م ويتوقع ان يصل هذا العدد إلى (٩٤١) مليون مستخدم عام ٢٠٠٥م كما يتوقع ان يتزايد هذا العدد ليصل إلى (١,٥٥) بلون فى غضون سنوات قليلة.

-Steffano Korper: The E-commerce Book : Building the E-Empire ; USA : Academic press 2000 pp: 13.

راجع تقرير مركز المعلومات عن عدد مستخدمى الإنترنت فى العالم - مرجع سابق - ص ٥.

وعلى ذلك إذا كانت شبكة " الانترنت " هى شبكة داخلية محدودة النطاق او جزء من شبكة الإنترنت فإن شبكة " الاكسترانت " هى شبكة خاصة ملك لمنشأة معينة تعتبر بمثابة جزء من الجزء اى جزء مصغر من الانترنت الداخلية الخاصة ولكن يتاح استخدامها لأشخاص خارج المنشأة وفروعها.

وتحتاج هذه الشبكة المحدودة إلى وسائل تأمين خاصة مثل " الحوائط النارية Fire walls وأكواد تشفير خاصة Encryption نظراً لسرية وأهمية البيانات التى تحويها ويتم تداولها بين العملاء وشركائها فى العمل أو فى العالم، وجميع بياناتها تتعلق بصفقات وعقود ومعاملات تجارية وعروض وكذلك بيانات سرية تخص العملاء.

وتحتاج كل هذه الشبكات الى بعض الأجهزة والأدوات التى تتيح الدخول عليها والتنقل بين مواقعها بسهولة ويسر مثل الكمبيوتر الشخصى "PCS" وأجهزة الاتصال المحموله أو mobile devies التى انتشرت بشكل واسع فى العالم كله، والحاسبات المتنقلة أو portable computers باعتبارها Hand held device

ومن أشهرها ما يعرف بالنوت بوك Note Book والبالم توب Palmtop

ووسيلة هذه الأدوات للدخول على الشبكة " الإنترنت " أو غيرها من الشبكات الخاصة والمحدودة فتتمثل فى بعض المكونات التى تتكون منها الأجهزة نفسها وهى عبارة عن برامج " للتصفح web client وبرامج خاصة بخادم الشبكة web server software وبرامج خاصة

بالمواقع على الشبكة server software وأدوات إتصال Pools وأنظمة خلفية Back-end systems.

وهذه المكونات الخمس هي أهم الأدلة المادية التي يمكن العثور عليها وأثبتت علاقاتها بالاستخدام الاجرامى غير المشروع.

وتخضع كل هذه البيانات والمكونات والأدوات الى موارد ومحركات بشرية تتولى تسخيرها والاستفادة منها او استغلالها. (١)

وبهذا العنصر البشرى التقنى تتدرج الاستخدامات غير المشروعة للتكنولوجية عامة وللانترنت خاصة ضمن جرائم الحضارة الحديثة.

وينحصر هذا العنصر البشرى فى جميع المتخصصين بتجهيز الاتصالات الإلكترونية ووسائل تصميم وتنفيذ المواقع الإلكترونية ، ومعدى البرامج، ومحلى قواعد البيانات ، ومتشارى التأمين.

(١) لنزيد من التعرف على مستحدثات التكنولوجيا المعاصرة فى هذا المجال الحيوى انظر على وجه خاصة:

ALEX Birch: The Age of E-Tail : Conquering the New world of Electronic " UK; pub; mck , group 2000, pp: 7-10.& 220-226.

وتحاول التكنولوجيا تطوير بعض الأدوات التقليدية الحالية لتتضم إلى أدوات الاتصال بالشبكة الدولية مثل التلفزيون الشبكي " Net T.V. " ، web tTV & ، الهاتف الفضائى Sky phone ، والهاتف المرئى : Screen phone ونظيرها من الأجهزة الشبكية التى خرجت من السوق سعياً لمزيد من التطوير مثل الأدوات الذكية Intelligent Equipments

ونحاول من استعراض بعض هذه الوسائل والأدوات الفنية لفلكة القدرة التكليل على خطوة ما نواجهه ومثلنا أمام " إمبراطورية الكترونية - E- Empire . وهو ما يقتضى استحداث الأساليب والتدابير الكفيلة بمواجهة الخطر هذه " الإمبراطورية" وهذا ما اتخذته بعض الدول بالفعل أنظر:

- Electronic Government strategic ; plan state of Texas, USA, 2003.

فهذا العنصر البشرى يملك مفاتيح لغة التعامل مع الحاسبات الآلية " والدخول على المواقع الإلكترونية مثل لغة " الجافا "Java" ولغة: HTML والقواعد المرئية Basics visual وغيرها من اللغات التكنولوجية التى تحتاج مهارات خاصة وايضا إلى امانة خاصة تتمثل فى شعورها بالمسئولية الاخلاقية عند تعاملها مع الإنترنت. (١)

وتتجلى خطورة هذا العنصر البشرى عندما يتعامل مع " الشبكة الدولية" فى عدم اتباعه اجراءات التأمين المعروفة وهو ما يحتاج إلى كثير من الوعى لدى المستخدمين والمتعاملين ، ذلك أن اتباع مثل هذه القواعد التأمينية السهلة كخطوط دفاع وقائية تحيط كثير من الهجمات الخارجية التى يقوم بها " القرصنة 'Crackers- Hackers"

(١) رصدت منظمة التجارة والتنمية " الأونكتاد " UNCTAD كثير من معايير التعامل مع الشبكة الدولية روضعت قواعد أخلاقية تتضمنها موثيق شرف للممارسات والسلوكيات السوية ولا سيما عند اتعلم من بعد. انظر موقعها:

- WWW. TFT. Org/ distance Learn def,09/05/2001, pp:1.

وتتوج برامج التعليم عن بعد الشبكة العالمية World wide web تبادل الوثائق والقواعد الاخلاقية من خلال علفات النقاش المفتوحة المتاحة على الشبكة on line forms ومن خلال المؤتمرات المسموعة والمرئية

Audio-video conference : follow – up – tutor. ومعظم الألفية :

- هذا وتدل الإحصاءات على ان عدد المستخدمين للحاسبات الآلية فى مصر يصل إلى (٩) حاسبات لكل ألف شخص عام ١٩٩٨م فى مقابل (٤٥٩) حاسب ألف شخص فى الولايات المتحدة الامريكية ، (٣٥٩) حاسب / ألف شخص فى أوروبا، ووصل عدد مستخدمى الإنترنت فى مصر إلى (٤٠٠) ألف مستخدم عام ٢٠٠٠م بما يعادل ٠.٦% من المجموع الكلى للسكان، وقد زاد عام ٢٠٠١م حتى وصل إلى مليون مشترك بخدمة الإنترنت.

- تقرير السيد وزير الاتصالات فى المؤتمر الدولى للسلاسل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، القاهرة ٢٠٠٢م.

ودلت تقارير الخبراء ان ٨٠% من هجمات القراصنة Hackers على شبكة الإنترنت يكون هدفها المزاح To have fun وإثبات مقدرتهم على اختراق المواقع وبالتالي تكمن الخطورة في نسبة الـ ٢٠% الباقية من الهجمات غير المشروعة والتي حصرها الخبراء في الأغراض التالية:

- الهجوم على الشبكة بقصد الحصول على معلومات خاصة من موقع محدد على الشبكة (تجارى - أمنى - صناعى).
- اختراق الشبكة بقصد زرع احد برامج التجسس "التلصص Sniffer لرصد حركاته.
- اختراق الشبكة بقصد التصنت على المعلومات وتفتيتها وتعديلها او تغييرها.
- اختراق الشبكة بقصد التخريب المتعمد للموقع وتدمير بياناته.
- اختراق الموقع الخاص على الشبكة كنقطة إنطلاق لإرتكاب جرائم اخرى او لتسهيل ارتكابها.
- اختراق بعض المواقع بقصد الحصول على الأموال المتداولة بين منشأة وعملاتها.^(١)

(١) انظر في ذلك:

- DR SHERIF ELKASSAS: Apresntation on: Inforation & tele communication security : "security & vulnerability" cairo telecom, 2001, Jan (16-19-2001).
- RAAFAT RADWAN : A presentation on : the Arab world K the It Revolution , Dubai, may, 2001.

ومن ثم يتضح ان الخطر الحقيقى يكمن فى نسبة ٢٠% فقط من استخدامات الشبكة وتتحصر فى الهجمات التى تتم لأى غرض من الأغراض الست السابقة.

ومن أجل التوفى من تلك الاخطار او المخاطر ينبغى الاستعانة باستراتيجيات تأمينية معينة تنقسم إلى مستويات خاصة بحسب طبيعة الموقع وما يحتويه من معلومات.(١)

وقد دلت تقارير الخبراء أن استخدام بعض الوسائل التأمينية البسيطة مثل الخادم المفوض Proxy servers ، والحوائط النارية Fire walls تضمن التحكم الكامل فى عمليات الدخول والخروج " الاختراق " وتحقق التأمين الكامل للشبكات كلها سواء كانت vp , Intranet الداخلية أو "internet" و " Extranet " الخارجية .

(١) يمكن حصر طرق التأمين المستخدمة فى اسلوبين الأول: الطريق العادى وهو التأمين على طريق " التشفير أو Encryption " الذى يعتمد على الكود الخاص secret key او تملكى نظام المفتاح المتباين أو المفتاح العام "Asymmetric or public key" أو المزج بينهما.

ومن هذه النظم التأمينية التشفيرية نذكر نظام نت سكين Net scape - SSL , "SET", SHTTP ونظام "مسير Cyber وكذلك نظام تريمرمان P.G.P . وقد انضمت شركة Visa نظام "SET" فى مصر اعتباراً من مارس ١٩٩٩م لتأمين كل المعاملات المالية والتجارية .

لما الأسلوب الثانى: فيعتمد على التحكم فى عمليات الدخول والخروج من خلال الـ Password أو Username أو الحوائط النارية Firewalls أو الخادم المفوض - "Proxy server" .

نظير لمزيد من التفصيل: الدكتور/ هند محمد حامد - التجارة الإلكترونية - جامعة حلوان للرسالة " ٢٠٠٣ - ص ٨٤ - ص ٩٩ .

ونخلص من نتائج تحليل تقارير الخبراء عدم صحة التخوف والقلق من مخاطر الاستخدام غير المشروع للإنترنت طالما اتبعت الاجراءات والاساليب التأمينية المعروفة.^(١)

فالمشكلة إذن ليست في توفير قدر كاف من التأمين عند استخدام الشبكات ولكنها تبدو بشكل اكثر في قلة الوعي لدى المستخدمين او المتعاملين.

وإذا كانت مثل هذه المشاكل مقبولة الى حد ما في ضوء استخدام هذا المارد الوليد، فقد تنتهي في مرحلة تالية اكثر تقدماً تستحدث فيها طرق أخرى اكثر كفاءة للتأمين وهو ما يعرف باسم "Security scanning"^(٢)

(١) في المقارنة بين حجم المخاطر الناجمة عن استخدام الإنترنت في المعاملات وبين نفس المخاطر التي قد تتعرض لها أي منشأة تجارية لا تستخدم الإنترنت ضرب لذلك مثلاً مفادة أن فتح أحد المتاجر الكبرى على شبكة الإنترنت يظهر أكثر امناً من فتح متجر حقيقي له مقر معروف في الواقع حيث انه معرض للسرقه او النهب او الحريق أو غير ذلك من المخاطر التي تكلف كثير من الاعباء المالية، وهو ما لا يتصور إذا ما استخدم الإنترنت.

(٢) حول العديد من الأنظمة والاساليب التأمينية الجديدة خاصة في مجال تأمين التجارة الإلكترونية واثرها على مكافحة الجرائم التكنولوجية انظر عدد من تقارير المباحث الفيدرالية الأمريكية "F.B.I".

- FBI : Federal Bureau of investigations & on: Net work solution ; FBI Reports indicates; "Computer crime spreads" : information security News ; www. Net work solution. Com; 09/11/2000 pp:I.

- ومع ذلك تعترف التقارير الفيدرالية بأن نسبة الاختراقات لدواعي أمنية وصلت على ٢٥% على ١٩٩٨-١٩٩٩م ووصلت خسائرها المالية إلى (٢٥٠) مليون دولار امريكي في عام ١٩٩٧م فقط، ولا شك فإن نسبة الجرائم " القرصنة " قد تصاعدت بعد ذلك في ظل زيادة عدد مستخدمي شبكة الإنترنت.

ومع ذلك تبقى مسألة التأمين على رأس قائمة الأوليات وتستوجب تكامل السياسات التأمينية والتشريعية والفنية لضمان كفاءة المواجهة لهذه النوعية الجديدة من جرائم التكنولوجيا المعاصرة.

المبحث الثاني

الأبعاد الإجرامية للإنترنت

المطلب الأول

نشأة وتطور الإنترنت

نشأة فكرة " الإنترنت " كثمرة للتزواج بين تكنولوجيا الاتصال، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات متعددة الوسائط أو ما عرف multi media وكان هدفها محاولة تنظيم تبادل طوفان المعلومات التي وفرتها علوم المعرفة، ولكن - وكأى مستحدث علمي = اختلط الصالح فيه مع الطالح، وأنفلت الطالح حتى كاد ان يعصف بإيجابيات هذه الثمرة الصالحة.

وقد بدأت فكرة الإنترنت فى الظهور عام ١٩٦٩م فى اطار تطوير مشروع تجريبى لوكالة " آربا" التابعة لوزارة الدفاع الامريكية تحت مسمى " الأربانت " باعتباره وحدة ربط لكل الحاسبات الآلية فى القوات المسلحة لتبادل المعلومات العسكرية بسرعة وسرية.

ومنذ بداية السبعينات بدأت بعض المؤسسات العلمية البحثية الانضمام الى " الاربانت" ARPANET بغية الاستفادة من المعلومات

المتاحة لديها، فتعددت مواقعها وانتشرت ، ثم انفصلت عن الشبكة العسكرية واستقلت عنها.(١)

وفى عام ١٩٩١م اصدرت منظمة العلوم القومية (NSF) قرارها بإتاحة استخدام الشبكة الخاصة بها فى الأغراض التجارية لتسهيل الانتشار السريع للخدمات التجارية المعتمدة على الإنترنت ، وظهر ما عرف بالبريد الالكترونى.

ثم توالى ظهور بعض الشبكات التجارية الجديدة مثل : Compu America on-Line, serve ومن مجموع هذه الشبكات تكونت ما عرف بشبكة الإنترنت Internet الآن.

وقد ذاع صيت شبكة الإنترنت بعد ان نجحت فى تحقيق طفرات كبيرة فى الأغراض التجارية عام ١٩٩٢م وفى عام ١٩٩٣م ظهرت: www أو " : world wide web كإحدى ابناء شبكة الإنترنت وطغت

(١) كانت بعض الجامعات والمؤسسات التى تقوم بإجراء أبحاث متعلقة بالانفاج تنضم إلى شبكة الارباتت ARPANTE يعتمد إجراء أبحاث متقدمة للمشروع العسكرى الأصل Advanced Research project تحتسمى وكالات Agency net ، الى ان وصل عددها (١٠٠) موقع عام ١٩٧٥م ، ثم توسعت الشبكة لإتاحة مزيد من المعلومات للباحثين فى الجامعات ومختبرات الأبحاث الرئيسية من خلال بروتوكول تبادل Network control protocol ، ثم تمت توسعته فى مرحلة أخرى فتغير البروتوكول عبر الشبكة من NCP المتحكم الى نظم "TCP/IP" أى transfer control protocol أو " انترنت بروتوكول Internet protocol

وأهم مميزات هذا التحول كان فى السماح بالتوسع فى الشبكة بشكل غير محدود. ومع التوسع فى الأبحاث العلمية والأغراض الأكاديمية انفصل الجيش الأمريكى عن الارباتت وقام بتكوين شبكة خاصة به عرفت "Milnet" ثم تلى ذلك انفصال القاعدة القومية للعلوم NSFNET أى national science fondation مكونة شبكة خاصة بها هى NSF NET عام ١٩٨٠م كما ظهرت فى نفس العام شبكتان أخريان لكل الأفراد هما Use net & Bit Net .
- Daniel (c): The New ERA of internet; USA; jon wiely; 1996, pp: 5.

بجانبيتها على الشبكة الأم حتى أصبحت هي الجزء الرئيسى المكون لشبكة الإنترنت.

وفى عام ١٩٩٤م: تزايد لقبال رجال الأعمال واصحاب المؤسسات المختلفة على استخدام الشبكة فى الأغراض التجارية نظراً لسهولة استخدامها وقلة تكلفتها ، وسرعة اتمام الصفقات من خلالها.

وفى عام ١٩٩٥م: اتسعت الشبكة وتضاعفت مواقعها حتى وصل إلى (٢٧) ألف موقع ثم فى طفرة أو قفزة هائلة تعدى حاجز المائه ألف موقع واستقر ما عرف " بالتجارة الإلكترونية " الذى تحول الآن إلى ما عرف السوق العالمية الإلكترونية (١).

وفى عام ١٩٩٨ م: حدثت طفرة هائلة فى حجم التجارة الإلكترونية وصلت إلى حوالى (٨٤) مليار دولار فى عام واحد.

وفى عام ١٩٩٩م - ٢٠٠٠م: تضاعف حجم التجارة الإلكترونية ولا سيما بعد تصاعد اعداد مستخدمى الإنترنت وظهور جيل جديد من برامج الحاسبات الالية : Software فى كل المجالات تقريبا مثل :

(١) لمزيد من التفصيل حول تطور الفكرة ومستحدثاتها وآثرها على التجارة الدولية انظر:

- Judy (st) & Rymond (F) : Principles of on - Line marketing ; USA; Prentice , HALL INC ; 1999 , p:6
- Mike spinelli : internet schmineternet ; ASTA Agency ; the CRS booking Blues : val, 66, No: 7 , 1997.
- Vince Emery : Glow your Business on the internet " 3ed, edd, USA, 1997 , p: 240.
- Jaclyn Esaton : "23" incredibly successful websites; commerce net press; USA; mc Grow Hill; 1999; : 8.
- Davied Bollier : The future of Electronic commerce; washington DC; Aspen pub: 1996, P: 2.

الخدمات - السياحة - التعليم - الأمن - السياسة، وهو الأمر الذى ترتب عليه تصاعد الأهتمام بضرورة استحداث قوانين وتشريعات دقيقة وصارمة تضمن مشروعية عمليات التبادل المختلفة.(١)

وقد تزايد الانتشار على " الإنترنت " إنفاذا لتوصيات منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة والمعروفة بمنظمة " الأونكتاد " وأستحدثت منذ عام ١٩٩٤م بعض النقاط الدولية لتيسير نقل المعلومات ووصل عام ١٩٩٥م الى (٥٧) نقطة دولية = كان من بينها مصر = ثم تصاعد هذا العدد ليصل الآن إلى (١٦٢) نقطة دولية موزعة على (١١٠) دولة فى العالم.

ويقتصر دور نقاط التجارة الدولية - كما فى مصر - على الترويج والعرض فقط دون اكتمال ذلك بتنفيذ الصفقات الكترونيا = من خلال الدفع الإلكتروني = ، وذلك بسبب عديد من الاعتبارات الفنية ،

(١) لمزيد من التفصيل انظر الدكتورم رافت رضوان: تقرير عن عدد مستخدمى الإنترنت فى العالم ط ١٩٩٦م عن: " عالم التجارة الإلكترونية ، وآثره على تنمية التجارة البينية المصرية ، منشورات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ورئاسة مجلس الوزراء، نوفمبر ٢٠٠٠م ص ٥.

- Anderson (C) : Leading the way : the New Rules for success in the E- Economy' ; USA ; 2000.

- والجدير بالذكر ان خدمة الإنترنت بدأت فى مصر عام ١٩٩٢م عن طريق ربط شبكة الجامعات المصرية بفرنسا ثم تم قسمة الدومين المصرى * مع اكااديمية البحث العلمى، ومركز المعلومات برئاسة مجلس الوزراء (IDSC) والمركز الاقليمى لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرمجيات (RITSEC).

- وفى عام ١٩٩٦م فتحت الحكومة المصرية المجال امام القطاع الخاص فظهرت حوالى (١٢) شركة تقدم خدمات الدخول على الإنترنت ووصلت الى (٤٠) شركة عام ١٩٩٩م، عدد (٦٠) شركة عام ٢٠٠١م.

والتنظيمية ، والادارية ، وخاصة القانونية نظراً لغياب الوعي بأهمية التجارة الإلكترونية ، وعدم توفير الحماية القانونية لها. (١)

(١) مع هذا الافتتاح والنجاح المتوقع للنمو التجارى فى مصر تظهر بعد العقبات التشريعية التى تشمل أهمها فى عدم إمكان شركات التسويق المصرية تحصيل مقابل خدماتها التسويقية بسبب عدم قابليتها - قانوناً - استخدام طرق الدفع الإلكترونية ، وإصرار - للقانون - على طريقة الدفع البدوى، وذلك بكثير من الحجج والذرائع مثل التوفى من إخطار عملية " سحب الاموال " ؟
- مما هو مثار لكثير من الجدل والدهشة فى آن واحد ان المطالبة بتدخل البنوك المصرية العريقة كوسيط ضامن وآمن لقلل الأموال، يقابل بالرد بأن البنوك المصرية " غير مؤهلة حتى الآن لتوفير خدمة المشروعات فى مصر .

وسوف تستمر هذه العقبات ان لم تتكاثر - حتى يتم الحسم من الوجهة التشريعية أولاً، وحتى هذا الحين وإن شاء الله لعله قريب - يبقى التخوف من شبح اجرام الإنترنت عائقاً للتنمية وحاجزاً نفسياً منيعاً من إطلاق هذا المارد الإلكتروني عبر السبلات المفتوحة ما لم نضد وثاقه ونحكم عقاله ونلغى الخطره؟
- لمزيد عن حجم التجارة الإلكترونية فى مصر واختلافاتها من على الخريطة العالمية انظر:
الدكتور/ عبد القادر الكامللى التجارة الإلكترونية الحاضر والمستقبل " مجلة انترنت للعالم العربى السنة الثالث - العدد التاسع ، نوفمبر ٢٠٠٠م ص ٣٢ .

- مركز المعلومات ، " مؤتمر الاصل الإلكترونية والتنمية - مركز القاهرة للمؤتمرات ، فبراير ٢٠٠١ .

المطلب الثاني

المخاطر الناجمة عن إجرام الإنترنت

تصاعد اهتمام علماء علم الإجرام بهذه الظاهرة الجديدة التي أفرزتها علوم التكنولوجيا المعاصرة، وحاولوا وضع تصنيف جديد ضمن تصنيفات المجرم الحديث تحت مسمى " إجرام الإنترنت " ، كما أضافوا إلى تصنيفات ضحايا الجريمة الحديثة تصنيفاً جديداً تحت مسمى " ضحايا الإنترنت " كنموذج جديد من ضحايا الحياة اليومية أو :

(^١) Hoolliganisme

- (١) أنظر في هذا الشأن " ضحايا الاقتصاد " Economic - victimization " كنوع متولد من إساءة استعمال تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية وغيرها من وسائل الاتصالات مثل " شبكة الإنترنت " :
- Richard Harding ; victims of crime ; International conference ; II item, A/ conf/121/ C.2/ L14.
 - The Issue of Abuse of computer techology and consequential invasions of privacy as A New Area of victimization ; int, conf, 1989p:2.3.
 - وفسرن هذه التصنيفات الجديدة لضحايا الجريمة مع الإعلان الدولي لحماية ضحايا الجريمة "فيينا ١٩٩٩م"
 - Decssion , UN; Gen Ass; 9/12/1998.
 - وحول التصنيف الجديد " الضحايا بلا جرائم " Victims without crime ، وضحايا الـ " Micro crime ، كتماط مستحدث من ضحايا الحياة المعاصرة " Acts of Hoolliganisme .
 - أنظر:
 - Vi.Ano. Emilio: Victimology; A New policy for perspective; victimization ; and social change : A socio- culturel and public
 - Seventh united Nations congreses ; on the plevention of crime and the treatment of offenders ; Millan ; ITALY ; 26/8-6/ 9/85
 - A/ Conf / 121 / C/ 2L.1h.
 - TEND ; U.N > cong ; viceNA ; 27/ h- 6/5/1999; E/CN . 15 / 1999/L.8, pp: "5".

الفرع الأول

ضحايا الإنترنت

يرجع سبب اهتمام علماء الاجتماع والإجرام بهذه النوعية الجديدة من الإجرام الى عدة خصائص او سمات خاصة انفردت بها هذه الظاهرة الحديثة، والى طبيعة المخاطر التى تحدثها وامتداد هذه المخاطر وشيوعها على كافة المؤسسات والأفراد، وعلى أمن الدولة نفسها.

ومع الاتفاق على حقائق رصد تصاعد هذه الظاهرة لارتباطها الوثيق ومصاحبتها المستمرة لاستحداثات الثورة العلمية التكنولوجية، والاتجاه المعاصر للمجتمعات نحو الاندماج فى عصر " العولمة، يصبح الاهتمام بها له الأولوية العظمى.

ففى العالم المندمج أو " المعولم" يتقلص الزمن، وتتلاشى للمسافات، وترفع الحواجز والحدود الإقليمية التقليدية، وتنقل كافة السلوكيات والمعلومات، والمفاهيم، والأفكار، والأخبار وغير ذلك بسرعة مذهلة وبحرية تامة دون خوف من رقابة حكومية او محاذير أيديولوجية، أو حدود وطنية.

وفى ظل هذا المناخ يتبدل اسلوب الحياة الاجتماعية والثقافية، والسياسية، والأعلامية، وتتبدل المعتقدات، واللغات، والأعراف، وتنوب الهوية أو الذاتية فى بوتقه الثقافة الموحدة أو الكونية.

ومثل هذه التحولات " الجذرية " تضع الأفراد والشعوب فى مفترقات قاسية قد تعصف بأصولها وأعرافها ، وتصيبها بحالة من الانفصام عن الذات تؤثر لا محالة على الفرد وعلى المجتمع .

وتتزايد مخاطر هذه التحولات الجذرية على بعض المجتمعات الدولية مثل مجتمعنا العربى ذات التراث الثقافى الوطيد، وتصبح التحديات أكثر قوة وخطراً لأننا مطالبون بالاندماج فى هذا العصر على الرغم من أننا لا نملك مفاتيح التعامل معه، ولأننا مطالبون بمواكبة التطورات والمعطيات على الرغم من استحالة تطويع البنية الحضارية لمجتمعاتنا لتطورات ومعطيات العصر. وتتعاظم الأخطار فى هذه البقعة من الأرض عندما تعجز الوسائل المتاحة عن الدفاع عن ذاتها.

والحقيقة ان هذا " الانفجار المعرفى " الذى أفرزته الثورة العلمية التكنولوجية قد خلق أزمة عنيفة بسبب صعوبة أو استحالة التكيف مع معطيات العصر الجديد، ويتوالى تصاعد آثار هذه الأزمة الخانقة بتزايد انقطاع الصلات بالعصر وهو ما يؤدي الى المزيد من التبعية، وبالتالي تفكيك الهوية، وتهميش الذاتية، وتدمير البيئة الاجتماعية.

وعندما تتصدع البيئات وتنهار تنفلت كل السلوكيات الإنسانية وتتصاعد إخطار الإجرام ويعصف بكل خطط التنمية ، ورفاهة الإنسان.

ويساعد استعراض مخاطر الظاهرة وشمولها لكل البيئات الاجتماعية، والثقافية ، والسياسة الى غير ذلك، فى تحديد المصالح المحمية المعنية بتدخل السياسات الجنائية.

فعلى سبيل المثال نلمح ضمن إخطار الظاهرة الجديدة ما أشار إليه الكثيرون من أفعال إباحية يتم ترويجها عبر وسائل الإعلام المرئية " بحسن نية"، استغلالاً لسياسات السماوات المفتوحة . وتمت معالجة مثل هذه الأفعال بعد ان أدرجت ضمن أنماط الجرائم الجنسية التى يتم تداولها عبر الشبكة الدولية.

وبهذه المعالجة "القاصرة" تتحصر المصلحة المحمية فى الحرية الجنسية، وفى حماية العرض الشرف التى قد توفرها النصوص القانونية الوضعية.

ولكن يغيب عن ذلك مصلحة أخرى أكثر أهمية تكون أساساً هى المعنية بالحماية والتجريم ، وهى الحق فى الطهر والعفاف الذى استقرت عليه كل الشرائع الإنسانية؟

بالإضافة إلى ان هناك بعداً آخر لهذه المصلحة المعنية يكمن فى أثر هذه الأفعال المرفقة على الموروث الحضارى والهوية الثقافية.

وهنا نشأ هل " الهوية الثقافية " محل اعتبار كمصلحة محمية معنية بالتجريم من خلال النصوص الجنائية الوضعية؟؟

كذلك فأننا نلمح ضمن أخطار الظاهرة الجديدة = "إجرام الإنترنت" - عديد من المخاطر التى تهدد " اللغة" القومية ونشأ هل " اللغة" محل اعتبار كمصلحة محمية معنية بالتجريم من خلال النصوص الجنائية الوضعية ؟ وبمعنى آخر هل تتضمن نصوص التشريعات الجنائية ما يمكن تسميته " جرائم اللغة"

اعتقد أن أخطر أبعاد الظاهرة الجديدة يكمن في استهداف السماوات المفتوحة طمس الهوية الثقافية من خلال تحريف اللغة تمهيدا لاستبدالها، وهو ما يستوجب حماية هذه اللغة من خلال استحداث تجريمات خاصة تكون المصلحة المحمية الجنائية المعنية بالتجريم هي " اللغة" في ذاتها كشكل للهوية الذاتية، وبما يضمن عدم تأويلها أو تفسيرها أو تحويلها أو تحريفها عن مرادها وتقريبها من محتواها ومضامينها وهي معاني تترجم مصالح لا تستوعبها النصوص التقليدية وبالتالي تفترض وجود تجريمات تحت مسمى "جرائم اللغة".

الفرع الثاني

تعريف اللغة كأحد أخطار إجرام الإنترنت

شهدت السنوات القليلة الماضية أحداث جسام تابعها العالم بأسرة عبر الشبكات الدولية المرئية وخلال التحقيقات والمحاكمات القضائية ، لعبت فيها " اللغة" دور الحسم.^(١)

فإن مفهوم معانى اللغة لا يتضمن فى طى كلمات معينة يجسدها سياقها " التداولى " بين مجموعة معينة من المتفاعلين أو المستخدمين لها، بل لا يفهم بدقة إلا من خلال اصول تداولها فى وسط محدد أو بيئه خاصة او ما يمكن تسميته : "LANGUAGE CLUB"

ويحكم هذا الوسط الخاص " الطبيعى " انفلات تداول اللغة ، أو انفعالها بحالة نفسيه خاصة، أو لازمة لغوية متكررة فيما يشبه العادة، أو استخدامهما فى سياق أطر غير معروفة بسهولة للكافة، او عندما تستخدم اللغة بشكل تلقائى دون قصد المعنى المتعارف عليه دائما.

ووفقا لهذا الضابط الحاكم فى تفسير اللغة يمكن تصور أكثر من معنى نحصره فى ثلاث:

(١) كانت الحادثة الأول هى سقوط الطائرة المصرية فى المحيط الاطلسى فى ٣١/١٠/١٩٩٩م والثانية محاكمة فضيحة الرئيس الأمريكى فى قضية مونیکا - جيت" فقد لعبت تغيرات اللغة المتداولة عبر الشبكات الدور الحاسم فى القضية.

- وقد لفت الأكتباه إلى هذه المسألة الدكتور/ روجر شاي - Rogter shay عالم اللغويات الاجتماعيه والقضائية الشهير والأستاذ بجامعة / جورج تاون الأمريكية أثناء لقاء لنا معه فى جامعته ضمن وفد الجامعات المصرية الذى زار عدد من الجامعات الامريكية عام ١٩٩٩م.

الأول: المعنى الحرفي للغة: وهو المقصود منها....

الثاني: المعنى السياقي للغة: وهو ما يحتاج لأكثر من مرجع لتفسيره بدقة.

الثالث: المعنى التداولي: وهو ما لا يفهم بسهولة إلا من خلال معايشة اطراف التفاعل ولطبيعة التفاعل وظروفه.^(١)

ولكى نقف على حقيقة معنى اللغة دون ان " نحرف الكلم عن مواضعه" ينبغي دوما التعامل مع البنية العميقة للغة ونماذج التحليل اللغوي تداركاً لنتائج سطحية او احكام خاطئة ووهمية.^(٢)

(١) وبسبب الغفلة أو التجاهل عن طبيعة التفاعل وظروفه صرفت معاني ومقصود اللغة عن مضامينها واعتبرت افعال إجرامية غير مشروعة وهو ما حدث بالفعل عند تحليل اشرطة الصندوق الأسود للطائرة المصرية المنكوبة (٧٦٧) حيث فهمت كلمات مثل " توكلت على الله" التي نطق بها أحد قادة الطائرة على أنها " عملية استبحارية" ولو فهمت على صحتها ومقتضاها بحسب الوسط الطبيعي التي تتداول فيه لأعتبرت نفس المقولة دليلاً على مواجهة حدث طارئ وجسيم بالغ القوة ، وهو ما يردده أي مسلم تقى يخشى الله في كل الأحوال، ولا يمكن أن تأتي كمقدمة للشروع في الانتحار.

(٢) تبدو أهمية التعامل مع البنية العميقة للغة، واستخدام نماذج التحليل اللغوي خاصة في القضايا أو " المجال القضائي" عندما تتعلق الأمر بإثبات الدليل . فعلى سبيل المثال يكون استخدام التحليل اللغوي القضائي " للتفسير" - لأفعال مثل التهديد، والابتزاز، والخطف، والتحرير، والتشهير ، وعرض الرشوة وما إلى ذلك، مندمجاً بفعل الجريمة إنمادجاً عضوياً وهو ما يختلف عن الفهم التقليدي للجرائم خارج نطاق المحاكمات فلكل مجال أسلوبه في التحليل اللغوي يرتبط حتماً بالوسط الطبيعي التي تم فيه التداول. وكثيراً ما كشفت تحليلات الأشرطة في القضايا الجنائية عن مواقف في صالح المتهم على الرغم أنها اخذت عليه وأحيل بالاتهام بها، وكثيراً ما يردد الناس مقولة ما بشكل تلقائي دون قصد المعنى المتعارف عليه دائماً. عموماً هذا باب كبير مهم للغاية خاصة في مجال لغويات التفاوض" الذي يملك الحسم عند إدارة حدث إرهابي وما يشبهنا هنا هو التأكيد على ان افتقاد القدرة على التحليل اللغوي وتفهم حقائقه ستتيح الفرصة لكثير من التأويلات والخيالات ويصبح المرء فريسة لأكثر المرنيت جاذبية في العرض والتحليل والتفسير ولا سيما في ضوء التحليلات التي تنتمي إلى البنية الطبيعية (وهذا ما حدث عندما تكافس الإعلام المصري في نقل أحداث كثيرة هامة فراح يوجب للشبكات تلمساً للتحليل والأخبار فسقط فريسة لها ولم يحصد إلا مزيد من الغضب والإحباط).

ومثل هذا الأمر يتطلب درجة عالية من الثقافة والحرص على الهوية وإلا طغت ثقافة الفضائيات .

وبطغيان هذه الثقافة الفضائية يكون التقليد والمحاكاة هو لغة العصر أو " العصرنة" ، ويؤدي تفريغ " البيئة اللغوية" من محتواها ومضمونها إلى طمس الهوية ومحو الذاتية وسيطرة الهيمنة الثقافية الخارجية وخاصة في بيئة تحكمها الأمية الإلكترونية.

الفرع الثالث

إجرام الإنترنت وفكرة الضحايا بلا جرائم..

ظهرت فكرة الضحايا بلا جرائم بالمقابلة مع فكرة الجرائم بلا ضحايا فى دراسات علم الضحايا التقليدى العام، والتي تعالج ضحايا الأفعال غير الجنائية كقوى الطبيعة مثل الزلازل والبراكين والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية التي تدفع فيها البيئة الطبيعية بما تحمل فى جوفها من ضغوط وانتقال قد يفسرها البعض كردود فعل منها تجاه طغيان الإنسان.(١)

وتعتمد فكرة "الجرائم بلا ضحية" على وجود أنماط من السلوك الجنائى المجرم قانوناً تتباد له طوعاً وإختياراً مجموعة أو أكثر من الأفراد بحيث يعتبر كل منهم فاعلاً أصلياً فى الجريمة ، وليس مجنباً عليه أو مضرور أو ضحية مثل ما يكون فى بعض جرائم تعاطى المخدرات والأجهاض ، والسكر ، والدعارة ، وما شابهها.

(١) دكتور/ رمسيس بهنام ، علم الإجرام ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٨م - ص ٣٠ - ص ٤١
يقول تعليقا على ذلك ان هذه الفكرة لا تدخل فى إطار علم الضحية الجنائى.
وقارن مع الدكتور/ عبد الرؤوف مهدى، علم الإجرام والعقاب ، الجزء الأول، ١٩٧٩م ، دار الفكر - ص ١٨١ أنظر كذلك:

- DR: A MOTALL (S): Victims without crimes; International. Conf, on : victimology ; Ciracusa; ITALY Jan 1988.
- EDWIN (M): Crimes without victims ; Englewood cliff New sery; U.S.A ; 1965; PP: 5.
- POUL (M): No penalty urged in victimeless crimes New york Pimes ; 28-1- 1973; pp: 34.

وتستهدف هذه الفكرة التخفيف عن كاهل القانون العقابي بما تدعو إليه من فصل الجنايات عن الأخلاقيات ، على أساس ان قواعد المسؤولية الجنائية وأهدافها تفرق عن قواعد وأهداف المسؤولية الأخلاقية.

أما فكرة "الضحايا بلا جرائم" فهي تعتمد على تباين مفاهيم التجريم واختلافها في نطاقها وأثارها ومصالحها المحمية من تشريع لآخر، كما تعتمد على عصيان استخدام الإنترنت كوسيلة للإجرام بسبب تباين مفاهيم السلوك الصالح والسلوك الطالح من مجتمع لآخر، وبسبب صعوبة تحديد صفة الضحية في الإجرام التكنولوجي، " عمليا" ، أو بالأحرى صعوبة تجسيدها في بعض الأشخاص وصعوبة تحديد الاضرار.

ومع افتراض وجود فكرة الضحايا بلا جرائم - جدلاً- وأيا كان الرأى حول مدى صحة هذه الفكرة فإنها= وعلى الرغم من عدم دقتها= تطرح التساؤل حول علاقة إجرام الإنترنت بهذه الفئة من الجرائم؟

ومع التسليم بان بعض مظاهر إجرام الإنترنت لا يمس شخصاً بعينه او مجموعة من الأشخاص بذواتهم- مما قد يصدق معه القول بإنقضاء الضحايا، فإن هذا القول لا يصدق على غالبية مظاهر الإجرام التكنولوجي، وبالتالي لا يمكن قبول فكرة إنقضاء الضحايا.

فالضحية قد تكون خالة او محتملة، مباشرة أو غير مباشرة، محددة أو غير محددة، وكما يمكن أن يكون الضحية شخص معين، فقد يكون المجتمع بأسره ولو لم تتجسد في اى من أفراد.

وإن كانت بعض الآراء تتجه إلى تجريم أفعال سوء إستخدام الإنترنت على أساس فكرة الخطورة، فلا يمكن التسليم بأن السلوك

الخطر يولد ضحايا بلا جرائم، والصحيح إدراج مثل هذه السلوكيات تحت تصنيف " جرائم الضرر".

والأقرب للمنطق إدراجها ضمن جرائم الضرر والخطر في نفس الوقت.^(١)

وتنتج غالبية الآراء المعاصرة نحو توسعة مجالات وفروع علم الإجرام تحت مسمى " علم الإجرام الموسع" لمزيد من الدراسات حول أشكال السلوك الانساني الجديدة مثل الجرائم المنظمة، والجرائم البيئية، وقد أعتمد الفقهاء في دعوتهم تلك على اساس ان تغير طبائع السلوك الانساني وانقلابه عن اخلاقياته وتجاوزه الى حد تدمير بنيته، وإصراره العنيد على التمتع بهواه، لا يمكن ان يكون عشوائيا او عفويا بل قد يكون هذا الانفلات السلوكي تحت وطأة عوامل خارجية دافعة للانحراف بما يشكل " جرائم خاصة" تجتمع على صفة التهديد المتفشى في الطائفة الاجتماعية ، وتسبب الاضطراب العميق في المجتمع الواحد.

وأمام تعدد انماط جرائم الإنترنت وما تسببه من اضرار واطار على الصعيدين الوطنى والدولى ومع تصاعد حدة هذه الأنماط واتخاذها

(١) أعتقد ان الاتفاق على فكرة " الرعب التكنولوجى " كمحصلة لإجرام الإنترنت توضح بجلاء فكرة الضحايا. ومفهوم الضحايا اكثر إتساعاً من مفهوم المجنى عليه المباشر يتمثل فى ذلك الكم الهائل والعدد اللاهائى من الضحايا الواقع عليهم الرعب النفسى من خطر الإنترنت المائل بهم وبغيرهم وقد تصاعد هذا الرعب " النفسى" وتحدثت الضحايا عنهما استحدث الأطباء وعلماء النفس والاجتماع ما عرف " بيلمان الإنترنت " وتعلت الصرخات تنق نلقوس الخطر بسبب تسرع " الشاتيون" أو " شباب الشات" أو شباب اللنت من خلال الشبكة الدولية ، وقد حددتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كجرائم وافترتها المعاهدة الأوروبية التى وقعتها دول الاتحاد الأوروبى فى نوفمبر ٢٠٠١م فى بودابست عاصمة المجر فى أول تقنين للجرائم التكنولوجية ..

- Conference coancil of Europe ; "Digitized content"; 1990. /

أبعاداً إجرامية جديدة باتت الشغل الشاغل لفهاء القانون الجنائي والعلوم
الجنائية الأخرى وأسهمت في شرح إخطار هذه الظاهرة الجديدة وما
تسببه من ضحايا واتخذت مسمى "إجرام الإنترنت" (١)

(١) يمكن اعتبار "بيئة الإنترنت" بحسب مفهوم علماء الإجرام - بيئة إجرامية - على أساس أنها تتصل
في صورة مباشرة أو غير مباشرة بالشخص أو المجتمع، وبحسب تأثيرها أو إمكان تأثيرها "التأثير
المحتمل" - على السلوك الإنساني وتقترب هذه البيئة الإجرامية من تصنيف البيئة المعنوية التي تتجرد
عن الكيان المادي وتتمثل في الأفكار أو القيم أو العقائد وغيرها من العوامل الإجرامية ذات التأثير على
السلوك.

لمزيد من التفصيل انظر:

- الدكتور/ محمود نجيب حسني ، علم الإجرام والعقاب ، ١٩٨٣ ، دار النهضة ص ٨٣.
- الدكتور/ جلال ثروت، علم الإجرام والعقاب والظاهرة الإجرامية ١٩٧٢م منشأة الإكسندرية ، ص ١١٣.
- الدكتور/ أحمد ضياء الدين، الظواهر الإجرامية بين الفهم والتحليل ١٩٩١م ، مكتبة الأكاديمية ص ٢٠٠.
- Levin (K) : A dynamice theory of personalty ; Mc . Graw 1953 , pp: 25-30.
- Murhy (G) : Personality : A Bio-Social approach to origins and structure ;
MC. Graw ; 1947; p: 15.
- ويفرر "مسورفي" إن مسئل هذه البيئة الخارجية تمثل القلب الثاني في دائرة السلوك الإنساني ،
وبالتالي يجب تفهم العلاقة بين الإنسان ككائن بيولوجي وبين هذه البيئة الاجتماعية " الحيوية".

المطلب الثالث
طبيعة إجرام الإنترنت
الفوم الأول
"الإجرام بلا مجرمين"
الأجرام الصامتة

يتميز إجرام الإنترنت بطابع " إنتشارى" تتعدد فيه الأخطار والضحايا إلى درجة يصعب معها التجسيد الفعلى لها. ويتنامى هذا الطابع الانتشارى بغياب الوعى بمدى هذه الأخطار والأضرار، وبقدرة الفاعل على التخفى والاستتار بحيث يمكننا الاقتراب من مسميات " الإجرام الخفى" أو " الإجرام الصامت".

فكثير من الأشخاص قد يعيشون فى بيئات تشكل وسائط خطيرة على حياتهم وأنماط سلوكياتهم وسلامتهم الجسدية دون ان يدركوا طبيعة هذا الخطر الى ان تقع الأضرار بهم وهم عنها غافلون، فتعدد الضحايا، ويستفحل الخطر وهو ما يدفعنا إلى القول بأن إجرام الإنترنت سيؤدى إلى كوارث فى النهاية.^(١)

(١) تعددت المؤتمرات العلمية والدراسات العلمية حول خطورة سوء إستخدام " الوسائط المتعددة" وخاصة فى مجال الطرح الإعلامى المتصل واسع الانتشار، دائم التجدد بقصد إحكامه وضبطه ليكون وسيلة للترابط المجتمعى لا ان يكون أداة للرعب المعنوى، أو " العنف الترفيهى"، بشيخ البغضاء والتعصب والسترفة العنصرية. وبناء على نتائج الدراسات والبحوث العلمية أعلنت مصر استراتيجيتها الجديدة بمسمى "الدرع الإعلامى" ..

- لمزيد من التفصيل أنظر: خطاب وورقة عمل قدمها وزير الإعلام المصرى فى "مؤتمر الإعلام والوسائط المستعدة" عقد فى القاهرة فى الأول من مارس عام ٢٠٠٤م وبمشاركة (٦) دول ونحو (٣٠٠) خبير بمعهد تكنولوجيا المعلومات التابع لمركز معلومات مجلس الوزراء.
وبمستهدف "الدرع الإعلامى" - بحسب الاستراتيجية المعلنه - المحافظة على ذاكرة الأمة، وحفظ الهوية، وإحياء التراث، وصيانة الروايد الثقافية باعتبارها من ضحايا إجرام الإنترنت .

وبهذا الطابع الانتشاري تمتد المخاطر لتشمل كل دولة أو مجموعة من الدول أو كل دول العالم، وبالتالي تنتمي هذه الظاهرة إلى طائفة الإجرام العابر للحدود أو "عبر القومى" وهو ما فرض به نفسه على الساحة الدولية وأستوجب التعاون الدولي لأحتواءه فى مهده ومحاصرة آثاره الممتدة.

وإذا كان الإنسان هو الفاعل الأصلى فى هذا النمط الإجرامى، فهو أيضا الضحية عاجلاً أم آجلاً.

وبمثل هذا التحديد يمكننا تبين طبيعة الدور الذى يمكن ان يلعبه الإنسان " المجرم - الضحية" كطرف فى الظاهرة الإجرامية^(١).

ولا مراء فى ان تركيز معطيات علم الإجرام "الموسع" على دور الضحية فى تدارك السلوك الضار يستهدف منع الإجرام عن طريق تحليل نتائج السلوك الإنسانى.

(١) نواترت نتائج اعمال مؤتمرات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول منع الجريمة ومعاملة المذنبين على التأكيد بأهمية دور " الوعى" بأثر السلوك الإنسانى ، واكد القرار الرابع لمؤتمر " هلفاكا" ١٩٩٠م على انه لا يمكن تنفيذ تدابير فعالة للتوقى من الجريمة إلا إذا إزداد الوعى بالمشاكل والآثار الناجمة عنها.

وفى الدورة الحادية عشرة للجنة منع وقمع الجريمة التى انعقدت فى العاصمة النمساوية فيينا من ٥ - ١٦/٣/١٩٩٠م أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى كثير من الظواهر والحالات التى اسفرت عن عديد من الضحايا وهم فى غفلة من أمرهم، واعتبر التقرير أن مجرد " التقصير" فى توفير مثل هذه المعلومات قد يقع تحت طائلة العقاب لحماية للمجتمع من لخطر الإنترنت ، وقد يلزم الدولة بالتعويض عن هذه الإضرار.

انظر التقرير فى الوثيقة رقم (٣) E/AC.٥٧ - ١٩٩٠م - مجموعة الوثائق الرسمية - المجلس الاقتصادى والاجتماعى

وأمام هذا "الغرض الأسمى" = أى المنع والتوقى = فليس من المصلحة، ولا من المنطق تجهيل " الضحية أو إنكار تجسيدها أو تحديدها.

بل ان المنطق والمصلحة معا تستوجب مخاطبة الإنسان فاعل الجريمة باعتبارة هو نفسه ضحية لها بطريقة مباشرة، وتمتد إلى غيره بطريقة غير مباشرة، ولو لم يقصدها.

فهنا يكون لمخاطبته دوراً فاعلاً ومؤثراً فى المنع عن طريق التوعية بالاختاء، والتبصير بالإضرار ، وهذا لا يمكن ان يحققه النص الجنائى بمفرده كأداة منع.(^١)

فالإجرام التكنولوجى كما يكون إجرام ضد النظام العام، قد يكون أيضاً ضد الصحة العامة والأخلاق والآداب، او ضد الأمن، وقد يتصاعد الى اعتباره ضد رفاهة الحياة الإنسانية جمعاء.

وهذه المصالح المعنية ليست قيم مجردة لا يحفل بها الإنسان عندما يقدم على جريمته، بل هى قيم أصولية ثابتة فى نفس كل إنسان إذا أفقدها أفقده إنسانيته.

(^١) -EZZAT abdel Fattah : La Rolo de la victime dans le passage a l'acte; U.n conf; 1990, p: 175

-Kessler (R): A victimless crimes analysis ; criminal low; Bulletin vol, 16, No: 2; 1980 , PP: 131.

- Cornil : La victimologie; Rev: d.P et criminologie; 1979; PP: 587.

الفوم الثاني

"عنف الإنترنت"

العنف التكنولوجى

مع إختلاف مفهوم العنف فى التشريعات الوضعية، فإن العنف كظاهرة موجود فى كل العصور وعلى مر الأزمان وإن اختلفت أشكاله وأساليبه بحسب تطورات الزمان والمكان. وما من شك فى ان شيوع ظاهرة إرتكاب الأفراد لمزيد من جرائم الإنترنت وتضاعدهم بهذا الشكل من الإجرام إنما كان بإستعارة الأفراد أساليب الفعل من الكيانات والأشخاص الاعتبارية وغيرها من المؤسسات . وإن كان استخدام المؤسسات = غير المشروع= مبرر فهو " بالاستعارة" مبرر أيضا لدى الأفراد.

- ولكننا نلمح بعداً آخر لدى فقهاء علم الإجرام فى تصورهم لطبيعة العلاقة = مباشرة أو غير مباشرة= بين الإنسان وأى من عناصر البيئة الإلكترونية التى يحيا معها، تتمثل فى الإجابة عن تساؤل يكشف عن مدى " العنف" فى استخدام الأفراد للإنترنت؟ وهل يجسد مثل هذا " العمل" من العنف ويكشف عن غريزة " العدائية" الكامنة لدى الإنسان أم هو مجرد عمل أو فعل من أفعال القوة المادية التى جبل عليها الإنسان؟

وبحسب نتائج الإجابة على هذه التساؤلات تختلف استراتيجيات المنع وطرق المعالجات، "أفعالات" العنف الصادر عن المؤسسات تتباين عن " أفعال العنف الصادر من الأفراد، وبحسب التصنيف " حالة عنف-

او عمل عنف" = تختلف السياسات العقابية مع اعتبار أن ليست كل صور وأعمال العنف معاقب عليها.

وبوجه عام فإن مفهوم " العنف" قد استقر الآن بإعتباره سوء إستعمال القدرة وليس كما كان فى السابق بمفهوم " سوء استخدام القوة".....

"فالعنف التكنولوجى " طاقة من أصل إنسانى تستخدم بطريقة غير مشروعة، وتوجه إلى إحداث الضرر أو الخطر بالأشخاص أو الأموال.

ويجد العنف La Violence فى القوة la force طاقته ويترك للقدرة la puissance لا القوة = أمر ترويض القوة فى حدود القواعد الشرعية وقواعد الأخلاق العامة.

فالعنف التكنولوجى هنا هو تعتبر خاص sui-genri = ومن نوع معين لسوء استخدام القدرة الإنسانية يتجسد أثره فى أحد شكلين:

الأول: عنف عاجل....

حيث يكون الأثر المباشر للنشاط حالاً وعاجلاً يقع على الضحية المستهدفة . وهنا تكون القوة عنف.

الثانى: عنف آجل.....

حيث يكون الأثر الناتج عن النشاط المادى المباشر آجلاً لا يظهر فى التو واللحظة بل يتراضى ويمتد أثره ليظهر فيما بعد على هيئة أضرار محققة.

وقد يترتب على هذا الأثر الآجل نوع من الضغط أو الإكراه النفسى على الضحايا المتمثلين "فكرياً" للخطر القادم، مما يتولد معه إنعكاسات نفسية داخلية تكمن تحديداً فى معانى الخوف والذعر، وتتصاعد إلى معنى "الرعب" ... وهذا ما آل إليه الحال "بالرعب التكنولوجى" (١).

وبين مضامين الضغط والإكراه - (داخلى المصدر) - ومعانى القوة والعنف (خارجية المصدر) = يصبح الإنسان ضحية هذه القوى المادية والمعنوية.

(١) يساعد هذا التحليل المشرع الوضعى عند رسم الاستراتيجية الجنائية، واستحداث نصوص تجرime جديدة فإذا تصورنا أن العنف التكنولوجى يقع على الاشياء الإلكترونية وتجسده المبالغة تعبر عن سوء استخدام "القدرة" .. فكما يقول "فيرنى" ..

فإن هذه الأفعال المرتكبة ضد الأشياء تكون مماثلة للأفعال الضارة الموجهة ضد الأشخاص. والجنير بالذكر أن المشرع الفرنسى لم يقف طويلاً للتمييز بين مصطلحات قانونية فنية مرادفة للعنف مثل "العنف - التخريب - الاتلاف - التدمير .." لخذاً بنظرية "التفسير الغالى" للنصوص .. ؟ وبدأ الاتجاه يميل - خاصة فى تجريمات العنف - إلى التخفيف من العنصر المادى؟ وبالتالي امكن تصور .. "عنف بإهمال" .. وقد توسع المشرع الفرنسى فى معنى الإهمال لأرتكاب "ضرر عمدى Mal" volontaire يتصرف سلبى...

راجع نصوص المود : ٣١٤ ع فرنسى بالقانون (٦١٨) لسنة ١٩٧٠ م ، ٦ / ٣١٦ ع فرنسى حول "الخطر"

أنظر كذلك :

- Gores vernelle : la violence en droit penal ; These PARIS II; 1985.
- Yves (m) & Alain : la violence "Notre- violence" ; press univer cujas, Paris; 1975.
- Converse (E) : The war of all against all; uni, press; 1978.

ويمكننا استثمار نتائج هذا التحليل بإدخال عنصر "السيكولوجية" النفسية للقوة أو العنف في الجانب المادى للنشاط والمتجسد في القوة المادية المستخدمة تجاه الأشياء.^(١)

ومع قبول ذلك الأمر فقد يصبح من اليسير على علم الإجرام معالجة "جرائم الإنترنت" كعنف على الأشياء لا الأشخاص ، يفترض فيه سوء استخدام القدرة = لا القوة = بحيث يعتبر "العنف" قدرة "محرقة" أو "مفسدة" أو ضارة، تنتج تارة إلى الأشخاص ، وتارة أخرى إلى الأموال أو إلى الأموال والأشخاص في آن واحد، أو إلى غيرها من قواعد الأخلاق والمصالح المحمية، تعبيراً عن العدائية.^(٢)

ويعالج علم الإجرام مثل هذه الظواهر المستحدثة بفكرة "خطر العنف" ، حيث يمكن مكافحته منذ أطواره التمهيدية ومن بدايات إعدادة

(١) إذا كان العنف يظهر للمشرع وللقاضى محصوراً في العلاقات الإنسانية فقط كمظهر خاص بها- فيبدو أن هذا السطابق قد اتسع ليشمل العنف ضد الأشياء أيضاً مثل الشبكات والمصنعات، والتراث والتقاليد، وهو ما يستوجب الاعتراف بمضمون "نفسى" للعنف يتعاصر مع المضمون المادى له ، ونوع خاص من العنف *Un geste de violence*.

يترتب عليه وضع الإنسان في حالة من الفرع أو الرعب من سوء إستخدامات القدرة التكنولوجية ومن "إحتمالات" تولد أخطارها واضرارها على سلوكيات الأفراد وسواء ترتب ذلك الأثر بالفعل الإيجابى او السببى ولا شك ان الاعتراف بالمضمون النفسى للعنف يختلف فى تقديره فى القانون الجنائى عن غيره من القوانين حيث يعتمد هنا على "المعيار الشخصى" فى حين يكون تقديره فى القانون المدنى على اساس المعيار "الموضوعى" وبذلك يسهل تفريد العقاب.

(٢) اعتبر الفقه "العنف على الأشياء مظهراً من مظاهر القوة العلنية أو من أشكال سوء استخدام القدرة الامساكية بسبب ما يثيره من اضطرابات فى حركة التاموس العلم، وبسبب ما يكشف عنه من غرائز عدائية تؤدى الى اشاعة الذعر فى نفوس العامة.

- G: Vernielle: la violence en droit penal , These ; op cit, pp: 349,
- J: Leaute; la force ouverte; uni; press; cujas., 1980, pp: 173.
- V: Stancue: Prophylaxie de terreur Actes; conference inter , Rev. S.I.P. Crimino; Cujas; Paris ; 1975, PP: 20.

وتجهيزه دون انتظار لحظة البدء في التنفيذ، فإذا انطلقت بدايات التنفيذ كان العنف عنصراً مكوناً للنشاط أو ظرفاً مشدداً له.

وتشير نتائج عديد من دراسات علم الإجرام "الموسع" في فروعه المختلفة إلى اشتراك كثير من الظواهر الإجرامية الحديثة - بما فيها إجرام الإنترنت - في صفة التهديد والفرع العام، وتفتش هذه الصفة بما تسببه السلوكيات المادية من أخطار عامة، وبما تسببه من اضطرابات عميقة في المجتمع الواحد، وفي المجتمع الكلي، وبما تحدثه من تعدد في الضحايا، وتعدد في الفاعلين وقدرتهم على التخفي.^(١)

ولا شك إن هذه الصفة المشتركة تخضع " للنسبية " بحسب طبيعة المكان وبحسب قواعده وأنظمته الاجتماعية والعقائدية، والإيدلوجية ، وبحسب تصنيف السلوكيات الإنسانية كمناهضة للمصلحة الاجتماعية .Anti- Social..

(١) على الرغم من نجاح الدراسات واتفاقها على صفة التهديد والفرع المتفشى في العامة كعنصر مشترك في الظواهر الإجرامية الحديثة، إلا أنها وقلت عن تحديد خصائص مشتركة للفاعلين في كل نوعية من هذه الأنواع . ولكن كان هناك اتفاق على دراسة هذه المظاهر من العدالة تحت واحد من تصنيفات:

العنف الفردي violence individuelle هي كسوء استخدام للقدرة التكنولوجية،
أو العنف العضوي La violence structurelle حيث يكون العنف على الأشياء هنا راجعاً إلى طبيعة الكيان الاجتماعي ذاته، ومدى استجابته للمتغيرات العالمية، وما تعززه انماط السلوك المتولدة عن الجهل أو بالأحرى " الأمية الالكترونية"، وسوء الاستخدام.

- Girons (s) & Anne : L'theorie et pratique de la violence these , Paris II, Cujas , 1982, PP: 66.
- Beafre (G): La non- violence; Rev, d Relation international 1992, No : "3", pp: 33-35.

- وقد ألمح الأخير عن قصور الدراسات في الإحاطة بالأخطاء الناجمة عن " اللاعنف " رغم نجاحها في الإحاطة بإخطار " العنف " وهو ما يستوجب مزيد من الدراسات العلمية الإحصائية.

كما انها تختلف من حيث المعالجة الجنائية بحسب درجة " العدائية " .Agressivite

فالخصيصة " العدائية " للفعل او النشاط تكمن فى نفس الفعل المادى المرتكب وتتعاصر معه، وفى غيبة أى إتصال مادى بين الفاعل والمجنى عليه أو بين الفاعل وضحيته ، وبالتالي لا يستلزم " العنف " التكنولوجى = هنا= نوع معين من الوسائل ، فيمكن استخدام الوسائل التقليدية ، كما يمكنه استخدام التكنولوجيا المتطورة.

وقد يستدل بالوسيلة على أكثر من صفة " العدائية " حين تتوافر إرادة عنيفة تجاه الغير تجمع بين النشاط المادى للسلوك وبين جسامة الضرر بالغير دون تحديد نوعى أو كمى له. (١)

فإذا ما أخفيت الوسائل أو أخفيت وتعذر معرفتها أو استتساخها فيتجه الرأى إلى إدراجها ضمن " الجرائم الاعتبارية " على أساس انها

(١) ينصرف " العنف " بمعناه الواسع كتعبير عن فريضة " العدائية " للكلمة فى نفس الانسان الى الأشياء كما ينصرف الى الأموال ، الأشخاص ، ويشمل حالات الضرر ، والتهديد بالخطر لشخص محدد أو غير محدد، ويقع كما قلنا بالفعل الإيجابى أو السلبي كذلك. مثل: منع تقديم النصح وحجب المعلومات اللازمة بتفادى الفيروسات ، ومثل ما يمكن ان نطلق عليه " التعذيب النفسى التكنولوجى " على غرار " التعذيب التكنولوجى " التقليدى، وقد يمتد هذا العنف " التهديدى " ويترافق الى ما يمكن تسميته " العنف المستقبل " .
أنظر: مؤلفنا حول الأبعاد الجديدة للجرائم المعاصرة، علم الاجرام والعقاب ، كلية الحقوق - جامعة المنوفية - ١٩٩٩ م .

- وبحث عن " الجريمة الحديثة " مقدم للمؤتمر الأول لوزراء الخارجية الأفارقة - القاهرة من ١٠ - ١٧ / ١ / ١٩٨٥ م .

- أعمال حلقة " فريبورج " بألمانيا الموحدة حول الاجرام فى محيط رجال الأعمال، ١٩٩٠ م .
كذلك الدكتور/ أحمد فتحى سرور : اصول السياسة الجنائية، العلاقة بين السياسة العامة والسياسة الجنائية والاقتصادية ، مجلة القانون والاقتصاد ١٩٨٠ م ص ٣٣ - ٣٥ .

- George Kellens : Criminalité and Abus of power; criminological point of view ; Mac Garw 1990, pp: 36.

تمثل هذا النمط من الاجرام "الخفي" الاكثر تعقيدا والاكثر ضحايا، وبسبب صعوبة الكشف عن فاعليها وملاحقتهم، أو بسبب صعوبة إثباتها وفقا للإجراءات القانونية التقليدية وهو ما قد ينتهي بها إلى طمسها أو تبرئها فاعليها وعدم تعويض ضحاياها، فمع انها خفية يمكن ان تعد كجريمة "اعتباراً".

وبحسب تنوع المصالح الجماعية المحمية وتعددتها تتدخل السياسات الجنائية لحماية هذه المصالح وفقا لقيمة هذه المصالح وفي ضوء حجم التهديدات والأخطار التي تهددها، ولا سيما عندما تنتهك هذه المصالح من فاعل حاذق أو خبير تظمه تصنيفات المجرم الحديث^(١)

ولكن الجدير بالذكر ان محاولات تدخل المشرع الجنائي لمكافحة هذا الشكل الجديد من الاجرام جاءت تعبيراً عن الوفاء بتعهدات دولية جسدتها بعض المعاهدات والاتفاقيات الدولية، فاستمدت عملية التجريم وصورها من القانون الدولي وليس من القانون الوطني، أو حرصاً من المشرع الوطني على حماية مصالح معينة هدتها التطورات المعاصرة .

(١) ظهرت تصنيفات المجرم الحديث في دراسات "تايدمان" مدير معهد علم الاجرام في باريس بفرنسا، وفي تقريره المقدم للمؤتمر السادس لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد في كاراكاس - فينزويلا عام ١٩٨٠م ثم تواترت في تقرير "رينالد اتينوف" للمؤتمر التمهيدى السابع لمنع الجريمة والذي عقد في "بيلاجيو" عام ١٩٨٤م ، وتختلف هذه التصنيفات تماماً عن تصنيفات المدرسة الوضعية.

- حول هذه التصنيفات الجديدة انظر كتابنا "علم الاجرام والعقاب" ، - كلية الحقوق جامعة المنوفية - ٢٠٠٣م - ص ١٦٥ وحول مدى ملائمة دراسة هذه الاماظ من السلوك في اطار علم الاجرام انظر:

- الدكتور / حسنين عبيد: علم الاجرام والعقاب، ١٩٧٥م، دار النهضة العربية ص ١٥.
- الدكتور/ يسر أنور & آمال عثمان : علم الاجرام والعقاب، ١٩٧٦م، دار النهضة العربية ص ٦٣.
- الدكتور/ احمد خليفة: مقدمة في دراسة السلوك الاجرامى ، ١٩٦٦م، دار الفكر العربى ص ٣٤.

وبناء على ذلك اضحى التخطيط لمكافحة الإجرام التكنولوجي خاصة في إبعاده الجديدة يستوجب شكلاً خاصاً من التعاون الدولي لاتحاد المصالح وشمول الخطر.

وكما نجحت دراسات علم الاجرام فى لفت الانتظار إلى ضرورات التعاون الدولي لمكافحة الظاهرة الجديدة، فقد نجحت كذلك فى تعظيم الاضرار الناجمة عن هذا الشكل الاجرامى وتخطبه حدود السلامة الجسدية للانسان إلى العلاقات والاخلاق الاجتماعية السائدة فى دولة او مجموعة دول، الى غير ذلك من الاضرار المالية المنظورة والخسائر المالية غير المنظورة الناجمة عن تخطى حدود الثقة Anti-trust خاصة عندما يتم التعامل بين المؤسسات الاقتصادية والمالية من خلال الإنترنت.

وساهمت دراسات علم الاجرام فى معالجة مسألة تقدير المسؤولية الجنائية عن النشاطات الضارة بالاستخدام المشروع للإنترنت سواء كانت على مستوى العنف او اللاعنف، حيث طالب بعض علماء الاجرام = علم الاجرام= وانصار الدفاع الاجتماعى الجديد بضرورة الاعتداد بالبائع عند تقدير مدى المسؤولية الجنائية.

واقترح البعض استحداث نظم عقابية جديدة بديلة عن تلك العقوبات التقليدية المنصوص عليها فى الترسانات العقابية على اساس ان اهداف تلك العقوبات التقليدية واغراضها لا تتحقق ولا تتلائم مع نوعية الظاهرة الجديدة، وبحيث تسمح هذه العقوبات البديلة او الموازية des peine parallele للقاضى ان يفرض عقوبات او تدابير تتلائم مع نوعية البائع على الجرم.

وهنا قد تصطدم هذه الفكرة مع بعض الفقه لعدم توافقها مع المعنى الفني للقصد الجنائي حيث ان تكامل فكرة القصد لا تستتبع حتما وضع بواعث الجاني في الاعتبار وهو ما يعد مبالغة في الأمر.^(١)

ومع اعتبارنا لموضعية البواعث في اجرام الإنترنت ، وتأثيرها على الوسط الاجتماعي كله، فمن الأوفق ترك تقديرها للقضاء دون إلزامه بها من خلال النصوص القانونية ، فهذا ما أسفر عنه التطبيق العملي للنصوص الجنائية.

وإن كان هذا النمط من السلوك يتم " بالخفاء " فضحاياها غالبا غير منتقنين، بل يقع " الإيذاء " بمحض الصدفة، وتتصاعد حدة الضرر عندما تتسامح القواعد الأخلاقية والقانونية مع مثل هذه السلوكيات باعتبارها من معطيات التطورات التكنولوجية وأصبحت نمط من أنماط الممارسة اليومية تغلغت او تسربت داخل البنيان الاجتماعي والبنية الثقافية ، ويعايشها الفرد دون ان يدرك ما يسببه لنفسه وللآخرين من ضرر.

(١) أنظر: الدكتور/ محمود نجيب حسني: (القصد الجنائي) ، والدكتور/ مأمون سلامة: القسم العام، ١٩٨٧ ص ٢٥٤.

"الدكتور/ عوض محمد عوض ، والدكتور/ جلال ثروت/ والدكتور/ رمسيس بهنام (فكرة القصد والفرض) وردت كلها في رسالة الدكتور/ على حسن عبد الله، الباحث وأثره في المسؤولية الجنائية، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة القاهرة - ١٩٨٦ م ص ٢٤ وما بعدها.

وراجع الدكتور/ حسنين عبيد: في رسالته عن الظروف المخفلة والقصد الخاص - ص ١١ وآراء كل من جارسون، جارو ، بوشيه وغيرهم.

الدكتور/ على الدين هلال: "العنف في المجتمعات النامية ، مجموعة مقالات بمنشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وقد استقر القضاء الفرنسي على توافر الجريمة " ماديا " دون اشتراط توافر القصد الجنائي كما في المادة ١ / ٤٣٤ الخاصة بتلويث الماء PP: ٣٦٥٠٠ / ١٥٨، B.C.No: / ١٩٧٧/٢٨/ Cass- crim

المبحث الثالث

الأبعاد الاجتماعية لجرائم الإنترنت

أنبهر الإنسان فى سعيه الدؤوب على الأرض بمستحدثات التكنولوجيا المعاصرة، وانتهاز البعض الفرصة فأفرط فى سوء استخدامه لوسائلها ، فأسقط من إيجابياتها ، وتضاعفت سلبياتها، حتى أضحت الخوف من انفلاتها رعباً أصاب الكثير من الدول والافراد والكيانات، وتعاليت الصيحات تطالب بضرورة التصدى لهذا الانفلات وتحجيم انطلاقات هذا المارد الذى استحدث لرفاهة الانسان، خاصة بعد رفعت الحدود والحواجز وانفتحت السماوات.

وتوالى تصاعد الازمات والسلبيات حتى كادت ان تقوض اسس كثيرة من الدول والمجتمعات.

وتمادت آثار هذه السلبيات لدرجة تصدعت معها كثير من الأصول والقيم والعقائد التى نشأت عليها الجماعات، فراحت تستصرخ أولى النهى والبصائر لإلقاء أطواق النجاة، خاصة عندما رفضت أغراءات التكيف مع متطلبات العصر وآثرت التمسك بالقيم والجذور الراسخة التى جسدتها الشرائع وتربت عليها الافراد والجماعات ، وكانت تراثاً إنسانياً يعلو على كل الحضارات.

إذن فإن القضية الأولى التى تثيرها هذه الظاهرة الجديدة " إجرام الإنترنت " = متعددة الأبعاد= هى الابعاد الاجتماعية وما تخلفه من اخطار وتبعات تجمع فى طياتها بين الضد والند والحسن والنقيض.

فقد جمعت هذه الوسيلة بين فئات تسعى نحو رفاهة الإنسان، وبين أخرى من نوى الياقات البيضاء تسعى باستخدامها لهذه الوسيلة أن تبسط يدها على الجريمة وتحصد أرباحها في خفية تضمن استمتاعها بكل الحصيلة وبالتالي أصبحت هذه الوسيلة ملاذ الشرفاء الجادين ومرتع خصب لكثير من المجرمين وهذه هي المشكلة.

ونحاول في المبحث التالي إبراز بعض الأبعاد الاجتماعية الخطيرة التي تثيرها هذه المشكلة في ضوء نتائج دراسات علم الاجتماع.

المطلب الأول

إدمان الإنترنت Internt Addition

قلنا أنه ما من وسيلة استحدثتها التكنولوجيا المعاصرة بقصد رفاهة الإنسان، اجتمع فيها النقيضان "الفوائد - الاخطار" كما اجتمعنا في الإنترنت وتعددت مجالات الاخطار فشملت الفرد والدولة وعبرت الى الحضارات والقوميات.

وقد نشأ عن سوء استعمال الإنترنت كثير من الأمراض النفسية والاجتماعية بسبب ما يحدثه من عزلة اجتماعية تزيد من حالات القلق والتوتر والاكتئاب وصلت الى استحداث ما سمي "بإدمان الإنترنت".

ويعنى الإدمان = بمفهومه العام = درجة عالية من الاعتماد على الشيء يتخلف عنه كثير من مظاهر الخلل النفسى والعضوى تنتمى آثارها بالابتعاد عن هذا الاعتماد ويصبح هذا الشيء "المعتن" من مقومات حياة المدمن وفريسه له قد لا يستطيع منه الخلاص.^(١)

وتحدد معالم الإدمان هنا = "إدمان الإنترنت" وفقا لبعض الدلائل أو " المحكات" مثل:

-
- (١) الدكتور/ حسام الدين محمود عزب: " إدمان الإنترنت " وعلاقته ببعض ابعاد الصحة النفسية، " الوجه الآخر لثورة المعلوماتية" - بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى للطفل والبهلة - مركز الدراسات - جامعة عين شمس ٢٠٠١ م ص ٢٧٩ - ص ٣٢٢.
 - الدكتور/ أيمن منصور ندا: الإنترنت والأمن النفسى والاجتماعى للمواطن المصرى، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الذى عقد بقاعة المؤتمرات باكاديمية الشرطة فى الفترة من ١٥ - ١٧/٥/٢٠٠٣ م تدوة الأمن والإنترنت " نظمها مركز بحوث الشرطة بالأكاديمية ص ٤ - ص ٨.
 - وقد أكدت الدراسات وجود ما سمي " بإدمان الإنترنت " لتشابه أعراضه بأنواع الإدمان المختلفة.

- سيطرة القفزات العشوائية للأفكار دون تحكم إرادي .. Salience
- إنفلات السلوك الشخصى نتيجة التقلب المزاجى .. mood modification
- الميل إلى تصعيد السلوك بزيادة الاستعمال "الجريمة" .. Tolerance
- ظهور كثير من الأعراض النفسية عند التوقف " الأعراض الانسحابية" .. With drawal
- تصاعد حدة الصراع النفسى بين الاستمرار والتوقف .. Conflict
- حدوث كثير من الآثار المرضية عند التوقف " الأنتكاس" .. Relapse
- ويتسم أدمان الإنترنت " بالشغف الشديد والتلهف الملح والأصرار الجامع على ممارسة السلوك الإدمانى، ويتصاعد هذا الاشتياق الشرة لدرجة الانغماس الكامل والانشغال الدائم Preoccupation بتدبير الحصول على مادة الإدمان.(١)

وينفرد أدمان الإنترنت بعدم إعتماده على العقاقير = إدمان خارج الس نطاق= وبالتالي فهو لا يلهث كثيراً وراء تدبير الموارد المالية اللازمة للحصول على مادة الإدمان كما فى حالات الإدمان على العقاقير المخدرة

(١) يمثل هذا النوع من الإدمان أنواع أخرى من الإدمانات مثل: الاستغراق القهرى فى أعمال المقامرة Compulsive Gambling ، الإفراط فى الأكل أو الشره فى الأكل " Over - eating " أو الشره الجنسية over sexulty ، واللهث وراء الشراء، والإفراط فى ممارسة الرياضات، والاستغراق التام فى ألعاب الكمبيوتر والمحاكاة، وكلها أنواع من إدمانات لا علاقة لها بالعقاقير فهى " إدمانات " خارج النطاق ولكنها تتماثل مع إدمانات العقاقير فى أعراضها الانسحابية وانفلات السلوك الناجم عن التقلبات المزاجية، وتصعد الحالة الاستقرارية النفسية.

- الدكتور/ أيمن منصور ندا- الإنترنت والأمن النفسى - مرجع سابق - ص ٥.

او المؤثرات العقلية والنفسية، بل يلهث وراء تحقيق لذة الاستمتاع بمحتويات هذا " العملاق " وتتصاعد حدة الاستمتاع عندما يحتدم الصراع وينخرط فى شكل منافسات بين مستخدمى وسيلة المعلومات والبيانات.^(١)

= الإنترنت كمقار من عقاقير الهلوسة...

بعد ان اسقطت الشبكة العالمية - الإنترنت - الحواجز والحدود الاقليمية الجغرافية، استطاع الفرد ان يجوب عوالم كثيرة متحرراً من قيود الجسد وقيود الطبيعة وقيود قوانين المجتمع والدولة. "وأفترض ان بمثل هذه الوسيلة يمكنه الهروب من ازمات الواقع . وتدل كثير من الدراسات ان مثل هذه "الافتراضية " يمكن ان تكون احدى عقاقير الهلوسة التى يستعين بها الفرد على الهروب من واقعه وما يحمل من قلق وكبت ومما يعانى من بطالة وسوء استخدام.

وعندما يصبح الفرد فريسة لهذا العقار، ويتعذر عليه تحقيق عاطه الافتراضى ، تنفجر لديه الغريزة العدوانية وتجسدها اعمال " عدوان " او عنف يصيب بها نفسه والآخرين.

(١) تؤكد الدراسات الإحصائية الحديثة حول "أمان الإنترنت " فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى دول الاتحاد الأوروبى إصابة ٢٠% من مستخدمى الإنترنت بأعراض ادمية خطيرة تسببت فى فقد المهنة او الفشل الدراسى أو تفكك الأسرة وتخفض هذه النسبة للتفاوت بين ٩% - ١٥% فى المملكة المتحدة بينما ترتفع بصورة ملحوظة بين فئات الاطفال والشباب فى اليابان لتصل الى حوالى ٤٥% وهو ما ادى إلى إعادة النظر فى وسائل التربية والتعليم حيث اعلن وزير التعليم اليابانى " توكومى " ثورته على التكنولوجيا المفرطة قائلًا: نحن أمة فى خطر".

وفى مصر أشارت دراسات الدكتور/ حسام الدين عزب الى العلاقة الطردية بين استخدام الإنترنت والتمتع بالصحة النفسية ، والمقدرة على التفاعل الاجتماعى ، والمقدرة على ضبط النفس فكلما زاد الاستخدام المفرط زادت عوامل الانفكك والتفكك الاجتماعى والنفسى ، وتلك مشكلة خطيرة فى أبعادها الاجتماعية !

وبغض النظر عن تعدد صور وأشكال نظم الواقع الافتراضي، وأساليب التعامل معه تظل الفكرة المحورية لتكنولوجيا " الافتراضية " هي مفهوم الشعور بالانغماس في تلك العوالم الاصطناعية المشيدة من الصور والأرقام والرموز.

ويترتب على هذا الانغماس أو الاستغراق في العوالم الافتراضية Virtual Realities استئصال جميع معلوماته وبياناته والتمسك بها، والسعي إليها، وهجر أصوله وجنوره، وتراثه ولغته.

وينجم عن ذلك تفكك العلاقات الأسرية والاجتماعية وصولاً إلى ما يسمى "العزلة الاجتماعية" أو " الانعزال الاجتماعي - Social isolation"^(١)

(١) حول عدد من الدراسات والنتائج بشأن سلبات الإنترنت ولبعادها الاجتماعية .. أنظر:

- "Griffiths & Sander setal & Brenner & Krot في كتاب : Frank kelesh ثورة الانفو ميديا Revolution ENFO- media أي الوسائط المعلوماتية، وكيف تغير عالمنا، ترجمة : حسام الدين زكريا- سلسلة عالم المعرفة - الكويت- العدد (٢٥٣) يناير ٢٠٠٠م.
- Federal sentencing policy for Economic crimes and New technolgy, "the crime and punishment in America; Rep . Confernce 12- 13/ 10/ 2000; VERGENIA; U.S.A.
- وقد عقد هذا المؤتمر بكلية الحقوق - جامعة " جورج ماسون" في "أورلنجتون" برعاية الأمم المتحدة
- GoldBerg Glicklich & Levin: Internet and International challenges Jornal of criminology; No : 68; 1999; p: 325.

المطلب الثاني

الإنترنت والسلوك العدواني Aggression

عندما تتفجر غريزة " العدائية" الداخلية الكامنة في الانسان نتيجة عدم قدرته الاستجابة أو الوفاء بما تمليه متطلبات العوالم الافتراضية التي يجوبها عبر الإنترنت ، تنطلق اعمال العنف والعدوان.

والعنف من خلال الإنترنت يتجاوز العنف على الاشياء = بمفهوم السابق الاشارة إليه - ويمتد إلى العنف على الأشخاص ويتم ممارسة العنف على الأشخاص من خلال الإنترنت بعدة اساليب مستحدثة غالبيتها باستخدام البريد الإلكتروني E- mail حيث يتم استكراج الضحية الى المكان الذي قد يقع فيه القتل أو الاغتصاب.(١)

(١) تشير تقارير مكتب التحقيقات الفيدرالية F.B.I الى تزايد جرائم العنف عبر الإنترنت حيث كفت (٧٠٠ قضية في عام ١٩٩٨م وبلغت (٢٨٥٦) قضية عام ٢٠٠٠م. وفي عام ١٩٩٨م تبادل بعض طلاب المدارس الثانوية السب والكف والتهديد عبر الإنترنت ووصلت حدة الصراع إلى اقتحام مدرسة الفريق الخصم بالقوة واستخدام السلاح اسفرت عن مقتل (١٦) طالبا واثنين من المعلمين.

وفي عام ١٩٩٩م تصاعدت جرائم الاعتداء واغتصاب الاطفال بعد استكراجهم عبر الإنترنت ودعوتهم لممارسة السلوكيات الشاذة وقد أنتشرت هذه المواقع الاباحية بكثرة واستغللتها بعض المنظمات واستحدثت مواقع باسماء " عربية" مثل "المحافلات المسلمات" للربط بين الاباحية والدين.

وقد أدى هذا الاستحداث الى تبدل الشعور نحو النساء العربيات المسلمات الى الابتذال بدل الاحترام،

- راجع الدكتور/ أيمن منصور ندا ، المرجع السابق - ص ٩ . وأيضاً..

- <http://www.Answering-islam.org>.

- <http://www.Aboutislam.Com>.

<http://www.Thequran.com>.

- فمثل هذه المواقع الاجرامية لها أهداف سيئة واجتماعية معادية تتشعلها بعض الجاليات الدينية تحت مسميات إسلامية، وتلك مشكلة أخرى جسيمة لها أبعاد اجتماعية خطيرة ! والتساؤل المطروح هنا هل يكفي للمواجهة هنا التحريم أم التجريم.

وعقب الجريمة يتم تغيير موقع البريد الإلكتروني او محوة بسهولة
ويتعذر تتبع الجاني فيفلت بجرمه.

ويتصاعد السلوك الإجرامى العنيف من خلال الإنترنت نتيجة
قدرته على تحقيق أهدافه بأقصى درجة من الامان احترفت كثير من
المنظمات الإجرامية هذا الأسلوب التكنولوجى لترويج جرائمها وأزدادت
الجرائم العنيفة عبر الفضاء الإلكتروني Sypet crime وخاصة جرائم
نوى الياقات البيضاء White collar crime (١)

ومن العجيب ان يتم تنفيذ أى عمل إجرامى عنيف داخل أو خارج
الأقليم من خلال الإعلان عن ذلك عبر الشبكة الدولية " الإنترنت "
والاتصال ببعض المنظمات الاجرامية التى تعلن عن نفسها دون خشية
الملاحقة، واستعراض خطط تنفيذ العمل الاجرامى ووسائله وأسلحته
والاتفاق على زمانه ومكانه وبالطبع تكلفته دون تحمل أعباء الانتقال
والمواجهة بين المخططين والمنفذين وبأقصى درجة من ضمان التنفيذ
والتأمين! أنها حقا "الجريمة عن بعد"!

(١) طورت الولايات المتحدة الأمريكية وحداتها المتخصصة فى مكافحة هذا الشكل من الإجرام والتي قد
انشأتها عام ١٩٨٥م تحت مسمى " CIS " أو Computer investigation specialist
تسهرض بمكافحة الاجرام المنظم مثل التهرب الضريبى - غسل الأموال - إيمان المخدرات - الجريمة
المنظمة والفساد العام - وتلويث الغذاء . وغير ذلك.
وقد كان التطوير او التحديث الامنى على غرار البعد الاجرامى وذلك من خلال إستحداث برنامج كمبيوتر
أسمى Soft -ware أسمه " العدالة " أو "Equity" أيضا " نفس مسمى البرنامج الاجرامى - يمكنه
رصد جميع العمليات الالكترونية عبر الشبكة واكتشاف حالات الغش او الاستنساخ غير المشروع.
=STANISLAV (L) : Criminalistic and social aspects, cyper criminality;
computer crime Research center, [CCRC] ; 2001-2002.
ويضم هذا المركز المتخصص مجموعة قيمة من الدراسات الاجتماعية والجناية وله موقع على الشبكة.
- وحول برامج " العدالة " لمكافحة للإجرام المنظم فنظر:
= BRON ted (F) : Combating Computer crimes , cis program; Internal
Revenue services (IRS); Feb: 1998.

الإنترنت كمصدر لمعلومات الخطط الإجرامية

ENESCOLOPEDIA

أستغلت المنظمات الاجرامية شبكة الإنترنت كمصدر ثرى للمعلومات والبيانات، وأعدت " موسوعة " إجرامية تضم كثير من الأعمال الإجرامية العنيفة او الأرهابية التى قامت بها أو التى يمكنها الوفاء بتنفيذها عبر دول العالم المختلفة.

واعتمدت فى ذلك على معلومات هامة تنقلها وسائل الاعلام المختلفة عبر السموات المفتوحة .

وتضم هذه المعلومات او البيانات المسجلة كثير من المواقع الرئيسية والحساسة فى الدولة مثل البنوك والسفارات ، والمنشآت الهامة، والمستشفيات وغيرها من المواقع الهامة التى تسجلها الدولة كمواقع يحتاج إليها المواطن لإنهاء خدماته، أو كمواقع تنشر المعرفة، وتوفر المعلومات للجماهير تجاه موضوعات مختلفة.

وبهذا الاستغلال السيئ أستطاعت بعض المنظمات الإجرامية الاتصال بمواقع منشآت حيوية وهامة أو ببعض الافراد المنتمين بقصد الحصول على إيداعات نقدية يتم تحديدها بدقة وتعيين اماكن تليقها " إلكترونيا " تحت التهديد بعمل عنيف.

وتكشف الاستجابات السريعة من الأفراد والمنشآت لمثل هذه التهديدات عن مدى اهتزاز الثقة في قدرات الأجهزة المعنية على مكافحة هذا الشكل من الإجرام الإلكتروني وكأئنا أمام "جرائم بلا مجرمين".^(١)

الإنترنت والإرهاب : " الإرهاب الإلكتروني : Electronic Terror

أستخدم " الإرهاب " كنظام قائم على الرعب الشبكة الدولية " الإنترنت " في تنفيذ عديد من الأعمال الإرهابية التي روعت أمن المواطن وأمن الدولة.

وأستعار الإرهابيون هذه الوسيلة الآمنة في نشر ما يعرف "بالرعب الإلكتروني " بإعتبارة أحد الإبعاد الجديدة للإرهاب التقليدي، وصورة مطورة من " الإرهاب للصامت".

(١) هناك عديد من المواقع الاجرامية المعنونة عبر الشبكة الدولية مخصصة لمنظمات إجرامية محترفة في جميع أعمال العنف والارهاب يتم الاتصال بها والاتفاق على تنفيذ الأعمال الإجرامية من قتل أو اغتيال أو نسف وتفجير أو خطف طائرات أو حتى تصدير مواد نووية أو أسلحة متقدمة ومفرقات. وتخصص مثل هذا المواقع بعض منها للتقيام بأعمال التخريب المعلى على استخدام هذه الأدوات، ويمكنها تأمين نفسها ضد أية اختراقات أو أعمال تدمير بالفيروسات.

وقد استطاعت بعض هذه المنظمات الحصول على ارباح مالية طائلة من بعض الأفراد والمؤسسات تحت التهديد بكثير من أعمال العنف والأرهاب ولكن الغريب في الأمر ان هؤلاء الضحايا سارعوا بالاستجابة إلى كل الطلبات تحت وطأة الإكراه والتهديدات ، وعلى أساس قناعتهم بقدرة هذه المنظمات والفترض عدم قدرة الجهات المسؤولة على ملاحقة هؤلاء المجرمين بإعتبار ان وسيلة الإنترنت وسيلة آمنة وغير مراقبة فكان ذلك سبباً في اعتبار الإنترنت وسيلة إجرامية.

- والجدير بالذكر ان الولايات المتحدة الامريكية قد أنشأت - عقب احداث سبتمبر ٢٠٠١م - محطة رصد علاقات يمكنها التنصت على كل الاتصالات الدولية عبر الشبكة " الإنترنت " عرفت بمحطة " لشيلون" ويوجد مركزها المتكلم في " انجلترا" ويمكنها التنصت على كل المواقع وتحققها وتنفيذها حماية للأمن الوطنى.

وأعتبر الإرهابيون "الجدد" ان الإنترنت من أفضل " الأسلحة الناعمة" في أداء العمل الإرهابى بدون عنف أو إراقة دماء.

ويستخدم هذا " الإرهاب الأخضر" = بالمقابلة مع الإرهاب الدموى الأحمر = الإنترنت فى تبادل المعلومات والخطط والتدريبات بين الجماعات الإرهابية ، ونقل التعليمات والأوامر من الإباطرة المخططة إلى القراصنة المنفذين. وبهذا الاستخدام السيئ للإنترنت أتخذ الإرهاب أبعاداً جديدة وتعددت تصنيفاته وصورة وأثارة على الحياة الاجتماعية.

فهناك "الإرهاب الاقتصادى" الذى يستهدف المصالح الاقتصادية والتجارية من خلال " التجسس الصناعى" والتجارى" على المؤسسات عبر شبكة الإنترنت. وهناك ما عرف "بإرهاب رأس المال" الذى يستهدف المصالح المالية للأفراد والدول والبنوك والمؤسسات المالية إلى غير ذلك من الأبعاد الجديدة التى تعتمد على نشر الرعب فى العامة، وتقويض صروح التنمية فى المجتمع. ثم تصاعدت حدة الارهاب باستخدامه للشبكة الدولية كوسيلة لتصدير " الإرهاب الدولى" العابرة للحدود، وتخصيص مواقع محددة له كنواة " لشبكة عنكبوتية" خاصة به.(١)

(١) الدكتور/حسنى الجندى: جرائم الماس بامن الدولة والإنترنت : ندوة الأمن والإنترنت - أكاديمية الشرطة ٢٠٠٣/٥/١٥م

- أهمية الوسائل الإلكترونية فى المواد الجنائية - مؤتمر علمى - دى - ٢٦-٢٨/٤/٢٠٠٣م.
• الدكتور/ جميل عبد الباقي الصغير: الإنترنت والقانون الجنائى . الأحكام الموضوعية ، دار النهضة ٢٠٠١م - ص ٣٣.

• الدكتور/ هلالى عبد الله أحمد: الجوانب الموضوعية والاجرائية لجرائم المعلوماتية ، دار النهضة العربية ٢٠٠٣م ص ٢١.

- فقد أنتهت كل الدراسات المتخصصة الى نتيجة محددة تكمن فى صعوبة تحصين وتأمين أى موقع ضد الهجمات الإرهابية خاصة بعد ان نجح بعض القراصنة فى اقتحام مواقع سرية للبيت الأبيض الأمريكى واقتحام طائرة الرئيس الخاصة ومواقع وكالة الفضاء "ناسا" ، والبنكاجون، والكونجرس، وإدارة مكافحة المخدرات ، وإدارة مكافحة الإرهاب.

ومع تواتر ظهور أنماط جديدة من الإرهاب الإلكتروني مثل "الإرهاب الثقافي" الذى يستهدف محو الهوية الثقافية للمجتمعات، والإرهاب العفائى الذى يستغل الشبكة الدولية لتحريف العقيدة وزرع الكراهية والعدائية والمعاداة للأديان، انفجرت الأبعاد الاجتماعية للاستعمال غير المشروع للإنترنت وطلعت بمخاوفها على الاستعمال المشروع له.^(١)

وأعتقد ان أقصى أنماط استغلال "الإنترنت" تتركز فى المجال الاقتصادى والتجارى وهى المجالات الأساسية التى استحدثت الإنترنت لخدمتها وتحقيق أهدافها نحو رفاهة الإنسان فى جميع نواحي حياته. فعن طريق البرامج الالكترونية المطورة Soft Ware يمكن محو البيانات الأساسية للأرباح المتحققة كوعاء أو محل للضريبة المستحقة، كما ظهرت مؤخراً تقنية جديدة تتضمن إعفاء "الترست" وهياكل المشروعات والبنوك من الضرائب من خلال التوقف عن الدفع أو التبرع إلى الهيئات الدينية.^(٢) وتتوالى الأبعاد الاجتماعية للاستخدام السيئ "للإنترنت" بما يمكنه من اقتحام جميع مجالات الخصوصية التى يتمتع بها الفرد.

(١) أصبح "الإنترنت" وسيلة حيوية لتمرير حركة التجارة الوطنية والدولية، ومساعد على تعزيز وإخفاء ما عرف "بالاقتصاد السفلى" أو الاقتصاد الموازى من خلال إخفاء الأرباح الحقيقية محل الضريبة المستحقة، ومن خلال التخلص غير المشروع للوفاء بها عن طريق "التهرب Evasion أو عن طريق "التهرب - Smuggling".

- أنظر لمزيد من التفصيل الدكتور/ رمضان صديق: التهرب من الضريبة أو تجنبها عن طريق الإنترنت بحث مقدم لندوة الامن والإنترنت - مرجع سابق - ص ٢٠٠٦.

ويقدر حجم التهرب الضريبى فى مصر بحوالى ٤٠% من إجمالى النشاط الاقتصادى فى مصر حسب أحدث التقارير المعدة عام ٢٠٠٠م ولنا ان نتصور مدى تصاعد هذه النسبة بعد تزايد استعمال الإنترنت ومدى انعكاس ذلك على رفاهة الإنسان المصرى العادى وعلى كل الأبعاد الاجتماعية.

(٢) عرف هذا الإجراء تحت مسمى "تساقط النظام الضريبى أو Dropping out tax system بسبب المنتجات الرقمية" وقد أدى إلى تناقص موارد الدولة وقصور خطط التنمية على الوفاء باهدافها نحو رفاهة الإنسان.

ولكنى أرى أن نقطة البدء فى المواجهة تستوجب تعيين المنشأة محل التهرب، وطالما أن موقع الشبكة "الإنترنت" ليس له أى وجود مادى يمكن تتبعه، فليس هناك مكان ثابت للمنشأة، ولا تعتبر مشروعا "يستأهل الحماية" وهنا تنوب الجريمة ويتصاعد الإجراء.

فقد أتاحت سبل الاتصال بالإنترنت إلتقاط المعلومات من الفضاء Syber space وتطوير عديد من برامج "التتصت" وبرامج فك الشفرات كلها، وأيضا أرقام الكروت الذكية Smart card ، فظهرت جرائم غير تقليدية تتزايد اعدادها باستمرارها ، وتتجدد وسائلها وصورها دوماً. فأمام شبكة الإنترنت تنتقض الشريعة وتنتهك حصون الخصوصية ويمكن بسهولة شديدة "استنساخ الشخصية" (١)

وخلصاً لما تقدم يمكننا اعتبار كل هذه المخاطر والابعاد الاجتماعية للظاهرة المستحدثة هي البيئة الاجتماعية التي يعيش معها إجرام الإنترنت، رأينا ضرورة الإحاطة بها في عجلة لتبين مدى التغير الذي طرأ على أساليب ارتكاب الجريمة وأنماطها وصورها الحديثة إذ ان هذه الأنماط ما هي إلا ثمرة للتقدم العامي المذهل الذي حققه الإنسان، ويستتبع ذلك حتماً تغيير النظرة التقليدية إلى الجريمة ذاتها، وهو ما تحاوله النظم القانونية المختلفة نحو تطوير البنية أو البيئة التشريعية.

(١) يعتبر الخبراء ان استنساخ الشخصية - بالمقابلة مع جريمة لتحال الشخصية التقليدية - هي جريمة الافسية الجديدة - وتتمثل هذه الجريمة في استخدام شخص لهوية آخر بطريقة غير مشروعة بهدف الاستفادة - من مكانة تلك الهوية - الضحية - او لإخفاء هوية شخصية المجرم لتسهيل ارتكابه جرائم أخرى. وإذا كان " الاستنساخ " يستلزم - طبياً - إلتقاط خلية من الأصل المنقلى ليخلقها بعد ذلك فإن استنساخ الضحية " بالإنترنت " لا يستلزم اى اتصال مادي بين المجرم وضحيته وهو ما يدفع الى توالد هذا الفعل، ويمكننا ان ندرك حجم الخطر ان علمنا ان هذه الافعال تتم خارج الحدود ويقوم بها مكاتب نصب واحتيال " دولية " وهمية بقصد الابتزاز.

- وعلى الرغم من قلة الاحصاءات المعلنة إلا أننا نذكر " جريمة لوس انجلوس " التي راح ضحيتها لكبر شركات التأمين على الاستثمارات المالية (EFT) حيث خسرت اثنين مليار دولار فأشهرت افلاسها، وهناك حادثة أنهيار بنك "بارينجز" البريطاني في لندن بعد عمليات احتيال على المضاربين بلغت خسائرها مليار ونصف دولار وتشير الإحصاءات إلى ان التهديدات الخارجية تصل نسبتهما إلى ٦٨% في مقابل ٣٨% تهديدات داخلية.

وفى ضوء محاولات تطوير البيئة التشريعية التى يحيا فيها هذا الشكل من الإجرام المعاصر، يقتضى الأمر التعرف على عناصر ومكونات هذه البيئة قبل بحث تطويرها بما يواكب ويتلائم مع إمكانية حصار ومواجهة هذه الظاهرة الاجرامية المستحدثة.

وهنا نصطدم بأولى العقبات وهى حرية استخدام شبكة الإنترنت .

فمع التسليم بمدى أهمية وحيوية إتاحة استخدام الشبكة الدولية كأداة حضارية تسعى نحو رفاهية الإنسان، إلا انه يؤخذ عليه فتح الباب على مصراعية أمام الجريمة لتمارس على مسمع وبصر أجهزة العدالة وسلطات إنفاذ وتطبيق القانون، وتتصاعد الآثار المباشرة، وغير المباشرة لهذا الاستخدام فى ظل قصور هذه الأجهزة والسلطات على ملاحقة الفاعلين، وهو ما ينتهى بها إلى شيوع الشعور بعدم قدرتها على تحقيق الأمن والسلام الاجتماعى.^(١)

-
- (١) الدكتور/ أحمد فتحى سرور: نظرات فى عالم متغير ، درا الشروق - القاهرة ، ٢٠٠٣ م ، ص ٨٤ .
- الدكتور/ حسين كامل بهاء الدين: الوطنية فى عالم اللاهوية .. تحديثات العولمة - دار المعارف - القاهرة - ٢٠٠١ م ، ص ٦ وما بعدها.
 - الدكتور/ عمر السعيد رمضان : دروس فى علم الإجرام ، دار النهضة العربية، القاهرة - ص ٧٥١ .
 - أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتسع لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين - القاهرة - مايو ١٩٩٥ م ، ورقة عمل مقدمة من الأمانة العامة للجنة المعنية بوسائط الاتصال الجماهيرى ومنع الجريمة ..
- A/Conf/U.N/١٣-٥-١٩٩٦
- وتنتهى كل الآراء إلى حتمية مواجهة جرائم الإنترنت بطرق واساليب جديدة مغايرة لكل الطرق والاساليب التقليدية ، حتى لا يصبح السباق الثقافى والتكنولوجى نحو بلورة فكرة " العولمة " او " الكونية" ، هماً جديداً من هموم البشرية.

الفصل الثاني

" البيئة القانونية للإنترنت "

Legal Environment legislation

تعتبر البيئة القانونية من اهم دعائم حماية الاستخدام المشروع لشبكة الإنترنت وتعتبر بمثابة المظلة الواقية، والدرع الحصين من استخدامات الشبكة بطرق غير مشروعة، كما تعتبر الاطار الحاكم لكل التعاملات المشروعة منعاً من إنفلاتها وسوء استخدامها.

وكل الدول التزمت بالوفاء بتعهداتها نحو توفير بيئة قانونية " مناسبة" تسمح باستقرار التوجه نحو رفع الحواجز الطبيعية والقانونية وصولاً إلى " الكونية" وإلا فإنها سوف تكون على هامش هذه القرية الكونية.

ويشكل هذا التوجه القسري " ضغطاً كبيراً وتحدياً عظيماً على الدول النامية بوجه خاص ومن بينها مصر = بما يستوجب من اعادة النظر في كل قوانينها وانظمتها القائمة، واستحداث كيان قانوني مستحدث ومناسب يضمن عدم استبعادها من السياق الدولي، ويؤكد قدرتها على الاستجابة لكل المتغيرات الدولية في ضوء حرصها على المبادئ والقيم التي أرسيتها حضاراتها وهويتها الذاتية. ونظراً لاتساع مجالات البيئة القانونية وتبعثرها وانتشارها في الفروع القانونية المختلفة، ومنعا من تكرار عديد من الدراسات القانونية ، وحرصاً على تكامل محاور الدراسات القانونية حول اجرام الإنترنت ، نحاول التركيز على البيئة القانونية للإنترنت في مجال التجارة الإلكترونية باعتباره المجال الأصل

الذى استثمر الإنترنت " لإنهاءه بغية تحريره من قيود الواقع وتحقيق رفاهة الإنسان.

ثم نخرج بعد ذلك إلى أهم التهديدات والمسابك التى أحدثتها الإنترنت بقدرته على الاختراق والإجترار على " المصنف" من خلال استنساخ البرامج المعروضة على شبكة الإنترنت وتداولها بقصد التربح، وهو ما قد يربط آثاراً وخيمة على توالى حركة الابداع التى افرزت الإنترنت أصلاً^(١)



(١) جرمت مصر حديثاً أفعال الاعتداء على المصنفات الفنية وعاقبت عليها بموجب القانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٢م بشأن حماية الملكية الفكرية.

المبحث الأول

البيئة القانونية في مجال التجارة الإلكترونية E-Commere

أفرزت التكنولوجيا المعاصرة شكلاً جديداً من أشكال التعامل الإنساني في أخطر مجالات المعاملات الحاكمة للسلوك والنشاط اليومي عرف بمسمى "التجارة الإلكترونية" وترجع أهمية التركيز على هذا المجال الحيوي من مجالات النشاط الإنساني قاطبة في ما يترتب عليه من انعكاسات على كل مجالات السلوك الأخرى وبما يفرزه من أنماط وأشكال إجرامية مستحدثة هدفها تمرير النشاط التجاري الأصلي وتحقيق أغراضه، بصرف النظر عن مشروعيته، فتلك ضوابط قانونية لا يجب أن تحكمه وتتحصر كل تصنيفات جرائم الإنترنت في "جرائم الاعلان" عن البغاء والتحريض على ممارسة الأعمال الجنسية بقصد الاتجار: وفي كل جرائم التلاعب وسرقة البطاقات الائتمانية عبر الإنترنت التي تستهدف تغيير حسابات العملاء وإجراء تحويلات نقدية وهمية لتسهيل عمليات الاستيراد، : وفي جرائم الاعتداء على حق المؤلف والمصنفات الفنية التي تستهدف أيضاً نسخ وتقليد البرامج المعروضة على شبكة الإنترنت واستغلالها في التداول لتحقيق الأرباح من هذا الاتجار.

حتى ان جرائم السرقة والنصب او الاحتيال التي تتم من خلال الإنترنت وما يلحق بها من جرائم مثل التزوير، وغسل الأموال يستهدف التربح وجمع الأموال وإعادة تدويرها لخدمة اغراض الاتجار، دون ان تخضع للضوابط المادية التقليدية المعروفة بالنسبة للأموال المادية المنقولة محل الحماية الجنائية التقليدية فالمحل الجديد "عبر الإنترنت" يتعلق بحقوق غير مادية ويستعصى على القياس عملاً بمبدأ الشرعية.

وكافة عمليات غسل الأموال تتخفى وراء أعمال مشروعة لإضفاء طابع المشروعية على أموال متحصلة من مصادر غير شرعية ، وكلها تبدو كعمليات تجارية.

حتى ان جرائم القذف والسب والنشر التي كثر ارتكابها عبر الإنترنت وتتضمن أقصى الاعتداءات على الحق في الخصوصية، وخذش الشرف ، والتشهير أو " التجريس" تتم تحت التهديد بغية تحقيق مآرب مالية او تمرير صفقات تجارية..

إن فكل هذه الإفرازات المستحدثة من الأجرام هي نتائج فعلية خلقتها البيئة التجارية الإلكترونية فما هي هذه البيئة؟؟

المطلب الأول

نشأة وتطور البيئة القانونية للتجارة الإلكترونية

تعتبر هذه البيئة القانونية الخاصة حديثة العهد بالحياة التجارية، نشأت بالمصاحبة لظهور التجارة " الإلكترونية " بقصد حمايتها وتأمينها من كل ما قد يواجهها من معوقات .

ولم تكن نواه هذه البيئة القانونية داخلية المصدر " كما هو الشأن عند تقدير المصالح المحمية المعنية بالتجريم لوضع السياسات " بل كانت النواة نبت المجتمع الدولي من خلال ما وضعه من معاهدات:

ففى عام ١٩٩٦م وضعت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولى المعروفة باسم "الاونسترال" أول قانون نموذجى لتداول التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت كنواه لمجموعة من المعاهدات المتكاملة تضم مجموعة مقبولة دوليا من القواعد ، ويمكن ان تستخدمها الدول كدليل عند سن تشريعات وطنية خاصة بالتجارة الالكترونية.

وقبل هذا التاريخ لم تكن هناك اية قواعد منظمة، ولم تهتم اى دولة بوضع قوانين خاصة تتعلق بالتجارة الإلكترونية ، فيما عدا بعض الجهود الدولية التى ساعدت على تيسير حركة التبادل الالكترونى للبيانات والمعلومات تمثلت فى بعض قواعد السلوك والمبادئ التوجيهية ، فظهر ما عرف بروتوكولات التبادل الالكترونى.

ومنذ عام ١٩٩٠م زاد الاهتمام بتدويل مثل هذه التجارة فاعتمدت اللجنة البحرية الدولية = كمنظمة غير حكومية= القواعد المتعلقة بسندات

الشحن الإلكترونية كبديل عن سندات الشحن الورقية التقليدية، وأنشأت آلية خاصة هدفها تأمين الحماية القانونية لمثل هذه "السندات الإلكترونية".^(١)

وفي عام ١٩٩١م اعتمدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا برنامج عمل خاص بالجوانب القانونية والتجارية للتبادل الإلكتروني تركز حول تحديد المعوقات والحواجز القانونية الكائنة في النصوص والتي تعوق استخدام التبادل الإلكتروني للبيانات.

ومن عام ١٩٩٢-١٩٩٤م طرحت الاتحادات الأوروبية وبعض الدول الأوروبية عديد من القضايا القانونية التي تتصل بالعقود الإلكترونية، والسبيل الإلكتروني للمستندات الورقية، والنقائص القانونية التي يحتاجها هذا التبادل، وطرحت كثير من المخاطر حول هذا الشأن وطالبت بتدخل السياسات الجنائية.

وفي عام ١٩٩٦م وضعت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي أول قانون نموذجي خاص بالتجارة الإلكترونية أسفر التوقيع عليه

(١) سبق وضع هذه القواعد بعض المحاولات الفنية والقانونية كانت اولها محاولة غرفة التجارة الدولية في عام ١٩٨٧م اعداد قواعد "للسلوك الموحد" للتبادل الإلكتروني بواسطة الارسلان عن بعد شارك فيها لجنة الاسم المتحدة للقانون التجاري الدولي "الاونكتاد" واللجنة الاقتصادية لأوروبا في الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، ولجنة التلمين الأوروبية وغيرها. وبالطبع فقد اتحصرت المشاكل في وسائل ودوات تأمين التبادل وحمايته الى ان استقرت على ضرورة وضع مناهج خاصة للحماية تتضمن تعيين هوية الاطراف ، والافرار بالاستلام ، وحماية البيانات . ونواشر بعد ذلك ظهور ما عرف بالاتفاقات النموذجية الخاصة بالتبادل الإلكتروني، في بعض الدول مثل المملكة المتحدة، وفرنسا ، وأمريكا ، وكندا، ونيوزيلندا وأستراليا وغيرها. -أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ١٥-٥-١٩٩٨م ، حول التجارة الإلكترونية -الاعتبارات القانونية ، منشورات الامانة العامة "الاونكتاد" : ص ٤.

عن صدور عدة تشريعات قانونية جديدة خاصة بالتجارة الإلكترونية مثل قانون الاتحاد الاوربي للتجارة الإلكترونية فى عام ١٩٩٧م ، وقانون التجارة الإلكترونية الهندى لعام ١٩٩٨م والقانون الأمريكى للامن الالكترونى الصادر عام ١٩٩٩م ، وقانون لوكسمبورج وقانون ايرلندا، والقانون الفرنسى وقد أنتهتج الأخير نهجاً خاصاً يخالف القانون النموذجى للأمم المتحدة.^(١)

أولاً: قانون " الاونسيترال .. Uncitral Law

أعتمد القانون النموذجى للتبادل الالكترونى " الاونسيترال " على وضع قواعد نموذجية يمكن ان تكون مقبولة دولياً لرفع الحواجز القانونية لتيسير التجارة، وتستخدمها الدول كدليل عند وضع تشريعاتها الداخلية ، كما يمكن ان يسترشد بها التجار عند اعداد اتفاقاتهم التعاقدية.

وقد ادى التزايد على التبادل الالكترونى للبيانات عبر شبكة الإنترنت ومن خلال "البريد الالكترونى" الى ظهور كثير من الثغرات والعوائق القانونية زادت من اوجه القلق بشأن فعالية هذه الرسائل وقابليتها للإنفاذ من الناحية القانونية.

(١) منشورات لجنة التنمية التكنولوجية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار " مشروع قانون التجارة الإلكترونية " القاهرة، رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٠٠م ، ص ٢.
منشورات امارة " الاونكتاد " - المرجع - سلف ذكره من ص ١٢ - ص ٢٢.
كذلك :

- HOSSAM LOTFY: Apresentation on; Regional Business development ; Cairo telecom 2001.
- AMR ABD- ELAAL: "E- Laws – E- Security; Conf, Cairo, Feb ; 12-15-2001, cicc.
- وقد استخدم الباحث مصطلحات جديدة تنطبق مع اغراض الحملة مثل " القوانين الإلكترونية E- Laws والامن الالكترونى E-Security.

فمعظم القوانين الوطنية- وأيضاً الدولية- تتطلب شكلاً خاصاً في العقود والمعاملات التجارية تفترض " الكتابة" والتوقيع، والاحتجاج بالأصول، وترفض الاعتراف بالتقنيات الحديثة الالكترونية.

وعلى الرغم من أن القانون النموذجي عني بوضع كثير من المعايير والضوابط الحاكمة لرسالة البيانات واسبق عليها نفس الحماية القانونية والجناحية للمستند الورقي، ووضع معايير صحة العقود شكلاً وموضوعاً، إلا أنه يعتبر بمثابة الإطار العام للقوانين الداخلية يمكنها كما تسير على منهجه بفكرة " الاندماج القانوني"، أن تخالفه بالأنشطار عنه.

وتصبح مسألة التكيف الداخلي مع النموذج الدولي أكثر تعقيداً عندما تستوجب دواعي تدخل السياسة الجنائية بالتجريم والعقاب الالتزام بأصول النظريات العامة أو التفاضل عنها.

ثانياً: الاتفاقيات الدولية لتبادل الالكتروني عبر " الانترنت":

هناك عديد من الاتفاقات الدولية الإقليمية أو الإقليمية التي اءنتها هيئات تيسير التجارة على الصعيد الوطني، جاءت كلها على غرار القواعد العامة الكائنة في النصوص التقليدية ذا الصلة، كما اعدت اتفاقات أخرى تستهدف الاستجابة للمتطلبات القانونية الدولية وتحاول الالتزام بقواعد القوانين الداخلية وهنا تتأثرت القضايا وظهر الشقاق بين القواعد النموذجية الدولية والقواعد الوطنية الداخلية.

وإزاء هذا التصدع والشقاق، ورغبة في انجاح التوجهات العالمية الموجودة ساهمت بعض المنظمات المتخصصة في اعداد اتفاقات نموذجية متخصصة تتسم بكثير من المرونة والقدرة على تطوير النصوص لتحقيق الأهداف المشتركة.^(١)

-
- (١) هناك عديد من هذه الاتفاقيات الدولية النموذجية نذكر منها:
- الاتفاقية النموذجية الأوروبية بشأن التبادل الإلكتروني للبيانات عام ١٩٩٤م.
 - الاتفاقية القياسية للتبادل الإلكتروني بين المملكة المتحدة ونيوزيلندا عام ١٩٩٤م.
 - الاتفاقيات النموذجية للتبادل الإلكتروني التي اعتمدها استراليا عام ١٩٩٥م.
 - الاتفاقية النموذجية للتبادل الإلكتروني التي اعدتها المركز الدولي...لبحوث ودراسات قانون المعلوماتية في فرنسا .. عام ١٩٩٧م
 - اتفاقيات الشركاء التجاريين في مجال التبادل الإلكتروني في كندا . عام ١٩٩٦م وتدور غالبية هذه الاتفاقيات حول طرق ووسائل حماية البيانات وتختلف نسبة مرونتها مع بعضها وبعض في حدود السماح التي يجوز للاطراف فيها إجراء بعض التعديلات والتكيفات الضرورية لاجداث التساسق والموائمة مع النصوص الداخلية ، ولتحقيق اهداف الصلقة المبرمة.
 - Hossam Lotfy: Regional Business development ; op-cit; pp: 30.
 - Fouad Gmal : E- Laws & E- Secuity; conf, Cairo cicc; feb; 12-15-2001.

المطلب الثاني

الطبيعة القانونية للاتفاقيات النموذجية

صممت غالبية الاتفاقيات النموذجية بشأن التبادل الإلكتروني عبر الإنترنت لتكون اطار عام لكل التعاقدات التي تتم بين الشركاء التجاريين، وتسمح بمرونتها الاضافة إليها او الانتقاص منها حتى لا تخرج عن القواعد القانونية الصارمة، ولكي تحقق اهدافها التجارية في نفس الوقت. وعلى ذلك تكون مثل هذه الاتفاقيات ذات طبيعة تعاقدية .

ويترتب على ذلك قعود مثل هذه الترتيبات التعاقدية وتراجعها امام الالتزامات الناشئة عن التشريعات الازامية . بالاضافة الى اقتصار التعهدات او الالتزامات الواردة فيها على احراف التعاقد فقط دون ان تمتد الى خارج هذا النطاق.

ومن ناحية اخرى لا يمكن ان تقدم مثل هذه التعاقدات حلاً حاسماً لكثير من القصور والثغرات القانونية التي تنشأ من خلال التبادل عبر شبكة الإنترنت " المفتوحة " ، مثلما تقدمه من حلول في بيئات اخرى مغلقة " غير مفتوحة " .

فطبيعة الشبكة الدولية " الإنترنت " هي الضابط الحاكم للطبيعة القانونية للاتفاقيات النموذجية، وهي التي تتحكم في كل ابعاد البيئة القانونية للتجارة الإلكترونية وبالتالي لا يمكن حكمها بالنصوص بل هي تملك - بطبيعتها - التحكم في كل النصوص وتأبى ان تتصاع او حتى تتوافق معها.

وتؤكد كل انماط الجرائم المستحدثة وصورها وتساعد حدة اجرام الإنترنت ، مدى عناد الشبكة الدولية وتمردھا على كل محاولات تطويعھا للنصوص التقليدية ، وما هذه الابعاد الجديدة المتوالدة لأجرام الإنترنت إلا تأكيدا لفشل كل محاولات التطويع تحت عباءة الاصرار على التمسك بالسياسات التقليدية ونواميسھا .

وبإستقراء عديد من نصوص الاتفاقيات الدولية يمكننا الوقوف على حقيقة هذه البيئة القانونية وانعكاساتها على البيئة الاجرامية الموازية.

فكل الاتفاقيات النموذجية تدور حول تأمين عملية الاتصال عبر الشبكة الدولية وضمان استلام رسائل البيانات او التحقق منها، وتحاول تقنين تدابير أمنية تجاه المخاطر التي قد تتعرض لها عملية تبادل الرسائل الكترونيا وتسبب تدميرھا او فقدها باعتماد بعض الوسائل المستحدثة مثل "التوقيعات الالكترونية".

بالاضافة الى محاولتها اسباغ مزيد من الحماية القانونية " خارج النطاق" بإقرار صحة التعاقدات الإلكترونية ، وتقرير حجتها في الاثبات عند اثارة الخصومات والمنازعات ، واعتمادها اسلوب "التحكيم" كشرط لإنهاء المنازعات... وتنتهى كل الاتفاقيات وتسقط عندما تسمح للاطراف باختيار القانون الذى يحكم اتفاق التبادل الالكترونى.

وقد انتهت مجمل البحوث والدراسات الى نتيجة محددة = بعد استعراضها لكل عناصر البيئة القانونية التى يحيا فيها اجرام الإنترنت = هى ضرورة اصطناع " بيئة قانونية ووضع إجراء تشريعى مستحدث

يضمن تفعيل الصفقات الإلكترونية ، ويؤكد قابليتها للانفاذ تحت كل الظروف والمتغيرات ، ويكون ملزماً لجميع الأطراف.(١)

واعتقد إن إصطناع مثل هذه البيئة " التكنولوجية" سيكون أسير من كل الجهود البحثية والقانونية التي تبذل بعناية فائقة لإقامة نوع من التوازن بين البيئة القانونية القائمة وبين البيئة الجديدة(٢)

(١) الدكتور/ جميل عبد الباقى الصغير، القانون الجنشى والتكنولوجيا الحديثة، دار النهضة العربية ١٩٩١م ص ٥١

- الدكتور/ احمد محمد العسرى: جريمة غسل الأموال ، نظرة دولية لجوانبها الاجتماعية والثقافية ، مؤسسة اليمامة الصحفية ، الرياض ، ٢٠٠٠م، ص ٢١.

- الدكتور/ هشام محمد فريد رستم: الجوانب الاجرائية للجرائم المعلوماتية، للنهضة، ١٩٩٤م ، ص ٦١.

(٢) الدكتور/ منحت رمضان : جرائم الاعتداء على الاشخاص والانترنت، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠ م، ص ١٢ - ويستند هذا الاصطناع القانونى على الطبيعة الذاتية لهذا الاجرام المستحدث نظراً لأنها كما قدمنا جرائم ذكية - خفية - لا تترك أثراً مادياً-

ويصعب الاحتفاظ ببقاياها فينا، ويصعب اثباتها من خلال الاجراء الجنائية التقليدية ، كما تستعصى على اغراض العقوبة الجنائية ، وتتمرد على احكام وقواعد المسؤولية.

راجع بوجه خاص:

- الدكتور/ أحمد فتحى سرور: نظرات فى عالم متغير ، دار الشروق ، ٢٠٠٣م ، ص ٥٥.

- الدكتور/ أحمد يوسف وهدان: رئيس قسم بحوث الجريمة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى تقييمه لمداخلات المواجهة التشريعية لجرائم الإنترنت " ندوة الامن والانترنت" - اكلية الشرطة - القاهرة - ٢٠٠٣م.

فلم يعد مقبولا في ظل العالم المعلوماتي والتكنولوجي الجديد E-Social ان يواجه إجرام الإنترنت بطرق واساليب قانونية تقليدية ، والا تصاعدت حدة هذه الاجرام، واستشرى ، واتسعت شقة أزمة تكيف السياسات الجنائية مع التطورات التكنولوجية.(١)

-
- (١) الدكتور/ محمد أبو العلا عقيدة: جرائم الكمبيوتر والجرائم الأخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات، المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي، دار النهضة ١٩٩٣ م ، ص ١٥.
- الدكتور/ اسامة محمد محي الدين عوض: جرائم الكمبيوتر والجرائم الأخرى، نفس المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي.
- الدكتور/ جميل عبد الباقي: الإنترنت والقانون الجنائي، دار النهضة العربية ٢٠٠١ م - ص ٢٤ - ص ٦٣.
- الدكتور/ محمد محي الدين عوض: مشكلات السياسة الجنائية المعاصرة في جرائم نظم المعلومات، دار النهضة ، ١٩٩٣ م ، ص ٦١.
- أيضا: منشورات مركز بحوث أكاديمية نايف العربية - الرياض ١٩٩٧ م.
- الدكتور/ مسدوح عبد الحميد عبد المطلب: جرائم استخدام الكمبيوتر وشبكة المعلومات العالمية " الإنترنت " الجريمة عبر الإنترنت " - مكتبة دار الحقوق - الشارقة ٢٠٠١ م - منشورات أكاديمية نايف العربية - الرياض - السعودية.

المطلب الثالث

ملائمة البيئة القانونية للتجارة الإلكترونية فى مصر

الالتزام من الدولة بمواكبة ركب التنمية العالمية كضرورة من ضرورات إنماء الحياة الانسانية قامت مصر باعداد مشروع قانون خاص بالتجارة الإلكترونية كنواة لبيئة قانونية تكنولوجية تتوافق وتتكامل فى كل المجالات.^(١)

والجدير بالذكر ان مثل التحديث القانونى، وكل الجهود الفنية والقانونية المبذولة، وكل البحوث والدراسات الفقهية والامنية المنظورة، إنما كانت بغيتها واحدة تتجه نحو ضمان سلامة تمرير التجارة الإلكترونية من خلال استحداث بيئة تشريعية محكمة وأمنة تحاول التقليل من احتمالات المخاطر التى قد تترتب فى حالة الانطلاق الأولى، وخاصة فى ظل غياب التشريعات والقوانين الرادعة التى تضمن الحفاظ على الحقوق والحريات فى كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتجارية والامنية.

-
- (١) تم اعداد مشروع قانون التجارة الإلكترونية فى نهاية عام ٢٠٠٠م بمعرفة لجنة التنمية التكنولوجية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء ، وكان لوزارة الاتصالات والمعلومات اليد الطولى للبحث فيه وعرضه على الهيئة التشريعية خلال دورتها عام ٢٠٠١م.
- مركز المعلومات، ودعم اتخاذ القرار - مرجع سابق - ص ١.
- الدكتور/ فؤاد جمال: القوانين الإلكترونية - الأمن الإلكتروني، وحقوق المؤلف ... انظر :
- E- Laws, E- Security & Copyrights" the IDSC; Conf, Cairo, cicc. Feb, 2001 , op-cit; p:2.
- منشورات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: " حقوق المؤلف والحقوق المجاورة" - رئاسة مجلس الوزراء القاهرة - ٢٠٠٠م - ٢٠٠٢م ص(٦٤)
- أنظر القانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٢م باصدار قانون حماية الملكية الفكرية والمنشور بالجريدة الرسمية العدد (٢٢) مكرر فى ٢٠٠٢/٦/٢م.

وقد أعمدت السياسة التشريعية الجديدة نهج الاصطناع والتحديث بدلاً من نهج الاضافة والتعديل، واتسمت النصوص بكثير من المرونة تفادياً للاصطدام مع النصوص الأصلية للقوانين، واحال عند وضعه للضوابط التقنية فى المعاملات الإلكترونية الى اللائحة التنفيذية، واستهدى المشروع فى احكامه بقواعد القانون النموذجى للجنة الامم المتحدة للتجارة... والتنمية " الاونسيترال" Uncitral ، و ببعض التشريعات التى سارت على نهجه مثل القانون الهندى، والقانون الأوربى " لكسمبورج" والقانون الأمريكى للأمن الالكترونى.

ومن أهم ملامح التحديث تركيز مشروع القانون على سن قواعد وتشريعات خاصة Ad- Hoc = توضع فى ثناياها مبادئ قانونية جديدة تسمح بالمساواة = لأغراض الحماية الجنائية= بين المحررات الإلكترونية، والتوقيعات الإلكترونية، وكل المستندات الرقمية، وبين المحررات الورقية التقليدية، والتوقيعات الكتابية، خاصة من حيث حجبها فى الاثبات، وعلى الرغم من اختلاف طبيعة الوسيط الورقى.

وقد تم تقسيم المشروع الى اثنى عشر فصلاً تضمن محتواها العديد من القضايا التشريعية الهامة مثل العقود الإلكترونية، والتوقيع الالكترونى، والتشفير الالكترونى، والجرائم الإلكترونية، والاثبات، والعقوبات، وتسوية المنازعات.

ونحاول فى المبحث التالى استعراض عناصر هذه البيئة القانونية من خلال التعرف على عناصر البيئة الإلكترونية للتجارة الإلكترونية، وإثارة أهم القضايا التى قد تصطدم مع الأصول والقواعد التشريعية

القائمة فى النصوص التقليدية، وبيان الحلول التشريعية لمثل هذه القضايا
" الإلكترونية" فى القانون الدولى وبعض التشريعات الوضعية. (١)

(١) تكاملاً مع هذا التوجه الجديد - وحرصاً من المشرع على مواكبة التغيرات السريعة المتلاحقة
وحماية انطلاقات ابداعات العقل الإنسانى - تم اعداد مشروع قانون آخر خاص بحماية حقوق المؤلف
والحقوق المجاورة فى اطار التشريع الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية...
والملاحظة الأولى لنا على هذا التكامل التشريعى تقتضى - بالنتيجة - الرجوع لكلا القانونين عند
تفسير بعض القضايا القانونية او المسائل الفنية بحيث لا يمكن الفصل التام بينهما، وبهذا النهج التكاملى
يتأكد مبدأ وحدة القانون.
أما الملاحظة الثانية: فتدور حول التحذير من السقوط فى مواطن الذلل والجدل العظيم عند محاولة تطويع
الجديد الى نفس مبادئ ونظريات وعناصر تكوين القديم.
وبالتالى يكون من الصواب الالتزام بنهج " التفسير الغالى" للنصوص الواردة " على بياض" حرصاً على
تحقيق الأهداف المبتغاة ، ودون الالتفات على القواعد الأصولية فى القانون الطبيعى.
وسوف يدعم هذا التوجه استحداث " قضاء متخصص" ضمن دوائر محاكم التجارة والاستثمار وهو اتجاه
محمود.

المبحث الثاني

عناصر البيئة القانونية للتجارة الإلكترونية

المطلب الأول

"المحرر الإلكتروني"

لا شك أن أهم عناصر البيئة القانونية للتجارة الإلكترونية محل الحماية الجنائية تبدو في هذا الشكل من الوثائق الإلكترونية أو العقود الإلكترونية E- Contacts

فقد كان هذا الشكل من المحررات أو الوثائق واجب الحماية أهم المسائل التي واجهت واضعي التشريع لما تمثله من تحدى يصعب إخضاعه للأصول والقواعد والتعريفات المستقرة في فروع القانون المختلفة، وتتصاعد التحديات عندما تكون صعوبات التطويع سببا عائقا ومعرقلاً لاستقرار التجارة الإلكترونية خاصة على المستوى الدولي.

ففى هذا النموذج المستحدث من الوثائق والعقود يتم الاتفاق على واجبات والتزامات محددة " عن بعد" باستخدام وسيلة " الإنترنت " دون مواجهة أو مشاهدة أو مقابلة بين الاطراف، ودون توقيع مهور أو مكتوب، ودون مكان محدد أو موجود، بل قد يفصل بينهم كثير من الحدود.

وهنا تنثور عديد من القضايا والتساؤلات عن حقيقة اليقين بوجود مثل هذه الوثائق أو المحررات واجبة الحماية، ويتفرع عن ذلك كثير من المشاكل التي تدور حول مدى صحة هذه المحررات وحقيقة وجودها فعلا

وقد انعدمت فيها عناصر التواجد من زمان ومكان، كما تنثور مسألة الحجة أو الاحتجاج وقد خلت من أية مصادقات مكتوبة أو توقيعات تفيد نسبتها لصاحبها، وبالتالي ترتب الالتزامات، بالإضافة الى تقنية الدليل وامكان ضبطه لتقديمه في حالة المنازعات خاصة وأنه يتسم " بالتطاير" أو الذوبان وبالتالي يتعذر اعمال قواعد الاثبات وترتيب المسؤولية.(١)

وقد حاول القانون النموذجي " الاونسيترال" وضع ضوابط عامة في سياق نصه على انشاء مثل هذه المحررات، ولكنه ابتعد عن التعريف الجامع الشامل وان استهل النص " بجوار استخدام رسائل البيانات في إنشاء العقود والمحررات، دون ان يفقد هذا الشكل صحته او قابليته للتنفيذ لمجرد استخدامه اسلوب رسالة البيانات"(٢)

(١) تنص المادة (٢٩٦) من قانون الإجراءات الجنائية على ان يعين الطاعن بالتزوير، محل التزوير الذي يعن عليه، والاملة على التزوير، وتضيف المادة (٤٩) من قانون الاثبات رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٨ ان يبين الطاعن في تقرير الطعن كل مواضع التزوير المدعى بها والا كان التقرير باطلا. وبحسب نص المادة (٢٩٦) أ.ج- يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة المنظورة امامها الدعوى ويجب ان تعيين فيه الورقة المطعون فيها، والاملة على تزويرها". وتنص المادة (٤٩) من قانون الاثبات " يكون الادعاء بالتزوير في اي حالة تكون عليها الدعوى بتقرير في قلم الكتاب .. ويجب ان يعن مدعى التزوير خصمة في التسمية ألام الأولى التالية للتقرير بمنكرة يبين فيها شواهد التزوير، واجراءات التحقق التي يطلب اثباته بها وإلا جاز الحكم بسقوط ادعائه".

وتوحى مثل هذه النصوص بسهولة وأد اية محاولة للادعاء بالتزوير في المحررات التقليدية فما بالنا بالادعاء بالتزوير في المحررات الالكترونية؟

(٢) E- Commerce committe; the internt society of Egypt; (ISE)- E2C.. op cit; pp: 15.

- أمثلة " الاونكتاد" unctad - مرجع سابق - ص ٤٢ .

- ELAIn X Grant ; A study on: E- commerce, Top in 2002, www. E- commerce time - com/ 16692/ 23-3-2002 p : 1
- Alex Bich eothers: the Age of E- Tail ; conquering the New world of electronic ; mck gro, UK, 2002 , pp: 7.
- Debra Cameron : Electronic commerce; the New platform for the internet ' 1 ed , U.S.A, 1997, pp: 13.
- UN Net ; What is Electronic commerce ? Information Resource : h ttp : // world sever . pipex- com. yx , net , 27/ 10/ 2000, pp: 1.

وبهذا المبدأ الارشادى العام لم يعرف القانون النموذجى اى شروط شكلية او موضوعية للمحرر الالكترونى تاركاً ذلك لحرية المشرع الوطنى بحسب المناخ التشريعى الخاص به، وفى حدود تحقيق الغرض المبتغى من وراء هذا الشكل المستحدث الا وهو تمرير التجارة الالكترونية^(١)

ويتوقف على شكلية هذا المحرر الالكترونى ترتيب كثير من المراكز والآثار القانونية ترتبط بحقيقة وجوده ، وبما يجسده من حقوق والالتزامات، وبما يقيد من حدود الزمان والمكان حيث يتوقف على هذه

(١) الجدير بالذكر ان نفس مفهوم " التجارة الإلكترونية " مازال غامضاً بعض الشيء بسبب تعدد مفاهيمه وتعريفاته، وبسبب حركته الدائبة غير المستقرة، وكذلك بسبب تعدد مجالاته وتنوعها بالتالى فكل مجال يعرفها من وجهة النظر التى تخدمه .. فالتعريف البسيط " القاصر فى نفس الوقت " يعرفها: بأنها عملية تبادل المعلومات والخدمات إلكترونياً .

وفى المجال التجارى: تعرف بأنها " عمليات البيع والشراء من خلال شبكة الإنترنت وهو مفهوم يختلف عن تبادل المعلومات والخدمات " عبر " الإنترنت وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادى : OECD....

" بجميع اشكال المعلومات التجارية القائمة على اساس التبادل الالكترونى للبيانات بين الشركات او الافراد سواء كانت مكتوبة Text او مرئية Visual image او مسموعة Sound .. وتعرفها اللجنة الاوربية : Euro-Comm

" بأداء الأعمال إلكترونياً عن طريق التبادل الالكترونى للبيانات سواء كانت مكتوبة او مرئية او مسموعة " ويتسع هذا المفهوم ليشمل جميع عمليات التحويلات المالية، والفتواتير الإلكترونية والمحتويات الرقمية وغيرها من الأنشطة غير التقليدية.

لما فى المجالات الاخرى كالمجال السيلحى أو الاقتصادى أو الأمنى أو العسكرى يتحدد التبادل الالكترونى بطبيعة المجال، وبالتالي تتعدد مفاهيم للتبادل بحسب الغرض منها، وتحكمه بروتوكولات خاصة به، كما تحدد طبيعة المجال وسائل التبادل فهى تختلف بين الشركات عنها بين الافراد، عنها بين المنظمات والافراد فكل له شكل خاص = حول هذه المجالات والأشكال والوسائل والاموات الخاصة بكل منها فنظر.....

د/ هناد محمد حامد: التجارة الإلكترونية فى المجال السيلحى ، رسالة مقدمة لكلية السياحة والفنادق - جامعة حلوان ٢٠٠٣ م : ص ١٧.

فإذا قمنا بتحديد المجال فى التبادل بين مجموعة من العملاء وبين الحكومة كان ما يطلق عليه الآن " الحكومة الإلكترونية " E- Government ويحمل الموقع المصرى على الإنترنت اسم : " Elhokoma " .

القيود الأخيرة تحديد جهة الاختصاص التي ينعقد لها امر الفصل فى المنازعات وما قد يترتب على ذلك من اختلاف الاجراءات القانونية الواجب اتباعها امام كل جهة قضائية ينعقد لها الاختصاص.

وقد اهتم المشرع المصرى بهذه القضية الهامة عند وضعه لمشروع قانون التجارة الإلكترونية واستلهم بعض المعالجات التى وردت فى قانون الاتحاد الاوربى خاصة فيما يتعلق بتحديد القانون الواجب التطبيق على العقود الإلكترونية المبرمة بين اطراف لا ينتمى احدهما الى جمهورية مصر العربية..

- فقد اسبغ القانون الجديد الحجية على كل المحررات والعقود الإلكترونية وجعلها مساوية لنفس حجية العقود والمحررات التقليدية بشرط استقاء الشروط والاسس والقواعد.

- وتخضع هذه المحررات لقانون الدولة التى يوجد فيها المواطن المشترك او لقانون الدولة التى يتم فيها العقد ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك.

- واتفق المشرع المصرى مع المشرع الأوربى فى شأن تحديد وقت ابرام المحرر حيث حددت بوقت اتمام التعاقد بتوقيعه وتصدير القبول.

ثم فتح المجال - من أجل التوحد- امام الاتفاق على تعيين جهة الاختصاص "الدولى".

المطلب الثاني

حجية المهرور الالكتروني في الاثبات

بعد ان اعترف المشرع المصري وغيره من التشريعات بحقيقة وجود مثل هذا النوع من المحررات ، اسبغ عليها الحجية اسوة بغيرها من المحررات التقليدية طالما استوفت بعض الشروط الشكلية والموضوعية لها.

ومن أهم هذه الشروط الشكلية " التدوين " ، و " التوقيع ".

الفروع الأول

شروط التدوين

Requirement for a written Document

تنظم معظم القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية احكاماً خاصة تشترط بموجبها ان تجرى العقود والمحركات والوثائق وغيرها من اشكال المستندات.. كتابة.

كما تشترط بعض القوانين الخاصة = مثل القانون الجنائي = ان يتكامل هذا الشكل الخاوى مع مضمون حاوى وجوهري للتمتع بالحماية الجنائية^(١)

وأمام هذه الشروط الشكالية التى تستوجبها الانصوص التقليدية تكون المحررات الإلكترونية غير خاضعة للحماية القانونية ، وتفتقد مثل هذه المحررات قدرتها على نسبتها الى محررها تحت التذرع بما يسمى " بالتوقيع الإلكتروني؟"

(١) لمزيد من التفضيل حول " جريمة القلم" او " جريمة الكلمة المكتوبة" كتابنا فى جرائم الاعتداء على المصلحة العامة للجزء التالى ، التزوير والتزوير ، التزوير فى المحررات ، كلية الحقوق جامعة المنوفية، ١٩٩٨ م ، ص ١٧٥. ص ١٨٥.

- الدكتور/ روف عبيد، جرائم التزوير والتزوير، الطبعة الثالثة ، دار النهضة الحديثة ، ص ٧٧ وما بعدها .

- الدكتور/ مأمون سلامة، قانون العقوبات الخاص، الجزء الأول، ١٩٨٣ م، ص ١٢ وما بعدها،
الدكتور/ محمود نجيب حسنى ، شرح قانون العقوبات " القسم الخاص ، ١٩٨٦ م ، دار النهضة القاهرة، .

- الدكتور/ أمال عبد الرحيم عثمان، شرح قانون العقوبات الخاص، ١٩٩٣ م، دار النهضة ، ص ٣٦٦.

- امانة الاونكتاد - المرجع السابق ، ص ٢٦. ص ٢٨.

وللتغلب على هذا الشرط التقليدي لجأت العديد من التشريعات الحديثة الى إلغاء شرط النماذج الكتابية فى قوانينها الداخلية عند سنها تشريعات خاصة بالتجارة الإلكترونية .

فقد المح القانون النموذجى الى امكانية التفاوض عن شرط توافر التدوين الكتابى للوثيقة او المحرر إذا امكن تيسير الاطلاع على الرسالة الببانية .^(١)

وقد اعتمد هذا الاتجاه الداعى الى التفاوض عن شرط التدوين الكتابى على عدم ورود تعريف قانونى محدد " للكتابة " او " المحرر " فى معظم القوانين الوطنية "Ecritures"

ومع ذلك فقد اتبعت بعض الاتفاقات النموذجية نهجاً مختلفاً فى هذا الصدد عندما نصت على جواز اتفاق الاطراف على التنازل عن حقها فى الطعن على صحة العقود والمحركات المبرمة بواسطة التبادل الالكترونى لمجرد استخدام هذه " الوسيلة " وهو ما جرى عليه النموذج الأوروبى .

(١) من الأساليب الحديثة للتزوير " غير التقليدى " نذكر أسلوب " التهورج الفلك " ، " التلبس " ، " اللبس " ، " الحبر المغناطيسى " وهى تقارب من استخدامات الإلكترون . انظر كتابنا - المرجع السابق - ص ٩٤ وما بعدها .

القوم الثاني

شروط التوقيع

Requirement for signature

التوقيع أو الامضاء على المحرر ليس من النوافل، وبالتالي لا يقدح ان يكون هذا الشكل مظهراً قانونياً خارجياً للمحرر ومن البيانات الجوهرية له. ويستدل بالتوقيع على المحرر نسبته الى صاحبة والاسلوب الاكثر شيوعاً = والذي يستلزمة للقانون = هو "التوقيع بخط اليد" لا مكان للتدليل على هوية صاحبة، وبما يتضمنه من اعتراف بمضمون المحرر أو ما أعد لأثباته أصلاً. ومع ان بعض التشريعات الوطنية والتطبيقات القضائية قد توسعت بعض الشيء في مفهوم التوقيع بخط اليد واجازت التوقيع بالبصمة أو الخاتم الخاص بالشخص، إلا أنها قد ترفض الاعتراف بما يسمى "التوقيع الالكتروني" (١)

(١) إذا كانت الكتابة تدوين "مسطور" يستخدم الحروف أو العلامات و الرموز ليستخرج نفاظها مفهوم محدد، فكل محرر مكتوب، وليس كل مكتوب محرر وإذا كانت الكتابة شكل خاص لابتداعات الفكر، وسيلة للتدوين للتعبير عن الاحساسات الالسانية، فليست كلها محررات وان كانت اعمق في الدلالة مثل التسجيلات الصوتية، والضوئية، والمرئية فهي ليست من المحررات، وكذلك الشاشات الضوئية، والالآت الحاسب، وجميع بيقات "الديجيتال" الرقمية، والكوارتز، ولكن لا يشترط في الكتابة الحروف فقد تكون علامات اصطلاحية متفق عليها لكل او للبعض مثل علامات "الاستيوجراف" أو "البرايل" البارزة. ولا عبارة بمادة الكتابة، ولا بالرقعة المكتوبة عليها، ولا بلغتها المكتوبة بها وهناك ما يعرف "التزوير بالنشر"

- ولا يشترط ان يكون التوقيع مكتوباً باليد بل يمكن ان يكون مكتوباً بالالة الكتابة او النسخة وغيرها من المواد المنقولة. انظر كتابنا في التزوير والتزوير - المرجع السابق ص ٢٠٦-٢٠٧

وقد قضت محكمة النقض المصرية في ١٩٨٧/١/٢١م بان للمحكمة ان تأخذ بالصورة الضوئية للمحرر كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت الى صحتها. نقض ١٩٨٧/١/٢١م الطعن رقم (٦٠٣٣) س (٥٦) ق...

كما قررت : ان القاضي الجنائي = بماله من حرية العقيدة = غير ملزم باتباع قواعد معينة فيما يتعلق باوراق المضاهاة او ليس في القانون ما يحول دون ذلك . نقض : ١٩٨٧/١٠/١٤م ، ص (٥٧) ق.

وفى محاولة لتلليل هذه العقبة الرئيسية التى قد تعترض اسباغ
الحماية القانونية على المحررات وخاصة فى مجال التجارة الإلكترونية
عالج القانون النموذجى " الاونسيترال" هذه العقبة بتأكيد على ضرورة
التوقيع على المحررات والوثائق لإمكان نسبتها لصاحبها، مع التغاضى
عن اشتراط كون التوقيع باليد او الخاتم طالما امكن الاستدلال بسهولة
على صاحب التوقيع ونسبته المحرر له باسلوب موثوق فيه بقدرة القاضى
ويطمأن له.

واستعرض القانون النموذجى وسائل وأساليب كثيرة للتوقيع
الالكترونى كبدايل للتوقيع اليدوى التقليدى كان اشهرها وأكثرها ثقة "
التوقيع الرقمى".

أولاً: التوقيع الرقمى : Digital signature

تبدو أهمية التوقيع اليدوى على المحرر بالاضافة الى مصداقيتها
= فى القدرة على التمييز بين المحررات الاصلية وغيرها من المحررات
غير الاصلية كالصورة الضوئية، والمنسوخة، والمصطنعة او المزورة
بوجه عام وهو ما لا يتوافر فى البديل الرقمى او التوقيع الالكترونى.

مفهوم التوقيع الالكترونى :

التوقيع الالكترونى عبارة عن اسلوب بديل للتوقيع اليدوى التقليدى
لإثبات صحته وحجيه المحرر الالكترونى يتم عن طريق برنامج رياضى
يستخدم فيه بعض الارقام او المعادلات الحسابية ، ومفتاح تشفير خاص
Encryption

وتتضمن شفرة المفتاح الخاص لصاحب التوقيع و "سريته" عملية التأكد من هوية صاحبة ، ولكنها لا تتضمن التحقق من هوية الطرف الآخر المخاطب معه، كما لا تضمن ان مرسل التوقيع عبر الإنترنت هو صاحبه وبالتالي قد يتعذر نسبته إليه.(١)

وتعزيزا للثقة فى التوقيعات الرقمية تقتضى الامر ايجاد "وسيط" مهمته انشاء سجل إلكترونى يتضمن هوية الموقع ومكانة وحدود مسئولياته ومفتاحه الخاص، ويعرف هذا الوسيط " بسلطات التصديق " ويستلزم لأداء مهمته الحصول على اذن او ترخيص خاص وإلا كانت اعماله غير مشروعة او مجرمة.(٢)

ولكن إذا كان المشرع لا يشترط فى المحرر بوجه عام ان يكون مكتوباً بخط اليد، ولم يشترط ان يكون التوقيع كذلك، فيستوى ان تكون

(١) تحكم شفرة المفتاح الخاص لصاحب التوقيع فى تحديد وتعيين الموافقة على كل ما يتم عرضه من خدمات عبر الإنترنت ، وبالتالي فهي حجة على القبول وليست حجة على العرض او النشر. ويتم النشر الإلكتروني بوسائل كثيرة أشهرها البريد الإلكتروني E-mail ، الرسائل المفتوحة on-line ، وحلقات التحاور: on-line Forms والمؤتمرات المسموعة والمرئية audio - video وكلها تحتاج لآليات اتصال خاصة وكفاءة فى الاستخدام فإذا تعطلت حدث ما يسمى " الفجوة الرقمية " وهو ما تعانى منه مصر الآن.....

الدكتور/ رلفت رضوان: الاعمال الإلكترونية فى المنطقة العربية، الفرص والتحديات ، المؤتمر السنوى الرابع للجمعية العربية للإدارة - القاهرة - ٢٥/١٠/٢٠٠٠م - ص ٦.
- والتشفير : Encryption نظام تأمىنى مستمد من احد فروع العلوم الرياضية علم التشفير - cryptology وكان يستخدم للاغراض العسكرية والحكومية فقط قبل ان يستخدم فى كل مجالات الحياة اليومية.

(٢) عنيت الحكومة المصرية - فى اطار مشروع الحكومة الإلكترونية - بوضع نظام للتوقيع الرقوى لكل مواطن يمكنه التعامل معها إلكترونياً فى كل المجالات بما فيها الانتخاب والتصويت ، وعهد للبنك المركزى بلختصاص وضع القواعد المنظمة لذلك والترخيص بمباشرة هذا النشاط. وقد سارت الحكومة فى ذلك على نهج القانون الأوروبى لسنة ١٩٩٧م مع اختلاف فى الضوابط الحاكمة التى شجدها المشرع المصرى بقصد تأمين البيئة القانونية لهذا الشكل المستحدث.

لغة المحرر من اللغات المتداولة او بغيرها من اللغات ، طالما ان
المشرع لم يشترط لغة معينة للكتابة او للتوقيع .

وعلى ذلك يصح ان تكون الارقام "الديجيتال" اسلوباً للتوقيع كما
تصلح لتكون موضوعاً للمحرر طالما توافرت لها نفس الصفات.

وحتى هذا الحين لا أرى صعوبة ما فى الاعتراف بصحة وحجية
مثل هذا الشكل من التوقيع الرقعى ، ولكنى ارى الصعوبة الحقيقية فى
الاستدلال على المحررات والتوقيعات مجهولة المصدر وهى تكاد تكون
الغالب فى المحررات الإلكترونية الوهمية (١)

ثانياً: وسائل التوقيع الرقعى:

لا جدال فى ان صحة التوقيع على المحرر تضمن مصداقية نسبته
لصاحبه، وبالتالي يكون له القيمة القانونية ويصبح محلاً للحماية الجنائية.

وينتقد الاجماع فى الفقه والقضاء على الربط بين الضرر
والتزوير، فإذا انفك هذا الارتباط امتنع التزوير.

(١) حول حقيقة المحرر الإلكتروني ولمقارنته مع المحرر التقليدى من حيث طبيعته وقوته فى الإثبات
راجع:

- الدكتور/ مأمون سلامة - المرجع السابق - ص ٩٦٩ وما بعدها.
- الدكتور/ رعووف عبيد - المرجع السابق - ص ٢٠١ وما بعدها مقارناً مع:
- وبوجه خاص الدكتور/ أمال عثمان - المرجع السابق - ص ٣٨٤ ن وقد استعرضت كثير من احكام
النقض الحديثة فى مصر ، إيطاليا ، فرنسا ، وأراء كل من " جارو " ، " جارسون " ، وهيلى ، ولكننا نلمح فى
نظرية " جارو " معالجة للأمر حيث انه رتب قيام الجريمة - " التزوير " - فى حالة اخفاء شخصية صاحب
التوقيع فهنا يكتمل الركن المادى فى الجريمة كما هو الحال عند اتعمال شخصية الغير او بالامضاء
المزور.
- راجع تفصيلاً كتابنا فى التزوير والتزويد المرجع السابق ص ٢١١ - ص ٢١٣ .

والحقيقة ان نظرية الضرر لا تتعلق بفكرة المحرر في ذاته بل لما له من قيمة قانونية فلا جريمة وقعت على محرر معدوم في قيمته القانونية وذلك لأنقضاء الضرر وليس لأنقضاء المحرر.

وقد درج قضاء النقض على الاعتداد بالمحررات الباطلة في ترتيبه لقيام التزوير طالما ترتب عليها الضرر. (١)

ويؤكد هذا الاتجاه ضرورة الربط بين المحرر في ذاته وبين محتواه الوظيفي، فالمحرر مستند لمحتواه، والمستند قيمته في اثبات محتواه.

ولذلك فإن وظيفة المحرر هي في استخدامه "كوسيلة" للاثبات في محيط العلاقات القانونية. (٢)

(١) تقول محكمة النقض المصرية أنه: إذا كان البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم معرفة من نسب إليه تحريره - أو عدم اختصاصه به - مما تفوت ملاحظته على كثير من الناس، فإن العقاب على التزوير يكون واجباً لأن مجرد الاحلال بالثقة الملازمة للمحرر يترتب عليه ضرر.....

كذلك قد قضت: بأن المحرر الباطل، وإن جرد القانون من كل اثر، فإنه قد يتعلق به ثقة الغير ممن لا يتضح اسمهم ما يشوبه من عيوب، ويصح ان ينخدع فيه كثير من الناس وهذا وحده كاف لقيام الجريمة على اساس توقع حصول الضرر بالغير.

(٢) قضت محكمة النقض ان القانون لم يشترط للعقاب على التزوير الا ان يقع تغيير الحقيقة بقصد الخس في محرر من المحررات بلحدي الطرق التي نص عليها، وان يكون هذا التغيير من شأنه ان يسبب ضرراً للغير أو احتمال ضرر للغير.....

راجع كثير من احكام النقض في كتابنا التزوير والتزوير - للمرجع السابق - ص ٢٤٤ - ص ٢٤٦.

المطلب الثالث

مدى كفاية ومجبة التوقيع الإلكتروني

أولاً: التوقيع بالدفع الكتروني:

ترتيباً على ما تقدم يكمن التخوف وبالتالي " احتمال " الضرر في عدم كفاية حجية نسبة التوقيع لصاحبه، ولكننا قد نبين عكس ذلك أو نؤكد إذا امكننا التعرف على مدى الامان في التوقيع وذلك من خلال استعراض بعض وسائل التوقيع الالكتروني في مجال التجارة الإلكترونية. .. تتميز العقود والمحركات " التجارية " وأيا كانت طبيعتها = بمصادقية خاصة تترجمها عمليات " الدفع " التي تنتهي بها الصفقة ويتأكد بها العقد.

وتستعد وسائل الدفع الالكتروني عبر الشبكة الدولية " الإنترنت " وتضمن عدم التلاعب والجنية بطريقة فورية Immediacy

دون الحاجة الى تبادل الاوراق والاستمارات والطلبات، ودون الحاجة لمزيد من المفاوضات والمناورات ، والمحاورات حيث يتم العرض والقبول والتنفيذ في برهة من الزمن " On- Line "

ويتم ذلك من خلال:

الفرع الأول

البنوك البلاستيكية

هى احدى صور التوقيع الحديث على المحررات يختص بشكل معين من المحررات التجارية، يتمثل فى استخدام الرقم والرمز بدلاً من التوقيع اليدوى التقليدى المثبت لصحة نسب المحرر لصاحبه.

وتتجسد هذه التوقيعات الرقمية فى شكل بطاقة بلاستيكية مغناطيسية تستقبلها آلة خاصة يتم من خلالها اعطاء الأمر من صاحبها بالتنفيذ^(١).

ولتجنب المخاطر او المشكلات التى قد تتجم عن استخدام هذا الشكل من التوقيعات الرقمية " البلاستيكية" عن طريق حصول طرف آخر على بيانات البطاقة عبر شبكة الانترنت، وبالتالي " السطو" على الحسابات الخاصة باصحاب تلك البطاقات وعلى ما بها من أموال، تستخدم وسائل واساليب تأمينية مختلفة تعتمد جميعها على " أسلوب

(١) ظهرت البنوك البلاستيكية مع تطور شكل ونوعية النقود والمعاملات الائتمانية وتتمثل فى الكارت الشخصى او الفيزا او الماستر كارد ... الخ وتنقسم الى ثلاثة أنواع : هى بطاقات الدفع او : Debit cards والبطاقات الائتمانية credit cards مثل الفيزا والماستر كارد وهى اكثر انواع البطاقات انتشاراً فى الحياة اليومية العادية، وهى التى اهتم بها كثير من الفقه دون غيرها . أما النوع الثالث من النقود البلاستيكية فهو بطاقات الصرف الشهرى المحددة بنطاق مكافئ " وسيط بنكى" - وزمان معين. وتمثل هذه الوسيلة ٨٥% من حجم المدفوعات فى التجارة الإلكترونية ، وتضمنتها تغطية حسابية مالية لدى احد البنوك " حساب خاص" . وتتردد كثير من البنوك العالمية فى فتح حسابات خاصة وتتطلب كثير من اجراءات الضمان حتى لا تتحمل مخاطر تحمل سوء استخدام بطاقتها. وأمام هذا التشدد ظهرت مجموعة كبيرة من الوسطاء " شركات" تحت مسمى مؤسسات الخدمات أو "Isos" كان بعضها يحترف النصب والاحتيال.

التشفير" الذى يصل بالمحرر فى النهاية الى نسبته لصاحبه بالتأكد من التوقيع الرقمى Digital signature (١)

ومع الحرص على تجنب كثير من الاحتمالات الضارة ظهرت اشكال جديدة من البطاقات الائتمانية تعرف باسم " بطاقة الإنترنت :
"Internet card .

- (١) يتم التكد من صحة " التوقيع الرقمى" من خلال عدة وسائل تأمينية لشهرها:
نظام " النت سكيب.. Net scaps secure socket ، ونظام "SET....." الشهير Secure electronic transaction المطبق فى معظم دول العالم ومنها مصر منذ ١٩٩٩م وقد طورته شركة : "VISA" وشركة .. Master card. عام ١٩٩٧م ويعد من افضل نظم التأمين لما له من صفة : " البصمة الرقمية".
ويقتصر تأمين هذا النظام على عمليات الدفع التى تتم فقط عن طريق بطاقات الائتمان دون غيرها ، ولكنه اغفل طرق اخرى مثل الأموال الإلكترونية E-Cash ، والشيكات الإلكترونية E-Checks ...
- Debra cameron , op . cit , pp: 130.
 - PGP security ; PGP security protecting yout privacy ' ; http : // www pgp , international. com / , 01 / 02 / 2001, p: 1.
 - ومع ذلك تلقد كثير من التقارير إلى ارتفاع جرائم " قرصنة الإنترنت سنويا بنسبة ٢٠-٢٥% .
 - FBI Reports indicated: Computer crime spreads; information security News; www. Net work solution. Com , 09/ 11/ 2000; pp: 1.

الفوم الثاني

النقود الإلكترونية

Anonymous cash-electronic cash

تعتبر النقود الإلكترونية وسيلة مبتكرة للتوقيع المصادق على مضمون العقد أو المحرر، يتوافق تماما مع نوعية المحرر الإلكتروني كأسلوب امثل للتجارة الإلكترونية.

ويتميز هذا الشكل الجديد بإمكانية طرحة للتداول، وقابليته للتخزين، مع حصانته وعدم قابليته للتزوير.

والنقود الإلكترونية عبارة عن " بديل رقمي" للنقود التقليدية او بمعنى آخر هي عبارة عن " عمله" من نوع جديد تعبر عن قيم نقدية حقيقية. (١)

وتنقسم النقود الإلكترونية كبديل للتوقيع الحاسم في المحررات التجارية إلى:

أولاً: توقيعات مجهولة المصدر .. Anonymous cash

وهي عبارة عن رموز او علامات تتشابه = في قوتها = مع العملة التقليدية يمكن صرفها بأي مكان، وبواسطة أي شخص دون الحاجة لأثبات هويته او شخصية.

(١) تعددت مسميات النقود الإلكترونية Electronic cash ، أو النقود الرقمية Digital cash (money) - أو العملة الافتراضية virtual currency وكلها مسميات تعبر عن مفهوم واحد.

ويستخدم هذا البديل لإتمام عمليات الدفع والشراء البسيط التي لا تستلزم إجراءات تسجيلية معقدة أو دفع مبالغ مالية ضخمة ويعرف بنظام Digicash's cash

ويعتمد هذا النظام على إبرام المحررات من خلال شبكة " الإنترنت " (١)

ومع ان هذا الشكل المستحدث من العملة يحمل رقم أو علامة خاصة يصدرها البنك المصدر كوسيط بين الطرفين يضمن صحة الشكل حرصاً من تزييفها أو نسخها من خلال استخدام " شفرة " خاصة تقف حائلاً دون حدوث ذلك، إلا أن سيطرة البنوك المركزية على إصدار مثل هذه العملة البديلة فتح الباب على مصراعية لكثير من أعمال إستنساخ العملة. (٢)

(١) يمثل هذا النظام "Digicash" ستاراً يخفي وراءه أي شخص يريد القحام أحد المراكز التجارية ويشتري ما يريد دون ان يكشف عن هويته أو يقدم ما يثبت شخصيته، ويستخدم في شراء وبيع وترويج الأسلحة والمخدرات والأطفال والاتجار بالأعضاء البشرية، ويضمن بخفائه عدم امكان تتبع مثل هذه الاعمال الاجرامية ، وبالتالي ازديادها واعادة غسيل ارباحها.

- Debra cameron , op - cit , pp: 137-138-139. Vince Emery , op - cit , pp: 476.

- الدكتور/ رافت رضوان " عالم التجارة الإلكترونية " المرجع السابق ص ٦٥ - ص ٦٦.

(٢) أدى سيطرة البنوك المركزية على إصدار مثل هذه النقود = وبالتالي الى تصور ان لحول على بنوك الكترونية = الى تصاعد للتحدي بشأن نوع العملة التي ستمسيطر على مجال النقد الالكتروني واما تصاعد التحديات والصراعات بين المعالقة تفتتح الابواب الخلفية ، وتؤدي المنافسة غير الشريفة الى تدخل المنظمات الاجرامية والحصول على الآلات والمعدات اللازمة لإستنساخ العملات.

بالإضافة إلى أن مثل هذه المحررات الإلكترونية " العملات " يصعب استرجاعها في حالة فقدانها بالتعطيل المتعمد للقرص الثابت أو Hard Disk وهو ما يحدث دائما في حالة غسل الأموال.(١)

(١) فإذا طمست الجريمة الإلكترونية وتم تدمير "القرص الثابت Hard Disk" انعدم الحصول على " بصمة المحرر " المخزنة على الحسك، ولا يبقى أمامنا إلا اعتبار كل الآلة " الكمبيوتر " أداة للجريمة وهنا قد يمكن إخضاعها لنص المادة ٢٠٤ مكرر (ب) الخاصة بحيازة أدوات أو معدات تزيف. ومع اعتبارنا لحرص المشرع على حماية المصلحة المعنية بالتجريم ، وعمومية النص بحيث يشمل كل ما يستهدف صناعة النقد والعمل من الخطر، والاحاطة بكل ما تفرزه الطوم والفنون يوميا من وسائل وأدوات.

إلا أنه يلزم في كل الأحوال الربط بين أداة تجرime وطبيعة السلوك الإجرامي، كما أن الفصل في صفة ما يضبط من أدوات ومعدات وآلات هو من المسائل الموضوعية المتروكة لتقديرها للقاضي الموضوع، ويستعين في ذلك - بطبيعة الحال - بكثير من الخبراء والفنيين .

ويحتم الرأي والخلاف عندما نحاول استخلاص القصد الجنائي في هذه الجريمة " الحيازة " وعلى فرض امتقاسية القياس مع تجريم المادة ٢٠٤ مكرر (ب) ، فقد تسقط الجريمة برمتها حيث انتكأ الفقه هذه الجريمة " التحضيرية " على أساس أنه ليس من المقبول اعتبار حيازة أي أداة تصلح أو قد تستخدم في أعمال تكتيد أو تزيف عملة فعلا في جريمة جنائية (مع الفراض التسليم باعتبار العملة الإلكترونية من قبيل العملات).

بالإضافة إلى هجر فكرة الفراض القصد الجنائي ولو على سبيل الاستثناء.

واعتقاد أن المواجهة التشريعية السليمة تستوجب من المشرع عند معالجته لهذه النوعية المستحدثة من الجرائم، وألذا بما جرى العمل به في التشريعات الأجنبية الأخرى كالتشريع الأمريكي والتشريع الإيطالي وغيرها أن يضع مواصفات دقيقة للآلات والأدوات التي تشكل حيازتها خطراً على العملات الإلكترونية وهذا التحديد الدقيق - رغم صعوبة - فهو ميسور بالاستعانة بكثير من الخبراء والفنيين.....

وقد أن الأوان لاستحداث مركز متقدم للحماية الإلكترونية على غرار المراكز المتخصصة في الدول المختلفة وتحديد " بصمة " خاصة لكل جهاز لسهولة التعرف عليه وحتى يمكن مساهمته في اتخاذ العدالة العملية وليس الآلية.

ومثل هذه الحالات تتشابه مع تزيف العملات بكل اشكاله الحديثة
ولكن بصورة اكثر سهولة وخفية منها. (١)

-
- (١) حول الاشكال الحديثة للتزيف " التقليدي" التي استخدم فيها بعض اجهزة الكمبيوتر راجع:
- عدة مقالات للواء/ حسن الانفي مدير الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة- مجلة الامن العام- لعام
١٩٨٧م ولكننا هنا نستخدم عند تطبيق المادة ٢٠٢ ع الخاصة بتزيف وتزوير العملة بما يشترطه النص
من كون هذه الآلات او الادوات المستخدمة في التقليد او التزيف تصلح بطبيعتها لصنع عملة؟؟
ففي حالة امتناع هذا الشرط تكون اامم جريمة مستحيلة الوقوع "استحالة مطلقة".
- راجع كتابنا: التزيف والتزوير- المرجع السابق- ص ٤٠، ص ٤١.
- انظر: نقض: جلسة ٢٤-١٢-١٩٨٦م من (٥٦) ق.
- نقض : جلسة ٢٢-٢-١٩٨٤م من (٥٣) ق.
- نقض : جلسة ١٣-٤-١٩٧٠م الطعن رقم (٢٣٣) لسنة (٤٠) ق ١٩٧٠م.

الغوم الثالث

اللقوم المتطايوة : Micro payment

استحدثت التكنولوجيا المعاصرة نوع جديد من التصديقات متناهية الصغر تتطايير بمجرد وضعها على الآلة لإتمام صفقة ما بحيث يصعب استرجاعها او التعرف عليها. (١)

ففى كثير من برامج الحاسبات الآلية Software التى تستخدم شبكة الإنترنت بيانات او محررات يتم تداولها فى مقابل عملة ما تنتهى بمجرد الموافقة على قبولها عرف بنظام Micro payment.

ويخصص هذا النظام لشراء برامج التسلية والاغانى والمقطوعات الموسيقية او الاستماع اليها ومن اشهر وسائل هذا النظام.

نظام " موندكس Mondex " التابع لشركة ماستر كارد master card ونظام " فيزكاكاش Visa cash & ونظام " سبير كوين - Cyber coin

(١) وهو ما يحدث فعلا فى بعض الدول اهمها واشهرها " سنغافورة " ومن اشهر البطاقات الذكية فى العالم Mondex التابعة لشركة ماستر كارد Master card
أنظر فى ذلك:

- الدكتور/ هند محمد حامد: التجارة الالكترونية فى المجال السياحى ، رسالة كلية السياحة والفنادق - جامعة حلوان - ٢٠٠٣م - ص ١١٤.

- أنظر كذلك لمزيد من الايضاح عن استخدامات البطاقة الذكية فى المجال السياحى:

- Rajan (V.K) : " E-Government & E- Business; IDSC
E - Business & Development conference, Cairo ,
cicc, feb (12-15) 2001.

- Rudy Ganna: "Omniticket" ; IDSC, conference Cairo , op , cit , 2001.

ولا مرأء فى اعتبار هذا الشكل الاخير " الكوين - coin من قبيل العملة = بالمفهوم الواسع = باعتبارة رغم صغره - Micro = من وسائل المعاملات ، وأداة وفاء، ووسيلة من وسائل الدفع والابراء يترتب على السماح بتداولها وجوب حمايتها جنائيا وقد تتصاعد درجة الحماية الجنائية إذا انفردت الدولة باصدارها وحددت لها قيمة اسمية تصدر بها على غرار النقود.

ولكن الصعوبة فى " تقرير مثل هذه الحماية الجنائية ترجع الى التردد فى استخدام هذه العملة الصغيرة حتى الان كبديل للعملة التقليدية ، وإلى عدم الاستقرار عليها وتغييرها وتبديلها وإيقافها باستمرار نتيجة ما تتعرض له من اعمال تقليد وتصنيع، وأحجام كثير من جهات اصدارها عن دفعها للتداول.

وبالإحجام عن التداول القانونى تنقلص الحماية الجنائية ، فإذا ما فقدت العملة تداولها لا يخضع " تعريفها للتجريم (م ٢٠٢ع).

وقد يمتنع التداول صراحة او ضمنا بسبب كثير من الاعتبارات الاقتصادية او التجارية او حتى الفنية وبالتالي يتوقف حمايتها على مدى استقرارها.

الفرع الرابع

المحركات البلاستيكية

أولاً: البطاقات الذكية Smart cards - (١)

البطاقات الذكية جيل جديد من المحركات البلاستيكية يستخدم في أعمال التجارة الإلكترونية كبديل للنقد أو العملة.

ويحمل هذا المحرر البلاستيكي توقيع صاحبه سلفاً ويكفى للمصانقة عليه مجرد تمريره على آلة خاصة تلتقط بيانات المحرر وتصديق صاحبه عليه.

وتمتاز هذه النوعية الجديدة من المحركات البلاستيكية بدرجة عالية من الامان ومن الضمان من خلال توفيرها لمواصفات ومقاييس خاصة محددة بدقة متناهية من قبل منظمة "ISO".

وتتكون هذه البطاقات من رقاقات الكترونية دقيقة او
"Chip" تعمل بطريقة معقدة، ويمكن استخدامها لتخزين بعض البيانات عليها كما يمكن استرجاعها كذلك، وبالتالي فهي تعمل كشبه حاسب آلي.

(١) يرى البعض النراج البطاقات الذكية تحت بند الاموال البلاستيكية Plastic noney ، بينما يرى البعض الاخر إدراجها ضمن النقود الإلكترونية Digital money مثل البطاقات العادية ولكن الحقيقة ان كلاهما مختلف فالبطاقة البلاستيكية تستخدم عادة في سحب المبالغ من الأرصدة والبنوك فقط في حين ان البطاقات الذكية يمكن استخدامها في الشراء وسحب الارصدة كما يمكن تخزين قيم النقود فعليا عليها هي نفسها .

- M El monsory : Banks. Com : smart cards in banking E- Connerce exhibition , Cairo , Ramsis
. Helton 2-5/4/ 2002; p : 1.

وتتضمن هذه المحررات البلاستيكية بيانات خاصة عن صاحبها مثل اسمه، وعنوانه، والمصرف المصدر لها، وحدود الصرف، ومكانه، وتاريخه وباختصار شديد تتضمن كذلك تاريخ حياة صاحبها كله.

وتعتبر هذه المحررات الموثقة مضادة لكثير من عمليات التزوير أو التزوير أو سوء الاستخدام من جانب الغير " الاستعمال غير المشروع" بما تحتوية من شرائط ممغنطة، وصورة فوتوغرافية (مثل جواز السفر)، ورقم سري، ومنعه من اقتحام الغلاف الخارجى لها.

ويرى البعض ان مثل هذا الجيل الجديد من المحررات سيكون بمثابة شهادة ميلاد جديدة للإنسان يحملها معه أينما ذهب يستخدمها فى جميع معاملاته الانسانية ، وتحمل باتساعها ليس فقط توقيعات صاحبها وبياناته بل ايضا بصماته، وجيناته، وصفاته ويمكن ان تستوعب بعض المتغيرات البيولوجية التى يصادفها الشخص، وبالتالي يمكن اعتبارها كمدخل بيولوجى للإنسان Bio-metrics (١)

وقد شاع مؤخراً استخدام مثل هذه البطاقات الذكية فى عمليات غسل الأموال عن طريق تمريرها عبر عدة بنوك عالمية منتشرة فى اكثر من دولة بغرض اخفائها ومن ثم " تبيضها" دون حاجة إلى التأكد من هوية صاحبها او الرجوع الى طرف ثالث (البنك) للتأكد من وجود مبالغ

(١) يقصد بالمدخل البيولوجى جميع البيانات DATA التى تستخدم فى التعرف على الفرد من خلال احدى صفاته المميزة له مثل بصمة الاصبع التقنية والبصمات الاخرى مثل بصمة الأذن، والعين والصوت وحديثا بصمة السير التى لا تتشابه مطلقا، وكذلك بصمة الدنا DNA، وأيضا التوقيعات التى تستخدمها بالاضافة الى صورته الشخصية وبهذا التكامل فى البيانات تصبح المحررات الجديدة البلاستيكية اكثر الوثائق مصداقية.

مالية فى حسابها لأن نفس البطاقة مزودة بذاكرة تحمل قيمتها او قدرتها المالية^(١).

كما كثر استخدامها فى المجال السياحى كبطاقة نقل Magnetic stripe ticket .

ومن المتاح استخدامها كبديل لجواز السفر التقليدى تصدر من وزارة الخارجية او من مكاتب الهجرة.

ثانياً: الشيكات الإلكترونية Electronic checks

تمكنت التكنولوجيا المعاصرة من اقتحام أقصى مواطن الخصوصية المالية للفرد من خلال استحداث ما عرف بالشيكات الإلكترونية .

والشيك الإلكتروني عبارة عن رسالة تحتوى على جميع البيانات التى يمكن ان نجدها بالشيك الورقى التقليدى ، يتم تحريره وارساله إلكترونياً عبر أى وسيلة الكترونية كالفاكس او البريد الإلكتروني وتكون جميع توقيعاته الكترونية او رقمية : Digital

(١) يستغرق هذه البطاقات الذكية عن نظيرها بسعتها التخزينية الكبيرة التى قد تصل إلى حوالى (٢٠٠) كيلو بايت مقارنة بسعة غيرها التى تصل إلى (١٦) كيلو بايت. وقد كثر استخدامها مؤخراً فى تحويل النقود بسهولة كبيرة دون حاجة لكثير من التوقيعات والتصديقات كما تستخدم كهوية شخصية او بطاقة صحية او تذكرة طائرات وكبطاقة تأمينية . كما استخدمت فى الإنترنت لتلقى البريد الإلكتروني كبديل للشفرات او الرموز غير الامنة. الدكتور/ رياض فتح الله بصله: " جرائم بطاقات الائتمان " دراسة معرفية تحليلية لمكوناتها واساليب تزييفها - الطبعة الاولى - دار الشروق - القاهرة ١٩٩٥م ص ١٢٦ وبعبارة.

والمقصود بالتوقيع الإلكتروني - كما أسلفنا - نوع من أنواع التشفير المستخدم للتوقيع على الوثائق والمحركات الكترونيا، يؤكد هو المرسل.

وبضمن هذا التوقيع "وسيط بنكي" - يتولى منح هذه الشيكات وإصدارها بعد تسجيل عديد من البيانات الخاصة بالفرد أهمها تحديد توقيع الكتروني "سري"، ويستمد حجته من خلال بعض المواصفات الفنية القياسية "الرقمية" (١)

وخلاصة لما سبق نقف على حقيقة فعلية املتها التطورات والتغيرات العالمية وفرضت نفسها بقوة على اخطر مجالات المعاملات الانسانية "التجارية" من خلال استحداث ما عرف بالمحركات الإلكترونية .

وقد اعترف العالم - من خلال استقرار المعاملات الإلكترونية - بمثل هذه المحركات واسبغ عليها الحجية القانونية لما لها من قيمة وبما ترتبه من مراكز قانونية .

ويؤكد هذا الاعتراف ضرورة الربط بين المحرر في ذاته وبين محتواه الوظيفي. فالمحرر مستند لمحتواه ، والمستند قيمته في اثبات محتواه.

(١) الدكتور/ رافت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية * - المرجع السابق ذكره - ص ٧١.

- تقارير وزارة الاتصالات والمعلومات حول الخطة القومية للمعلومات - القاهرة - ابريل ٢٠٠٢ م ص ٧.

- انظر كذلك:

- Sherif Kassem : Electronic commerce; Caoro, Delta information , Pechnology institute , 2000, p: 19.
- Mathieu Baunonl : " M- Commerce , WAP , Cairo telecomp cicc, (16-19) Jan 2001.
- http : // www . mobinil - com / en/ business/ inside / product. Thm, 18/ 01/ 2002, pp: 3.

كما ان وظيفة المحرر هي استخدامه " كوسيلة للاثبات " في محيط العلاقات القانونية .

وقد نجحت التكنولوجيا المعاصرة في سد كثير من الثغرات الفنية، وتأمين كثير من وسائل واساليب التوقيع على تلك المحررات التي يتم تبادلها عبر الإنترنت ، وأنفقت المنظمات العالمية والمؤسسات المالية على قصر التعامل بمثل هذه المحررات الإلكترونية في مجال التجارة الإلكترونية اعتبارا من الأول من ابريل عام ٢٠٠١م.

وعلى الرغم من الاهمية العظمى والمكاسب الكبرى التي يمكن ان تنالها مصر من انضمامها الى هذا العالم الالكتروني ، فقد اعربت كثير من البنوك الكبرى عن قلقها وبالتالي عدم قدرتها على الانضمام لهذا لمجتمع المتنامي بسبب عدم وجود البيئة القانونية المناسبة التي تضمن مصداقية التجارة الإلكترونية ، بالاضافة الى عدم اخفاء بقدرتها على التعامل مع نظم الدفع الإلكترونية بحجة عدم تأهيلها - حتى الان - للقيام بهذا الدور : On-line

وطالبت بايجاد بدائل -مقبوله- لهذا الدور : Off-line - (١)

(١) عديد من النشرات الاقتصادية الصادرة عن بنك مصر كلول بنك يستخدم الإنترنت كارد Internet card خاصة للنشرة الاقتصادية للسنة الثالثة والاربعون - العدد الثاني ٢٠٠٠م - ص ٢٢.
- National Bank of Egypt : @ Hly internet card , www. Nbe. Com . eg . 15/04/2001. Pp: 1.

المطلب الرابع

القيمة اثباتية للبيانات الرقمية :

Evidential value of data messages

الفرع الأول

شروط الأصل: Original

تردد الفقه والقضاء كثيراً في قبول البيانات والرسائل الالكترونية كدليل اثباتي للمحررات التزاماً بما تستوجبه النصوص القانونية التقليدية من توافر شرط الأصل المكتوب للمحررات

Requirement for an original

ويفترض هذا الشرط امكانية تجسيد البيانات التي يترتب عليها المراكز القانونية وسهولة استقرائها والتعرف عليها، وكذلك مضاماتها بأي محررات اخرى يمكن تقليدها او اصطناعها تزويراً للأصل..

وتضمن الوثيقة او المحرر الاصلى صحة المعلومات الواردة بها، وعدم تحريفها بأي شكل من الاشكال المادية او المعنوية، وبالتالي تمييزها عن غيرها من المحررات المصورة او المنسوخة.

ويحتل شرط توافر الأصل "Original" أهمية خاصة في بعض المحررات مثل الشيك والكمبيالة وسندات الملكية ، والعقود المدنية والتجارية، وسندات الشحن وأذونات التسليم، والتوكيلات الرسمية وغير

ذلك من الاشكال الورقية التى يستلزم القانون تحريرها وتوثيقها وتسجيلها للاعتراف بقيمتها الاتباتية .

ويمثل هذا الشرط عقبة كؤود تعترض تطوير التجارة الالكترونية كشكل من اشكال المعاملات الإنسانية الملحة التى فرضتها طبيعة المعاملات الالكترونية جميعا....

وقد عالج القانون النموذجى "الاونسيترال" هذه المسألة فى اطار من الموائمة بين اعتبارات النصوص التقليدية، ومتطلبات التطورات العالمية بما نص عليه من ضرورة مراعاة استيفاء الشروط الشكلية التى تتطلبها القوانين = كشرط الأصل - ضماناً لسلامة البيانات والمعلومات الجوهرية التى يتضمنها المحرر ولتلى تكسبه القيمة الاتباتية .

ومع ان القانون النموذجى كرر الشرط القانونى من ضرورة مراعاة الشكل = وجود الأصل - إلا أنه ربط بين هذا الشكل وبين الغاية منه وهى امكانية التأكد من سلامة ما يحتوى المحرر من بيانات جوهرية.

ولما كان البيان الجوهري فى المحرر يختلف بحسب طبيعة هذا المحرر ونوعيته وما اعد المحرر لأثباته اصلاً - حسب الراجع من الفقه - يتحقق الشكل محل الحماية القانونية إذا وجد ما يعول عليه لتأكيد سلامة محتوى المحرر منذ لحظة انشائه واتمامه بالتوقيع عليه (الالكترونى)^(١)

(١) وقد توافرت التقنيات الحديثة التى يمكن الاعتماد عليها تماماً للتأكد من صحة وكمال مثل هذه البيانات كما سبق ان اوضحنا بحيث تحوز هذه المحررات الجديدة قيمتها الثبوتية لدى القضاء - راجع لمزيد من التفصيل امالة " الاونكتاد" المرجع سابق ذكره من ٣١-٣٣.

وبناء على ذلك يتمتع لنكار أى قيمة للمحررات الإلكترونية لمجرد عدم توافر الاصل المكتوب تأسيساً على ان مثل هذه المحررات تعتبر هى الاداة والوسيلة الطبيعية الموائمة فى التعامل مع البيئة الإلكترونية .

ويترتب على ذلك امكان قبول ايه بدائل اخرى " غير مكتوبة كأصل " = كدليل اثبات فى اية اجراءات قانونية طالما تساوت فى قناعتها مع الشكل الاصلى للمكتوب.

ويضمن تقرير قبول هذا البديل " الرقى " الحيلولة دون قبول المحررات البيانية كدليل اثبات لمجرد انها رقمية او بيانية أو بدعى انها ليست فى شكلها الاصلى.

وتستأفر حجية مثل هذا البديل فى الاثبات بمجرد وجود اسباب معقولة يمكن ان يعول عليها. (١)

(١) تسعى مشروع قانون التجارة الإلكترونية المصرى مبدأ المساواة بين المحررات الإلكترونية والمحررات الورقية العرفية من حيث الحجية - كما اسلفنا - ويترك للقاضى حرية تكوين قناعته فى تقدير القيمة اثباتية لهذه المحررات بشرط توافر الحدين الموضوعى والشكلى الذى يطمان بهما القاضى على ان معاملة الكترونية قد وقعت بالفعل فإذا لم يطمان القاضى الى مثل هذا الدليل فقد تخضع الدعوى للرفض ويمتد هذا الاطمئنان ويتأسس اعتماداً على بعض المقدمات للمشروعة الواجبه عند استيفاء الدليل فى مرحلة الاولى التى تشرف عليها النيابة العامة وخاصة عندما تصدر الاذن بالضبط والتفتيش فى احدى جرائم الإنترنت. وهو ما يتطلب دراية فنية عالية حتى يكون الاجراء منتجاً لاثارة عند طرح الدليل امام القضاء. وعند هذه النقطة يثور كثير من الخلاف حول سلطة اصدار الاذن بالضبط والتفتيش ، وهل هى النيابة العامة كسلطة تحقيق تنفرد بالحق فى الاذن بضبط الاجهزة محل الجريمة ، ام يجب اصدار هذا الاذن من القاضى الجزلى باعتبار ان الاذن بالتفتيش فى حالة جرائم الإنترنت انما هو فى الحقيقة اذن بمراقبة المظومات (م ٥٩ اجراءات جنائية) فكل هذه الصعوبات تجعل من الصير على القاضى تكوين قناعته وبقائه ، ما لم يساعده المشرع بنصوص قانونية موضوعية واجرائية متكاملة تضمن حماية هذه المصالح المعنية بالتحريم .

- الدكتور/ محمد محى الدين عوض، مشكلات السياسة الجنائية المعاصرة فى جرائم الكمبيوتر - دار النهضة ، ١٩٩٣م ص ٦٣ .
- الدكتور / عبد العظيم وزير، شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار النهضة - ١٩٩٣م ، ص ٣٥ .

وتعتمد عملية التعويل على الدليل فى الاثبات على تفهم شكل رسالة البيانات والطريقة التى استخدمت فى النّاج او تخزين او ابلاغ الرسالة، وعلى الطريقة التى استخدمت فى تأمين المعلومات التى تحتويها، وأسلوب التعرف على هوية منشئها ، وكلها امور فنية يستعين عليها القاضى بأهل الخبرة وصولاً لتكوين قناعته.

الفرع الثاني

قابلية المعمرات الإلكترونية للتداول

تصطدم صعوبات الحجية القانونية للمحمرات الاللكترونية مع قابلية مثل هذه المحمرات للتداول ولا سيما فى بعض المجالات الهامة مثل مجال التجارة باعتباره من اكثر المجالات الحياتية حساسية واكثرها تعرضا لاعمال الغش والعبث والتزييف والتزوير.

فقد ينجم - ترتيبا على هذه الطبيعة الحساسة = للتعاملات التجارية كثير من القلق والتردد بين عناصر هذا القطاع فى قبول التعامل مع هذا البديل الاللكترونى كنظير للاصل الورقى التقليدى المثبت للملكية والقابل للتداول فى علانية وبدرجة عالية من الضمان.

ولكن سرعان ما يذرب هذا القلق ويتلاشى ذلك التردد عندما تستقر المعاملات على هذا الشكل المستحدث كبداىل لها نظير فى نفس الوسط او البيئة التجارية القانونية .

فى هذا الوسط التجارى يعرف بما يسمى " قسائم التبادل " مثل سندات الشحن وأذونات التسليم، ووثائق الوصول وغير ذلك من البدائل غير التقليدية التى تستخدم فى المجال السياحى كنظير للنقود مثل الشيكات السياحية، والقسائم السياحية او VOUCHERS.

وتحوز مثل هذه البدائل التي تستخدم كأداة للوفاء أو للدفع كبديل للسلعة أو للخدمة نفس القيمة والحماية القانونية التي يتمتع بها نظيرها التقليدي..

وتتوافر هذه الحماية بمجرد الحيازة المادية لهذه القسائم التي يتم بها التعامل مثلما يتوفر للحيازة المادية للشئ المنقول.

وتحقيقاً لأقصى قدر من الحماية القانونية لتداول مثل هذه المحررات يمكن قصرها على مرحلة واحدة من التبادل ، بمعنى حصر نطاق " التداول " في شخص واحد فقط " بالتبادل " .^(١)

وتثير قضية " التبادل " لا " التداول " باعتبارها مرحلة وسطى أقل نطاقاً من مرحلة التداول التي يشترطها القانون لاسباغ حمايته على المحررات، كثير من الصعوبات التي قد يترتب عليها تقلص الحماية الجنائية يمكن هذا الشكل من المحررات برمتها.

فشرط " التداول " التقليدي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بشرط الضرر "المفترض" في قيام جريمة تزوير المحررات. ويتفرع عن هذا الشرط المفترض " الضرر " اثاره كثير من انواعه مثل الضرر الحال

(١) نظر لصعوبة اثبات هذه الجرائم لتطير ادلتها وسهولة طمسها أو محوها دون ان تترك اي أثر، تركزت الجهود التقنية في استحداث وسائل تأمينية جديدة عرفت بمسمى " بصمة المعلومات " يمكن من خلالها تتبع الفاعل في الجريمة بعد التقاط هذه البصمة من على اجهزته، وتستركز الجهود القانونية الحالية على استنباط وسائل قانونية " تكنولوجية " تضمن قابلية تداول المحرر الالكتروني في بيئة الكترونية على اساس ان مثل هذه البيئة هي الضابط الحاكم لهذا التداول، ولن يحدث تدخل تشريعي في الوقت القريب ما لم يتم اعداد هذه البيئة التكنولوجية جيداً في اطار التحليل العمى النقسي لاساءة استخدامها وهذا ما نحاوله ببحثنا.

العاجل، والضرر اليقيني ، والضرر المحتمل او المتصور وكلها اشكال لهذا الشرط المفترض الذي لا يتحقق إلا بالتداول.

فالضرر يتحقق " حالاً" بالتداول ويكون ظاهراً جلياً وملموساً، يتجلى في الاثر الظاهر بالمجنى عليه او يتجلى في استثمار الجاني لنتاج فعلته.^(١)

وتتصاعد درجات الاحتمال وتتراوح بين اليقين والتوقع بحسب طبيعة المحرر المزور، ومناخ استعماله واساليب الاستعمال، فقد يضيق نطاقها احياناً، وقد تكون متصورة احياناً اخرى حسب كل حالة على حدة.

والعقاب متصور في كل الحالات متى ثبت احتمال وقوع الضرر باى درجة وعلى اى شكل طالما كان من شأنه الماس بالحقوق والمصلحة المحمية^(٢)

(١) يعنى هذا ان استعمال المحرر المزور قد لا يأتى في كل الأحوال بنتائج استعماله ، وبالتالي قد لا يتحقق الضرر الفعلي وذلك كما في حالة ضبط واقعة للتزوير او اكتشاف المجنى عليه لها او الطعن فيه. وعلى ذلك قد يكون الضرر المادى " الحال" اكثر صعوبة من تصور احتمال وقوعه.

(٢) نقول محكمة النقض في ذلك: أنه إذا رُئي أن الضرر قد كان وقت تدارفه الجريمة محتمل للوقوع ولم يكن مستحيل للتصور، وتوافرت الأركان الأخرى في ذات الوقت كان فعل التزوير يستحق العقاب ، مهما طرأ بعد ذلك من ظروف يمكن أن تحول دون وقوع الضرر أو تمنع احتمال وقوعه....

انظر نقض: ٢٧ / ٥ / ١٩٤٠ م - مج (٥) رقم (١١٥)

نقض : ١٠ / ١٢ / ١٩٤٥ م مج (٧) رقم (٣٨٧) .

نقض : ١٤ / ١٠ / ١٩٨٧ م س (٥٧) ق.

نقض : ٢١ / ١ / ١٩٨٧ م الطعن (٦٠٣٣) س (٥٦) ق.

ويبدو أن الصعوبة هنا تتعلق ببحث مدى الصلة بين الضرر وبين قوة المحرر في الإثبات وهي مسألة موضوعية وليست قانونية تتعلق بوقت الضرر.

والضابط في اعتبار الضرر - إما كان نوعه أو شكله ودرجته - هو وقت ارتكاب الجريمة لا بعدها. ففي حالتى التيقن والاحتمال أو التصور يستوجب العقاب، ويتحقق ذلك بتصور التبادل كما يتحقق بتصور التداول الأكثر نطاقاً.^(١)

والجدير بالملاحظة: أن مثل هذا الضابط الخاص باستظهار ظروف الضرر ووقته لا محل له بداهة إلا في حالات التزوير المادى، وأما في حالات التزوير المعنوى فمن الضرورى بحث الصلة بين الضرر ومدى قوة المحرر في الإثبات ولو كشرط اضافى^(٢)

(١) استعان بعض الفقه فى وضع " ضابط ماعنى " للفرقة بين الضرر المتصور أو المحتمل وبين الضرر غير المحتمل أو المستحيل بوجهة نظر " جارو " التى تضيف الى عناصر الجريمة وارتكابها عناصر أخرى أهمها قوة المحرر فى الإثبات ، أو مدى الصلة بين الضرر وقوة المحرر فى الإثبات ، وهو ما يساعد كثيراً على اسباغ الحماية الجنائية على كثير من المحررات المستحدثة

" غير التقليدية " خاصة وأن المحررات تختلف فى قوتها والواعها ودرجاتها بحسب طبيعتها.

(٢) وفقاً لنظرية " جارو " لا محل لهذا الضابط الا حيث يكون الضرر غير ظاهر أو غير واضح الاحتمال وهذا يستلزم لأعمال الضابط التفرقة بين نوعى المحررات الأولى وهى التى يعترف لها القانون بقوة الإثبات مثل المحررات الرسمية (وبعض المحررات العرفية كالخطوة ، والمستندات ، والدفاتر المالية والثانية وهى التى لا يعترف لها القانون بقوة الإثبات مثل الخطابات والفواتير وكشوف الحساب وما يشابهها . وقد حسم المشرع هذه المسألة عندما اعترف للمحررات الالكترونية بقوة الإثبات .

وقد قضت محكمة النقض: بان مسألة امكان حصول الضرر من التزوير او عدم امكان ذلك هي مسألة متعلقة بالوقائع موكل تقديرها الى محكمة الموضوع ولا سلطان لمحكمة النقض على ما ترتبه محكمة الموضوع في ذلك ما دامت لم تخالف حكماً من أحكام القانون.^(١)

فالمسألة إذن تتعلق بالكفاية التدليلية التي تعتمد على الإدارة العلمية والفنية للدليل التي بنيت عليه المحكمة قناعتها.

وترتبياً على ما سبق يتحقق الضرر بالتبادل كما يتحقق بالتداول، ويتمثل في الكذب الواقع على المحرر كشكل خاص من اشكال البيانات.^(٢)

(١) تواترت احكام النقض على ذلك منذ نقض ١٩٣٤/٥/٢٨ م مع (٢) رقم (٢٥٤) وحتى الآن نظراً:

- الدكتور/ رعووف عبيد - المرجع السابق - ص ٢١٨، ٢٢٩.
- الدكتورة/ أمل عثمان - المرجع السابق - هامش ص ٣٧٠-٣٧١.
- الدكتور/ محمود نجيب حسنى - شرح قانون الاجراءات الجنائية - دار النهضة ١٩٨٧ م ص ٢٨٥.
- الدكتور/ عبد العظيم وزير - الجواب الاجرائية لجرائم الموظفين - دار النهضة ١٩٨٧ م ص ٢٠٨.
- الدكتور/ على راشد : مناهج رسمية المحرر في جريمة التزوير - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - السنة الثمانية - العدد (١) ص ٦١، ٦٢.
- الدكتور/ محمد مؤنس محب الدين : جرائم التزيف والتزوير - مرجع سابق - ص ٣٤١ ص ٣٤٤.
- (٢) كان الفكر التقليدى يتجه الى حصر شكل المحرر فى "المكتوب" على اساس ان هذا المكتوب او المسطور يتضمن الاحاطة بمعلومة او "علم" معين يرتب حكماً خاصاً.
- وفى لغة العرب الكاتب هو العالم، ومعنى يكتبون "يسطرون" او الخط بالكتابة، وبالتالي كان يجب ان يتم تغيير الحقيقة عن طريق الخط كتابة ليخضع لنطاق التزوير، فبذا وقع تغيير الحقيقة بقول او فعل "غير الكتابية" خرج عن هذا النطاق..
- ولم يضع المشرع المصرى تعريفاً "للمحرر" محل الحماية الجنائية، وإنما ذكر نماذج وصفية له مبعثرة فى نصوص القانون المدنى والقانون العقابى لتضفى عليه شكل معين او مظهر خاص يستوجب الحماية القانونية.

- راجع المادة (٢١١) والمادة (٢١٤ مكرر) من قانون العقوبات، المادة (٣٩٠) من قانون المدنى..
- الدكتور/ عبد العظيم وزير: للجواب الاجرائية لجرائم الموظفين - دار النهضة ١٩٨٧ م ص ١٨٦ وما بعدها.

وايا كان الخلاف حول مدى الاعتداد بمضمون المحرر وحجيته فى
الاثبات، يبدو ان الاتفاق يتخذ على ان يشمل المحرر تعبيراً صادقاً عن
إرادة صاحبه، وهو عين الحقيقة محل الحماية . (١)

وينعقد الاجماع فى الفقه والقضاء = كما قلنا = على الربط بين
الضرر والتزوير وعلى اساس ان نظرية الضرر لا تتعلق بفكرة المحرر
فى ذاته بل بما له من قيمة قانونية فلا عقاب على جريمة وقعت على
محرر معدوم فى قيمته القانونية وذلك لانقضاء الضرر وليس لأنقضاء
المحرر.

وقد درج قضاء النقض على الاعتداد بالمحررات الباطلة طالما
ترتب عليها ضرر، حماية للثقة الملازمة للمحرر، وفى ضوء علة
التجريم. وفى محاولة لتحديد موقع جريمة التبادل الالكترونى عبر
الانترنت ضمن جرائم التزوير المادى التى حصرها القانون المصرى فى
نص المادة ٢١١ ع، يمكننا الإقتراب من الصورة الثالثة التى حددت
التزوير فى وضع اسماء و صور اشخاص آخرين مزورة.

والمقصود بهذه الصورة من صور التزوير ان " يتسمى " شخص
باسم آخر ويتعامل مع الغير بهذه الصفة وتتعدد صور هذه الطريقة وتقع

(١) وبالتالى فكل تجريم بالتزوير يعتمد على تغيير هذه الحقيقة التى اراد صاحبها اثباتها ، وبسبب لا
يترتب على هذا التغيير الماس بالمصالح المحمية الا إذا كان للمحرر قوة معينة فى الاثبات ، ومهما كان
الخلاف حول مدى هذه القوة اثباتية .
ويؤكد الواقع العملى اتفاق كل الاتجاهات على هذه الحقيقة وليس الاختلاف.

فى اشكال كثيرة تتصرف الى انتحال اسم غير الاسم الحقيقى أو " استبدال الاشخاص " على نحو يجعل شخص حاضر فى محرر لم يكن حاضراً فيه. (١) فعلى سبيل المثال من يوقع على محرر بامضاء شخص آخر أو وضع ختمه عليه، أو ان يوقع على محرر بامضاء أو ختم أو علامة مقلدة لشخص لم يشترك فى تحريره بايه صفة من الصفات ، أو ان يصطنع محرراً برمته وينسبه كذبا الى شخص آخر، فكلها افعال يستوعبها نص المادة ٢١١ع فى صورته الثالثة.

فهذه الصورة المستحدثة بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٤م تتناول تجريم تغيير الحقيقة الواقع على المحرر بأسلوب جديد على خلاف التغيير الواقع على البيانات المكتوبة أو الأرقام وبالتالي فهي تقترب من تغييرات الشكل المفروض أكثر من اقترابها من تغيير مضمون المحرر. (٢)

(١) يعيب كثير من الفقه على " تكتيك " هذه الصورة فى التجريم حيث انها جاءت ركيزة الاسلوب، غامضة المقصد، مترادفة فى معانيها مع غيرها من الصور، ومتداخلة كثيراً مع غيرها من طرق التزوير الأخرى خاصة الأولى التى جرمت وضع امضاءات أو اختتام مزورة، كما أنها تتداخل مع صور التزوير المعنوى على الرغم انها اوسع منها.

- الدكتور/ رعووف عبيد: المرجع السابق ص ٢٥٥ .
- الدكتور/ مملون سلامة - المرجع السابق - ص ٤٠ وما بعدها،
- الدكتورة/ آمال عثمان - المرجع السابق ٤١٤ وهامش ص ٤١٣.

(٢) تتضمن هذه الطريقة من طرق التزوير المادى صورتين الأولى: وضع صورة الشخص بخلاف الحقيقة، والثانية وهى التى نهمنا: وضع اسماء مزورة فى صلب المحرر سواء فى المكان المخصص للتوقيع أو فى أى مكان آخر ولكن يجب ان يتم فعل " الوضع " فى محرر قائم . فإذا ما استخدم الشخص اسم آخر " شفاهة " دون وضعه كتابه فى محرر لا تتوالى جريمة التزوير .. وبالتالي لا تستوعب هذه الصورة افعال تغيير الحقيقة = المناظرة = على المحرر الالكترونى ، وإنما قد تخضع لأوصاف أخرى مثل " جريمة التسمي " أو قد تشكل جنحه نصب " باتخاذ اسم كاذب، وهى أوصاف لا تخضع اغراض الحماية للمحررات الجديدة؟

الفهم الثالث

التداول العـوـر

لا يكفى لتجريم سلوك الفاعل بالتبادل الالكتروني المزور ان يسلك
احدى طرق التزوير التى حددها المشرع، بل يجب ان يترتب على سلوكه
نتيجة خاصة هى تغير الحقيقة ليقع تحت طائلة العقاب.

والحقيقة فى المحرر الالكتروني ذات "طبيعة خاصة" يحتل بها
مكانة عالية تستوجب الحماية الجنائية لها وهى مقصد التشريع وغايته.

والمقصود بتغيير الحقيقة كجوهر التزوير، وعلـة التجريم هو
الكذب والتضليل فى مضمون المحرر، وما اعد لاثباته، وليس مجرد
الواقعة الاجرامية المادية.

والمقصود بالحقيقة هنا هى حقيقة مضمون ما اعد المحرر لاثباته
وليس الحقيقة الفعلية ، حيث يودى العبث بهذا المضمون الى انتهاك
المصالح المحمية بالتشريع.

وفى اطار العلاقات التجارية الالكترونية يتعرض المحرر
الالكترونى اثناء مراحل تداوله لكثير من التعديل والتغيير فى مضمونه
ومحتواه فهل يعتبر مثل هذا التغيير تزويراً؟

لا شك انه فى مثل هذه الحالات التى قد ينصب فيها التغيير على الحقيقة، قد يكون تزويراً ما لم يقع ممن يملكه دون ضرر أو اضرار.

وقد يحدث ان " يتوهم " شخص انه يغير الحقيقة فلا يعد ذلك تزويراً ما دامت الحقيقة لم يطرأ عليها اى تغيير فعلى خلافاً لظنه او وهمه ، والا كان معنى ذلك العقاب على ما يسمى " الجريمة الوهمية " وهى الجريمة المستحيلة استحالة مطلقة وقانونية فى اقصى صورها. وعلى ذلك:

فقد يتم تغيير الحقيقة اما بمعرفة صاحب الشأن نفسه أو من قبل الغير وهو ما تكلفت بعلاجه النصوص الجنائية، كما قد يتم تغيير الحقيقة بمعرفة كلا المتعاقدين - وعلى نحو خفى - يخفى العلاقة بينهما وهى ما يسمى " بالصورية " وهنا تتضارب القوانين العامة ويخلو القانون العقابى من حكم لها.

ففى الحالات التى يتولى فيها صاحب الشأن اثبات بيانات المحرر من تلقاء نفسه او يعهد بذلك لغيره او يغيرها، لا يخضع للقانون طالما لم يمس حقاً او مركزاً للغير، وذلك باستثناء الاحوال التى يجعل المشرع فيها للاقرارات الفردية قوة فى الاثبات فإذا اقتصر تغيير الحقيقة فى المحرر على البيانات التى اعدّها صاحب الشأن لنفسه دون ان تتعلق بحقوق الغير فلا يعد ذلك تزويراً.

ولا يعد تصويب الأخطاء المادية تغييراً في حقيقة المحرر، إذ ليس من شأنه أن يعيب من المحرر، بل أنه وسيلة لتدارك ما يشوبه من عيوب، حيث أن مثل هذا التصحيح لا يصيب المضمون الفكري للمحرر ما دام اقتصر على الوجهة المادية.

أما إذا اتفق شخصان على إجراء تصرف ظاهر يخفى حقيقة العلاقة بينهما تحققت "الصورية" فالمظهر الكاذب هنا هو أصل التصرف الذي ينعقد عليه اتفاق المتعاقدان لإخفاء حقيقة معينة عن الغير وتقع مثل هذه التصرفات بكثرة في المجالات التجارية وتتصاعد حثتها وآثارها عند استخدام المحررات الإلكترونية.

وعلى الرغم من اختلاف الفقه حول مدى اعتبار "الصورية" واتجاه الرأي الغالب إلى عدم العقاب عليه رغم اختلافهم حول مبررات ذلك، ذهب محكمة النقض إلى عدم إمكان ادراج الصورية تحت أي من الطرق التي نص عليها المشرع المصري فضلاً على أنه لم يحدث أي تغيير للحقيقة وفقاً لما اتفق عليه المتعاقدان.

وقد برر قضاء النقض عدم تدخل المشرع الجنائي بالعقاب على للصورية بأنه - أي المشرع - لا يتدخل إلا حيث يتحقق الضرر

الاجتماعى على مقومات التعايش الاجتماعى وهو ما فعله بنصوص خاصة مثل نص المادة (١٣٦) من قانون التجارة (١)

ويرجع الخلاف فى "الصورية" الى التضارب فى نصوص القانون، ففى حين يخلو قانون العقوبات من حكم الصورية ، إذا بالقانون المدنى يجعل جزاء الصورية هو البطلان فقط دون ايه تبعات اخرى (٢)

وبالاضافة الى ذلك يرى جانب من الفقه تأسيس عدم اعتبار الصورية تزويرا على ما توحى به نصوص القانون المدنى او التجارى من حرج يستشعره الضمير القانونى او القضائى.

وقد تكون هذه الوجة من النظر محل اعتبار إذا سلمنا ان مصدر الحرج يرجع الى ان تغيير الحقيقة فى العقد الصورى حاصل باتفاق اصحاب الشأن انفسهم فى العقد، ويقع على حقوقهم فقط دون ان يستطيل حقوق الاخرين. وعلى ذلك لا يجوز ان يبلغ حد الحرج عدم اعتبار الصورية من قبيل التزوير والتقرير بمشروعيتها، حيث ان كل عناصر

(١) تنص المادة (١٣٦) من قانون التجارة على اعتبار تقديم التواريخ فى التحوليل تزويراً، وذلك حماية للمتعاملين والدائنين فى محيط المعاملات التجارية وتقضى ذلك ان الصورية لا عقاب عليها الا بنص خاص يحدد نطاق التجريم والعقاب وهو ما استقر عليه القضاء المصرى.

(٢) بل ان المادة ١/٤٨٨ من القانون المدنى تبيح الصورية وتعتبرها مشروعاً كما فى حالة "الهيئة" الموصوفة بصفة عقد آخر ، كذلك فإن المادة (١٣٦) من قانون التجارة سألقة الذكر تعتبر تزوير التواريخ من قبيل التزوير المعاقب عليه.

التزوير قائمة فيها من تغيير فى الحقيقة ، ومن عناصر الضرر والاضرار.(١)

فمع اعتبارنا لأهمية وحدة النظام القانونى وما يترتب على ذلك من اعتبار ما بعد مشروعا فى فرع من فروع القانون لا يجوز اعتباره غير مشروع فى فرع آخر إلا اننا نؤثر تنقية القوانين من نصارىها بهدف تحقيق التكامل بينهما خاصة إذا اجتمعت أفعال للصورية وأفصحت على

(١) وكما قلنا فإن المقصود بالضرر هنا هو مجرد الاخلال أو المساس بحقوق الآخرين أو بأى حق أو مصلحة يحميها القانون، وسواء وقع ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة.

ویدعمنا فى هذا الاتجاه ما يؤكد الواقع العملى من شيوع الصورية فى مجالات للتجارة التقليدية عموما، والتجارة الالكترونية خصوصا، وما تفترضه السياسات الجنائية الحديثة، من استخدام النص الجنائى كأداة منع للحد من الظاهرة المتصاعدة...

- ولعل ما يساعد المشرع الجنائى فى التخفيف من استئثاره للخرج امام تضارب النصوص القانونية الوفاء بكثير من المطالبات التى تدعو للتدخل لحماية مصلحة هامة معنية بالتجريم ، بالإضافة الى اتجاه محكمة النقض الفرنسية - فى بعض أحكامها - الى اعتبار الصورية فى حكم التزوير المعنوى كحالة من حالات جعل واقعة غير صحيحة فى صورة واقعة صحيحة.

راجع: الدكتور/ رعووف عبید - المرجع السابق - ص ٢٥٥.

التزوير قائمة فيها من تغيير في الحقيقة ، ومن عناصر الضرر
الضرر. (١)

فمع اعتبارنا لأهمية وحدة النظام القانوني وما يترتب على ذلك من
اعتبار ما يعد مشروعاً في فرع من فروع القانون لا يجوز اعتباره غير
مشروع في فرع آخر إلا أننا نؤثر تنقية القوانين من تضاربها بهدف
تحقيق التكامل بينهما خاصة إذا اجتمعت أفعال الصورية وأفصحت عن

(١) وكما قلنا فإن المقصود بالضرر هنا هو مجرد الإخلال أو المساس بحقوق الآخرين أو بإى حق أو
مصلحة بحميها القانون، وسواء وقع ذلك بصورة مباشرة لم غير مباشرة.

ويدعنا في هذا الاتجاه ما يؤكد الواقع العملي من شيوع الصورية في مجالات التجارة التقليدية عموماً،
والتجارة الالكترونية خصوصاً، وما تفرضه السياسات الجنائية الحديثة، من استخدام النص الجنائي
كأداة منع للحد من الظاهرة المتصاعدة....

- ولعل ما يساعد المشرع الجنائي في التخفيف من استشهاده للحرج امام تضارب النصوص القانونية
الوفاء بكثير من المطالبات التي تدعوه للتدخل لحماية مصلحة هامة معنية بالترسيم ، بالإضافة الى اتجاه
محكمة النقض الفرنسية - في بعض احكامها- الى اعتبار الصورية في حكم التزوير المعنوي كحالة من
حالات جعل واقعة غير صحيحة في صورة واقعة صحيحة.

راجع: الدكتور/ رعووف عبيد - المرجع السابق - ص ٢٥٥.

سوء استخدام او خالطتها نيه الاضرار بمصالح محمية او كان الغرض منها التهريب من الضرائب او التمتع بالإعفاءات الجمركية.(١)

وقد كشفت المذكرة التفسيرية للمعاهدة الدولية "بودابست ٢٠٠١" - عن ذلك التباين هراحة عندما قالت فى تقديمها لسياسة التجريم ما يفيد بأن الأمر لا يتعلق بجرائم عادية يمكن ان تستوعبها النصوص التقليدية بل بنمط جديد من الجرائم يستوجب كمكافحتها إنشاء " جريمة موازية "

(١) أنظر فى ذلك "حكم محكمة النقض الفرنسية " دالوز" - التزوير فى المحررات - ج٢٣.

وقد رجحته كثير من آراء الفقه أنظر:

- الدكتور/ آمال عثمان - مرجعها السابق ، هامش ص(٤٣٥) ،
- الدكتور/ السعيد مصطفى السيد، والدكتور/ محمود محمود مصطفى ، والدكتور/ محمود نجيب حسنى ، والدكتور/ احمد فتحى سرور، وقارن مع الاتجاهات الجديدة الواردة فى :

- لجنة التنمية التكنولوجية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مرجع سابق - ص ٥.

- تقارير لجنة امانة " الاونكتاد" مرجع سابق ص ٣١-٣٣.

- القانون النموذجى " الاسيترال" ، والقانون الأوروبى ، والقانون المصرى ، حيث اتفق الاخير مع سابقة فى اهمية مساواة المعاملات الالكترونية بالمعاملات التقليدية خاصة فى الخضوع للقوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالضرائب والرسوم والجمارك، وكذلك فى الخضوع لضريبة الدمغة سواء كانت الاعلانات تقليدية ، أو كانت عن طريق شبكة الانترنت .

- كما تضمن القانون المصرى " فى مشروعة" تقرير عقوبة جنائية خاصة على تزوير المحررات الالكترونية . تتراوح بين الحبس والغرامة أو كلاهما ...

- لجنة التنمية التكنولوجية - مركز المعلومات - المرجع السابق - ص ٨

لجريمة تزوير المستندات الورقية يسد النقص الذى يعترى النصوص التقليدية.^(١)

^(١) وقد ترتب على ذلك الاستحداث لجريمة الجديدة "بمسمى التزوير المعلوماتى" أو التزوير الالكترونى فى المعاهدة الدولية وجوب تدخل المشرع لتجريم افعال التزوير الجديدة كالاختلال والاتلاف الالكترونى والمحو أو الطمس العمدى الواقع على البيانات المعلوماتية بقصد حماية هذا الشكل الجديد من المحررات document المسجلة على دعامات الكترونية support electronique على اساس ان القيمة الاتباتية لهذه البيانات تكون لها نفس القوة الدامغة للمحررات التقليدية -traditionnele- وبما ينطوى عليه هذا التزوير من "خلق - creer - اصطناع وليس تقليد ، او تعديل modifier يمكن ان يكون موضوعاً لخداع une tromperie ضار بالمصالح القانونية المحمية . وقد دعت الاتفاقية الى توحيد مفهوم التزوير المتنوع فى التشريعات الوضعية ومواءمته مع المفهوم الوارد فى الصكوك الدولية.

-أنظر المذكرة التفسيرية لاتفاقية بودابست - ٨-١١-٢٠٠١م (م ١٠-٧) فى :

- Stena (P) : Rapport explicatif sur la cybercriminalite; convention adopte le 8-11-2001, pp : 21-24.
- Draft Explanatory memorandum to the draft convention on cybercrime; strasbourg: 14- 2- 2001.



